

لابن سينا

# الشفاء

---

للمنطق

٥ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

محقق الدكتور ابا العلا عفيفي

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م



## اهداءات ٢٠٠٢

أميرة د/ عبد الرحمن بدوي

جمعية د/ عبد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي

القاهرة

ابن سينا

# الشفاء

لمنطق

هـ - البرهان

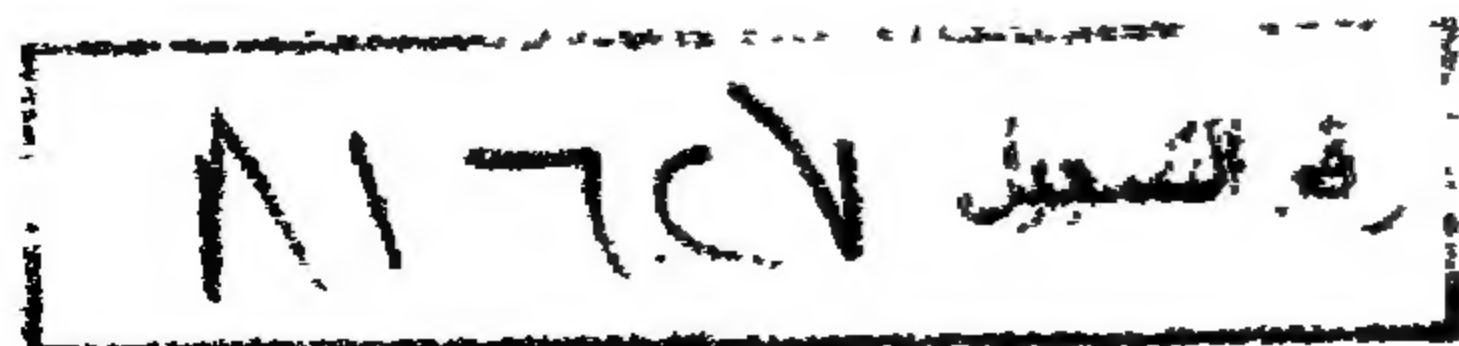
تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الدكتور اباوالعلا عفيفي

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس



المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م





## الفهرس

صفحة	
٤٧— ١	مقدمة الناشر ... ..
٢— ٢	أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء ... ..
١٠— ٣	مادة الكتاب والصلة بينه وبين منطق أرسطو ... ..
١٢— ١٠	منهج الكتاب ... ..
١٣— ١٢	أسلوبه ... ..
١٥— ١٤	نظامه وأجزائه ... ..
١٦— ١٥	المخطوطات واختيار النص ... ..
٤٧— ١٦	تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو ... ..
٢٦— ١٧	المقالة الأولى ... ..
٢٣— ٢٦	المقالة الثانية ... ..
٤٠— ٢٣	المقالة الثالثة ... ..
٤٧— ٤١	المقالة الرابعة ... ..

## كتاب البرهان

### المقالة الأولى

٥٣— ٥١	الفصل الأول : في الدلالة على الغرض في هذا الفن ... ..
٥٦— ٥٤	» الثاني : في مرتبة كتاب البرهان ... ..
٦٢— ٥٧	» الثالث : في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ... ..
٦٧— ٦٢	» الرابع : في تعديد مبادئ القياسات بقول عام ... ..
٧١— ٦٨	» الخامس : في المطلب وما يحصل بها : وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى ... ..
٧٧— ٧٤	» السادس : في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات ... ..



الفصل السابع :	في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لم"، والآخر برهان "إن" ويسمى دليلاً...	٧٨ — ٨٤
» الثامن :	في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه ، ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك	٨٥ — ٩٢
» التاسع :	في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء وموجبه ، والتجربة وموجبها	٩٢ — ٩٨
» العاشر :	في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على مادون الأخص ، وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول	٩٩ — ١٠٥
» الحادى عشر :	في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها	١٠٦ — ١٠٩
» الثانى عشر :	في مبدأ البرهان	١١٠ — ١١٦

## المقالة الثانية

المجلد الأول :	في معرفة مبادئ البرهان وكتبتها وضرورتها	١١٧ — ١٢٤
» الثانى :	في المحمولات الذاتية التى تشترط في البرهان	١٢٥ — ١٣٤
» الثالث :	في كون المقدمات البرهانية كلية ، وفي معنى « الأولى »	١٣٥ — ١٤٣
» الرابع :	وتميم القول في « الذاتى »	١٤٣ — ١٤٩
» الخامس :	في أنا كيف نعطي الكلى والأولى وقطن أنا لم نعطه	١٤٩ — ١٥٤
» السادس :	في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها	١٥٤ — ١٦١
» السابع :	في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها ، واقتران مبادئها ومسائلها في حدودها المحمولة	١٦١ — ١٦٨
» الثامن :	في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل	١٦٨ — ١٧٣
» التاسع :	في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد	١٧٣ — ١٧٩
» العاشر :	في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون اختلاف العلين في إعطاء « الم » و « الإن »	١٧٩ — ١٨٣
» الحادى عشر :	اختلاف العلين في إعطاء « الم » و « الإن »	١٨٣ — ١٨٩



## المقالة الثالثة

صفحة	
١٩٥ — ١٩٠	الفصل الأول : في المبادئ والمسائل المناسبة وذير المناسبة وكيف تقع العلوم ...
٢٠١ — ١٩٦	» الثاني : في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفي أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر في التحليل والتركيب
٢٠٩ — ٢٠٢	» الثالث : في استئناف القول على برهان «لم» و «إث» ومشاركتهما ومبايئتهما في الحدود ، واختلافهما في علم وفي علمين ...
٢١٩ — ٢١٠	» الرابع : في فضيلة بعض الأشكال على بعض ، وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال ...
٢٢٧ — ٢٢٠	» الخامس : في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات ، وذكر المقدرات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها وكيف ينتهي إليه تحليل القياسات ...
٢٣٧ — ٢٢٨	» السادس : في حكاية ما قيل في التعليم الأول من تنامي أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب ...
٢٤٦ — ٢٣٨	» السابع : في أن البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله ...
٢٥٥ — ٢٤٧	» الثامن : في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات ...
٢٦٠ — ٢٥٦	» التاسع : في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما ، وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة ...

## المقالة الرابعة

٢٦٩ — ٢٦١	الفصل الأول : [ المطالب والمعلومات بالطلب ] ...
٢٧٨ — ٢٧٠	» الثاني : في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة ...
٢٨٧ — ٢٧٩	» الثالث : في أن الحد لا يقتضئ أيضا بالقسمة والاستقراء ، وتأكيده القول في هذه الأبواب ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه بعض البراهين على الحدود ...
٢٩٥ — ٢٨٨	الفصل الرابع : في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط أصناف العلل ...



صفحة	
٣٠٥ — ٢٩٦	الفصل الخامس : في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين ليم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان ... ..
٣١١ — ٣٠٦	» السادس : في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب ... ..
٣١٧ — ٣١٢	» السابع : في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد ، وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك... ..
٣٢٤ — ٣١٨	» الثامن : في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتمام الكلام في توسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ... ..
٣٢٩ — ٣٢٥	» التاسع : في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح... ..
٣٣٣ — ٣٣٠	» العاشر : في خاتمة الكلام في البرهان ... ..



## تصدير للدكتور ابراهيم مذكور

### البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا في الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسي حلت محله وطغت عليه . وقد عني به ابن سينا عناية كبرى ، فعرض له في مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع في أن هذا القسم أوسع مصدر عربي كتب في البرهان ، وقد أخذ عنه مناطق العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتد شيء من أثره إلى العالم اللاتيني .

ولكى يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقة ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقاط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يتلخص "كتاب البرهان" الذي نصدر له .

والبرهان عنده قياس يقيني مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني<sup>(١)</sup> فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية<sup>(٢)</sup> . والأقيسة في الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلي أو المغالطي ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابي ، أو ما يوقع تخيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشعري<sup>(٣)</sup> . وكل تلك أقيسة تختلف في المادة وإن اتفقت في الصورة ، وتتفاوت في المبادئ التي تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التي تخلط المنطق بالأدب تصعد إلى أصل أرسطى ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينه ومتملة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشعر كما

---

(١) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ؛ ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ — ٥٢ .



(ح)

طبقه على البرهان والجدل<sup>(١)</sup>. وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعولوا عليها في الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذي يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمسكون بالأقيسة البرهانية، فإن السياسيين ينبغي أن يقنعوا في مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية<sup>(٢)</sup>.

والبرهان ضربان : برهان لم وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة، منطقية لأنه يستلزمها، وطبيعية لأنه علة وجودها، مثال ذلك : هذه الخشبة باشرتها النار، وكل خشبة باشرتها النار محترقة، إذن هذه الخشبة محترقة<sup>(٣)</sup>. وبرهان إن وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط، مثل :سقراط إنسان، وكل إنسان ناطق، إذن سقراط ناطق<sup>(٤)</sup>. وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللّم، وبرهان الإن إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته، وهي بدورها تفرقة أرسطية.

\*  
\* \*

ومبادئ القياس كثيرة، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفا، أخصها المخيلات، والمحسوسات، والمجربات، والمتواترات، والأوليّات، والوهميات، والمشهورات، والمسلمات، والمقبولات، والمشبّهات والمظنونات<sup>(٥)</sup>، ويحلّها مبدأ مبدأ، مينا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله<sup>(٦)</sup>.

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينية، أو بعبارة أخرى كلية وضرورية، فهي صادقة صدقا شاملا في كل زمان ومكان<sup>(٧)</sup>. ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا في الأوليات والمحسوسات والمجربات والمتواترات<sup>(٨)</sup>.

\*  
\* \*

(١) Modkour. l'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(٢) Ibid. p.232—232.

(٣) ابن سينا، البرهان؛ ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٦) » » ص ٦٣—٦٧، ٦٨—٧١.

(٧) » » ص ١١٧.

(٨) » » ص ١٣٥.



والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمى ، فبه نَحْص قضايا العلم ، ويُبَيِّن صوابها وخطئها . فلا تسمو التجربة إلى منزلته ، لأنها إنما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ما تخطئ<sup>(١)</sup> . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل ما يؤدى إليه إنما هو ظن غالب<sup>(٢)</sup> اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذاك يكون بالقياس أشبه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما فى الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يشهد على رأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفى اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لابد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث<sup>(٣)</sup> . ولعل فى هذا ما يفسر لنا الخلاف القائم حول الحديد فى منطقهُ ، فهناك من يرى أنه ذهب فى سن متأخرة إلى منطق جديد أهم مميزاته إحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة محل القياس النظرى<sup>(٤)</sup> ، ومن يرى أن ليس فى الأمر جدّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو فى ترتيب أكل وعرض أوضح<sup>(٥)</sup> .

ولاشك فى أن ابن سينا الفيلسوف والميتافيزيق لا يكاد يسلم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى ، أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مهتد لروجر بيكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريبي فى التاريخ الحديث ؛ إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطق القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تباين موضوعه كالطبيعيات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة<sup>(٦)</sup> ، ولكل علم

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) » » ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص ( ٣٣ ) .

(٤) الأتية جواشون الكتاب الذهبى للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، ٤١-٥٨ .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٥٧ .

( ى )

مسائله (θέσεις) التى يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال <sup>(١)</sup> . إلا أنه ليس فى الامكان أن نبرهن على كل شىء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقعنا فى دور وتسلسل لا نخرج منهما ، فهناك « اللامبرهن » كما أن هناك « اللامعرف » ، لاسيما وليست كل معرفة سبيلها البرهان ، بل بعض ما يعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة <sup>(٢)</sup> .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιώματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه <sup>(٣)</sup> وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كبداً عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى <sup>(٤)</sup> .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهى فضلاً عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادرات (ἀιτήματα) أو فروض (ὑποθέσεις) يعول عليها فى البرهنة والاستدلال <sup>(٥)</sup> . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معاً <sup>(٦)</sup> . وفى هذا الجزء يعرض للحد فى غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه <sup>(٧)</sup> . فيوازن بينه وبين البرهان <sup>(٨)</sup> ، ويبين وسائل الكشف عنه <sup>(٩)</sup> ، ومدى استخدام العلل فى تكوينه <sup>(١٠)</sup> .

\*  
\* \*

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ، ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٢٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » نص ٣٠٦ — ٣١١ ؛ ٣١٩ — ٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .



( ك )

ففى " كتاب البرهان " دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة ، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها ، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا ، ومضنية أحيانا أخرى ، وهى على كل حال جديرة بالبحث والدرس . وفى درسها ما يعين على فهمها على وجهها ، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة ، فيستبين ما كان لأرسطو ومراحه فيها من أثر ، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصى ، ويمكن أيضا أن نتبع أثرها فى المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية ، شرقية كانت أو غربية ، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق " كتاب البرهان " أولا ، ونشره نشرًا علميا صحيحا .

\*  
\* \*

ويوم أن فكرت لجنة نشر " كتاب الشفاء " فى ذلك ، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفى ، فله فى مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة ، وفى علم المنطق بحث وتأليف<sup>(١)</sup> . وقد قبل مشكورا ما وكل إليه ، وبذل فيه جهدا صادقا ، وشغل به سنين عدة ، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها فى إعداد النص المنشور ، فانه أحسن اختيارا ، بخات من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات " كتاب الشفاء " عامة ، و " كتاب البرهان " بوجه خاص . واستخلص منها نصا مختارا أثبت فيه مارجحه ، وأشار فى الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها ، على نحو ما أخذ به فى الأجزاء التى نشرت من " كتاب الشفاء " من قبل .

ويظهر أنه كشف فى مخطوط المتحف البريطانى مزايا لم تعرف من قبل<sup>(٢)</sup> ، وعده فى مرتبة تلى مرتبة مخطوط " بنخيت " مباشرة<sup>(٣)</sup> . وفى هذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقا من أنه لم يحن الوقت بعد للبت فى موضوع الصلة بين مخطوطات " الشفاء " المختلفة وعقد نسب بينها ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى<sup>(٤)</sup> .

---

(١) فى الوقت الذى كنا نتظر فيه هذا التحقيق أخرج الدكتور عبد الرحمن بدوى تحقيقا آخر ( البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ) على نحو ووسائل تختلف عن تحقيقنا هذا ، وفى هذا ما يسمح بالموازنة بين التراءات التى أخذ بها كل من التحقيقين .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، مقدمة ، ص ٧٦ .

(٣) » » البرهان ، مقدمة ص ١٦ .

(٤) » » المدخل ، مقدمة ، ص ٧٥ .

( ل )

و يبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائما "كتاب البرهان" لأرسطو ، وحاول أن يرد إليه نص الكتاب الذي اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكتابين من اتفاق أو تباین ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ، فهو أقوى في المقاليتين الثالثة والرابعة ، وأضعف في المقاليتين الأولى والثانية (١) .

ولم يمتنع بالنشر والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عاج فيها منزلة "كتاب البرهان" ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفي هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضا على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر التفع به وسهل على القراء متابعتة .

وإذا كان نشر المخطوطات عملا مضنيا حقا ، فإنه إحياء لتراث ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسى لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مذكور

---

(٣) ابن سينا ، البرهان ، مقدمة ص ٤ .



## مقدمة الناشر

(١)

ترددت كثيرا فيما ينبغي أن أكتب وما ينبغي أن أترك الكتابة فيه — في هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا ؛ لأن بعض هذه المسائل — مع أهميتها وجدارة البحث فيها — تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بي عن الغرض الذي تونى من مجرد نشر الكتاب نشرأ علميا محققا . ولذلك كان لابد لي من التزام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شيء يتصل بالكتاب ؛ وبين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التي فكرت فيها ما هو بنص الكتاب ألصق ؛ وتحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التي برزت أهميتها في نظري بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبي أن أعالجها في شيء من التفصيل ؛ هي تحليل مادة الكتاب برمته ، وعقد مقارنة بينه وبين كتاب البرهان لأرسطو<sup>(١)</sup> لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقمت بذلك فيما يراه القارئ في النصف الثاني من هذه المقدمة .

ولما اطلعت على المقدمة القيمة التي صدر بها الدكتور ابراهيم مذكور القسم الأول من منطق ابن سينا — المدخل — وتحدث فيها عن كتاب الشفاء في جملة ؛ من حيث موضوعه وقيمه العلمية ومنزله من بين مؤلفات الشيخ الرئيس ؛ ووصلته بمؤلفات أرسطو وأثره في العالم الإسلامي ، والعالم المسيحي في القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفاني مئونة الخوض في بعض النواحي التي كنت أعترم الخوض فيها : على الأقل النواحي العامة التي تصدق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصدق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة ، ووحدته الموضوعية ، بل والمنهجية مما يتحتم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب ،

(١) وهو المعروف بأبجد يطبقا (أي البرهان) أو أنا لوطيقا الثانية ، ويسمى أحيانا أنا لوطيقا الأواخر والتحليلات الثانية

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التى ينفرد بها ، والتى قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التى لا يزال يشتغل الزملاء بإعدادها للنشر. وقد قصرت القول فى هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

- ( ١ ) أهمية الكتاب ومنزله من كتب ابن سينا الأخرى .
- ( ٢ ) مادته وصلته ببرهان أرسطو .
- ( ٣ ) منهجه فى التأليف وقيمه .
- ( ٤ ) أسلوبه .
- ( ٥ ) نظامه .
- ( ٦ ) مخطوطاته واختيار النص المنشور .
- ( ٧ ) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها وبين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

## ١ — أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك فى أن كتاب البرهان — وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو — هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق ، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى فى محاولة الوصول إلى أرقى درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرقى نوع من أنواعها — أعنى العلم اليقينى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، وبكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التى عرض لها ابن سينا فى الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا فى أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلمسها فى كتاب ابن سينا كما نلمسها فى كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضى الذى بذله الأول فى إيضاح وتبسيط ما استغلق من معانى الثانى .



وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد ( التعريف ) ، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصرا على البرهان ، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معا<sup>(١)</sup> . وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي : والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان ، والموقع للتصور الحقيقي — الذى هو إدراك ماهية الشيء — هو الحد . وهذه الصلة ظاهرة في الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا — متبعا فى ذلك أرسطو — البرهان بالحد ، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية .

وقد كان الأولى — إذا روعى شرف الموضوع — أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى ، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات — وهو الحق واليقين — ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية ، وللتدرج بالناشئ فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات : من التصورات إلى التصديقات ، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقا ، ومن الأقيسة إطلاقا إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان . لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، وكان تأخره أمرا طبيعيا لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر . أما تقدمه على كتاب الجدل ، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجها قويا يدافع عنه ، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه : إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان ، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية .

## ٢ — مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو :

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة ، لكى تتضح أماننا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سينا ونظيره الأرسطى : الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه ، أوحاذه على حد قوله — واستمد مادته منه ، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية ، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية ، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلا مباشرا ، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى ، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى . وكذلك عن شروح وتعليقات عربية تملك التى وضعها الفلرابى .

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى : آخر الفصل .

أما الشق الأول فقد عالجته فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضع وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة في جملتها من كتاب البرهان الأرسطى وشروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى في المقاليتين الثالثة والرابعة حيث يلخص في الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، ويلخص في الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ ويحاذى المعلم الأول خطوة خطوة ، ويقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ أضعف في المقاليتين الأولى والثانية حيث نهج في تأليف فصولهما نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا — من ناحية مادته على الأقل — صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقات هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر في الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث في المراحل التى مر بها البرهان الأرسطى في طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التى تربط ابن سينا بمترجم أرسطو لا تقل في نظرنا أهمية عن تلك التى تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذًا مباشرا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل في فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته في فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التى بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين — وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه — ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم <sup>(١)</sup> وهذه هى الترجمة التى نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى في المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالترس R. Walzer في مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو <sup>(٢)</sup> وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جرارد الكريمنى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف <sup>(٣)</sup> وانتفعا بها .

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ — ١٤٤

(٣) يرجع الدكتور فالترس أن مترجمها شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت في أحد التعليقات على ترجمة أبى بشر (أنظر نشرة الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجح ظاهر حتى الآن ، ولا يبدو أن يكون مجرد حدس وتخمين



أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ” شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيى النحوى . ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى ( بن يونس ) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى “ . ومعنى هذا أن أبى يحيى المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى ألف بها <sup>(١)</sup> وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ” الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعليها يعول الناس فى القراءة “ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد <sup>(٢)</sup> . أما شرح الكندى الذى يشير اليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ، بل على العكس نعلم أن الكندى لا يذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، فى حين أنه يفصل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانية على برهان أرسطو لثامسطيوس والأسكندر ويحيى النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلتا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

” ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب . . . . . “ <sup>(٣)</sup> فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولمن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على الملأ باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لغوية يونانية ، فمن ياترى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليه قوله :

” وقد أوردوا فى الشروح “ ، وقول : ” فهذه الأقوال مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح “ <sup>(٤)</sup>

(١) قال القفطى ( ص ٣٦ ) ” ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى “ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة تقرأ سيره على مطلق أرسطو وتعالى ابن نجى عليها فى نسخة خطية بالأسكوريال رقم ٦١٢ . راجع ما ينصل بتعليقات الفارابى ، المهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ص ٢ ص ١٣٨

(٣) انظر ١١٨ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالة .

(٤) انظر ١٠٧

وقوله ” من الناس من رأى أن الأُصوب هو . . . . “<sup>(١)</sup>، وقوله ” فأما بعض المفسرين فيقول . . . . “<sup>(٢)</sup> وغير ذلك من العبارات الكثيرة التي تدل على أنه لم يستفد في كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل وبآراء الشراح والمفسرين أيضا .

بل لا يخامرني شك في أنه عرف شرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى على برهان أرسطو في صورة ما : إن لم يكن في نصوص عربية كاملة لهذين الشرحين ، فعلى الأقل في بعض أجزائها التي تسربت إلى يثاات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على ” أنا لو طبقا الثانية “ وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف في كل فن من فنون الفلسفة ألّف فيه . أما معرفته بشرح الإسكندر الأفروديسي ويحيى النحوى فدليل عليه المثال الآتى :

في الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول — الذى هو منطق أرسطو — فيقول : ” فقد قيل في ( التعليم الأول ) ما هذا لفظه : ” وأيضا في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على ( لم هو ) إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها ، لم يكن برهان على ( لم ) بل على ( إن ) . وفي تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافا في رأى بين الإسكندر ويحيى النحوى في تفسير كلمة ( خارجا ) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

” لكن قوله ( أى أرسطو ) ” الأشياء التي يوضع فيها الأوسط خارجا “ يحتل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول ، بل على ترتيب ( الشكل ) الثانى ، فيكون الحد الأوسط ( خارجا ) ولا يكون أعطى العلة القريبة . . . . وهذا التأويل أظهر ، ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسب ، وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع في المرجبة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأُصوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا — وهو العلة القريبة على أنها منعكسة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس ، بل ترك من خارج “<sup>(٣)</sup>



ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

” أبو يحيى ( المروزى ) عن الإسكندر قال : يريد ( أى بقوله خارجا ) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك “<sup>(١)</sup> . ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى دلق به ابن سينا تلى الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شرح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على ” أنالوطيقا الثابتة ” بعد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرح الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فلنقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن ينكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كان ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شرح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه — على حد قوله — وأخذ مسأله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثاتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نتساءل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ لو لم نعلم أن ترجمة عربية أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، لجزمنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكننا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمة التى نجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

(١) منطق أرسطو - ٢ ص ٣٥١ هامش ١

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره ، لأنها ترجمة حرفية مستغلفة المعنى ، مستحيلة :  
الفهم ، مجافية للذوق العربى . خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم — مع علو كعبه فى المنطق — هذه العجمة وهذه الركاقة  
فى التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن التديم : ” وكتبه مطرحة مجفوة  
لأن عباراته كانت عطفية غلقة ”<sup>(١)</sup> . وفى اعتقادى أنه أسوأ مترجمى ” الأرجانون ” على الإطلاق  
إذا قورن بإسحق بن حنين الذى نقل ” المقولات ” و ” العبارة ” أو بابى عثمان الدمشقى الذى نقل ” الجدل ”  
أو غيرهما . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الغلقة التى نعرفها له كانت وحدها  
مصدر كتاب البرهان الذى عرض ابن سينا مادته عرضا واضحا مفهوما ، اللهم إلا إذا استعان على  
فهمها بشرح أبى بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التدعيم من جانب آخر ،  
ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطية التى اقتبسها ابن سينا فى كتابه اقتباسا مباشرا ونص  
على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها ، وبين نظائرها فى ترجمة أبى بشر ، على أجد مطابقة بينها فلم  
أجد هذه المطابقة تامة إلا فى حالة واحدة هى الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل فى التعليم الأول حيث قيل ما قيل . ” بجمع التى  
يأخذها وهى مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها  
وضعا ، وهى أصل موضوع : أعنى الوضع لا على الإطلاق ، لكنها عند ذلك فقط . فأما إن هو  
أخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر  
عليه مصادرة ”<sup>(٢)</sup> .

وهذه الفقرة واردة بحذافيرها وبنصها فى الترجمة العربية لأبى بشر<sup>(٣)</sup> وليس بين النصين من  
فرق سوى أن قوله ” إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم ” يقابله فى نص أبى بشر ” إن كان  
أخذه لما هو مظنوننا عند المتعلم ” . ومراده بقوله ” لها ” الأقوال الموضوعية .

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : والعطفى بالكسر الألفى .

(٢) انظر و ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو ح ٢ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطى الوارد فى ٧٦ ب ٢٥ — ٣٠



أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، بل هي تقاربها في المعنى وتختلف عنها في اللفظ ولنوضح هذا النوع بالمثال الآتي :

يقول ابن سينا : . فقد قيل في التعليم الأول ما لفظه : ” وأيضاً في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجاً إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبرها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن) ”<sup>(١)</sup> ويقول أبو بشر في ترجمة الفقرة ذاتها : وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إن الشيء لا على لم هو ، إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها ”<sup>(٢)</sup> .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطي الأصلي نلاحظ ما يأتي :

أولاً — أن قول ابن سينا : إنما يكون البرهان على ”لم هو“ إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، ليس وارداً على هذا النحو في ترجمة أبي بشر .

ثانياً — أن ترتيب الجمل في النصين مختلف .

ثالثاً — أن ابن سينا استعمل كلمة ”الأوسط“ و ”إذا“ و ”إن“ في حين استعمل أبو بشر ”الأوسط“ . ”وإن الشيء“ و ”وإذا“ .

رابعاً — أن نص أبي بشر أقرب إلى النص الأرسطي الأصلي من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو ، وذلك في الحالات التي يقول فيها ”وقيل في التعليم الأول كيت وكيت — وهو في الحقيقة لا يقتبس معنى أرسطياً ، وإنما يلخص ويشرح فكرة أرسطية — فلا مطابقة بينه وبين ترجمة أبي بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتي :

يقول ابن سينا :

”وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف

(١) أظن ١٠٦ ب من برهان ابن سينا .

(٢) منطق أرسطو ٢ ص ٣٥١ : ٧٨ ب ١٣ — ١٥

المخون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواطئ الاسم <sup>(١)</sup>

ويقول أبو بشر :

فأما فى علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر فى أحدهما ( أى برهان إن وبرهان لم ) والعلم الآخر فى الآخر منهما . وأمثلة هذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما ( أحدها ؟ ) عند الآخر هى هذه الحال التى أنا واصفها : وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم ( علم ؟ ) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف المخون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواطئة أسماؤها <sup>(٢)</sup>

فهنا يبدو الفرق واضحا بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبى بشر، والتلخيص الحر لمعانى هذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبى بشر وحدها، لاتزال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، وبين نظير ذلك فى ترجمة أبى بشر ، قد أتت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما فى الحالة الواحدة التى ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجما نصا واحدا .

بقى إذن احتمالان اثنان لاثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبى بشر ، فقد انتفع بها مع شرح أبى بشر عليها — لا عايبا وحدها . الثانى ، أنه استعمل الترجمة الأخرى التى عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التى وضعت على كتاب البرهان الأرسطى ، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . وإنى إلى هذا الاحتمال أميل .

### ٣ — منهج الكتاب :

لم يلتزم ابن سينا طريقة واحدة فى معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافا بينا فى المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصا للأفكار

(٢) منطق أرسطو - ص ٢٥٢

(١) برهان ابن سينا و ١١٠٧



الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذي سار عليه أرسطو في كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهي الفصول التي صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح في جميع فصول المقاتلين الثلاثة والرابعة اللتين نلخص فيهما أهم ما أورده أرسطو في الفصول ١٣ - ٣٤ من مقالاته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها في صورة " فإن قيل كذا وكذا " ويجب عنها إجابة متتصرة لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفي الكتاب عدد غير قليل من الفصول التي جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطي ولم ياتزم فيها ترتيبه ؛ أو جمعها منه ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب في فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التي استقل فيها عن أرسطو بعض الشيء فوضعها وضعا واستوحى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه " مؤلف " لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يبتكر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو ينقدها ؛ وأن الأجدر أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطي ، عارض وشارح ومبسط لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمجافاة للعدل والإنصاف . فإننا لانستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطي على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطي آخر ، لأنه لم يعن بتفسير النص الأرسطي بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو في البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والمختصات للكتب الأرسطية . بل هو جماع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، وبرائم بين ما يختاره في نسق متظم متماسك ، ويناقش كل هذا ويعالاه ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم في كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطي بل تجاوزها في استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجده في كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هي في صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، وينكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدال على إمكان الوصول إلى المعاني العقاية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد في كتاب الإشارات<sup>(١)</sup> .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد في البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هي قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو في هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح في قيمة كتابه أن مادته في جوهرها هي مادة البرهان الأرسطي .

لم تكن المهمة التي اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أو هينة ، فقد كان عليه أن يعرض — لأول مرة في تاريخ المنطق في العالم الإسلامي — صورة من صور البرهان الأرسطي في لغة ، إن لم تكن واضحة الوضوح كله ، فهي على الأقل مفهومة خالية من الركاكة والاستغلاق اللذين نجدتهما في ترجمة أبي بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطي من الموضوعات التي يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق وإحاطة شاملة بالتراث الأرسطي المنطقي والفلسفي . كما أن لغة أرسطو في البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعوص كتبه المنطقية وأكثرها تركيزاً على الإطلاق .

فإذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربي ، في منبر هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتاباً في نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتاباً كان معتمد كل باحث عربي في العالم الإسلامي من بعده ، كان ذلك فضلاً عظيماً له ولكتابته ، ونصراً مبيناً لعبقريته .

#### ٤ — أسلوبه :

إننا لا نتطلب عادة ممن يكتبون في مادة كمادة المنطق ، جمالا في الأسلوب ، أو روعة وأناقة في التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم ما نلزمهم به الدقة في التعبير والتحليل والقصد في الألفاظ ، والبساطة في اللغة ، والوضوح في الفكرة ، والترتيب المنطقي المتسلسل المترابط . ولابن سينا في كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد غنى ما وسعه الجهد بلباضح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق في التعبير عنها ، متعاشيا لغو القول

(١) راجع الإشارات في النمط الرابع في الوجود وعلة .

والتكرار فيه ، وجانب الملاحكات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يخل أسلوبه من شيء من العجمة أحيانا ونبو عن الذوق العربي السليم ، كما لم يخل من إبهام وغموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه في هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه في جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتنبيهات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لاعهد لنا بها في كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه ككل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ، كما أننا يجب ألا ننسى أنه يمثل في تاريخ نقل التراث اليوناني إلى العالم الإسلامي ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لا تزال بجة قلقة ، والأسلوب الفلسفي معقدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهي مرحلة التأليف الحر التي أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة في تأليف الغزالي مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التي يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها في كتاب البرهان بوجه خاص .

وفي أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكم من مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فاء" فلم أتيين في وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تمة لجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التي واجهتها في إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا في البرهان أسلوب علمي دقيق ، وإلى حد كبير جلي واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بفرض المؤلف وأغراض العصر الذي عاش فيه ، وإن لم يعد اليوم موفيا بأغراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا وبينه ، وباعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نرجع بعجلة الزمان هذه القرون العشرة فنجعل من كل دارس للنطق الأرسطي تلميذا كابن سينا أو أبي بشر متى بن يونس .



## ه — نظامه وأجزاؤه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالاتٍ متقاربة في أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا في برهانه ، بل وفي جميع كتبه المنطقية في الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه في البرهان لم يلتزم نهج أرسطو في عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزمه في عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ، وقد يعرض له في ثانيا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلائمة من هذه المسائل في فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة في أكثر من فصل واحد ، فيثيرها في موضع ثم يستأنف القول فيها في موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله — على افتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين — وهذا ما أشك فيه — على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصب على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوي هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصل الموضوعات المختلفة التي تعالج تحتها . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره في الصعوبات التي عانيتها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان في عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول فحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا في الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واستطرادات .

ويحتوى الكتاب على واحد وأربعين فصلا : إثنا عشر منها في المقالة الأولى ، وعشرة في الثانية ، وتسعة في الثالثة ، وعشرة في الرابعة ، في حين يحتوى كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها في المقالة الأولى وتسعة عشر في الثانية . ويرجع السبب في هذا الفرق في عدد الفصول إلى أن أرسطو فضل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية في المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصا لأهم ما أورده أرسطو في كتابه مع مراعاة هذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة في المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية في المقالات ، وجدناها أظهر في المقالتين الثالثة والرابعة ، منها في الأولى والثانية .

## ٦ — المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت في إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هي :

(١) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ نجيت ؛ وهي التي رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف نج . وهي بمثابة نسختين .

(ب) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠ : وهي التي رمزت لها بحرف م .

(ج) مخطوطة داماد (سليمانية) رقم ٨٢٤ ، وهي التي رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التي اعتمد عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الثفاء (المدخل) ؛ وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكتابتها ونوع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعي لتكرار القول في هذا مرة أخرى . ولذا سأقتصر كلامي هنا على ملاحظاتى عن هذه المخطوطات في الأجزاء التي وقع فيها كتاب البرهان لابن سينا ، مبينا مميزات كل مخطوطة وعيوبها وصلة كل واحدة منها بالأخرى ، وذاكرا حكمى في النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر في ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أى من ٨٧ ب إلى ١١٨ وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطاني في ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أى من ١٩٠ إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد في ٧٣ ورقة : أى من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب في عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقان أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعنى قراءات النص ذاته ، وفي أغلب المواضع ، في الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يحتمل عن الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد . أما س فمخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها ، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية في النص بينها وبين المخطوطتين الآخرين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، ويلها م ثم س . ولكني مع هذا لم أتردد في الأخذ بقراءة س في كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول وإلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف في س مرده إلى محاولة الناسخ تقويم لغة النص ، فقد كان — في هذه المواضع — أقرب إلى الذوق العربي من صاحبي ب ، م .

ولم اختر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها في صلب الكتاب وأسجل في الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل اخترت النص الأفضل في كل حالة وأثبتته في الصلب ووضعت في الهوامش ما يخالفه . أعنى بذلك أن النص الذي أنشره هنا نص منتخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما الترقيم الذي يرى في المتن بين الحاصرتين المعقوفتين [ ] فهو ترقيم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

## (ب)

### تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو في صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب في جملته — مادته ومسائله — بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولهما تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف في فصوله ، وعلى النسق الذي عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو في الحالات التي تبين لي أنها المصدر الذي أخذ عنه .



ولا أدعى أن في محاولتي هذه استقصاء أو استيعاباً، بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريباً في تتبع أصول نص كنص ابن سينا تداخلت أجزاؤه مع أجزاء النص الأرسطي تداخلاً يكاد يكون تاماً، وتخل هذه الأجزاء شروح هي مزيج من كلام الشراح الأرسطاطالين وكلام أرسطو في غير كتاب البرهان. على أنى لم أغفل الإشارة جملة إلى كتب المنطق الأرسطي الأخرى غير البرهان بل ذكرتها في الحالات التي كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة، ولكن الذي قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصي كتابي البرهان: السينوى والأرسطي.

## المقالة الأولى

### ١ — الفصل الأول — في الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذي يليه نظير في برهان أرسطو، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطياً. ويبحث هذا الفصل في الموضوعات الآتية :

( ١ ) انقسام العلم إلى التصور والتصديق، وطريق كسب كل منهما. اليقيني من التصديق وغير اليقيني. أنواع الأقيسة. قارن كتاب الجدل لأرسطو م ١ ف ١

( ٢ ) أنواع التصور : التصور بالمعاني الذاتية، وبالمعاني العرضية. الحد والرسم. قارن إيساغوجي — المدخل — لابن سينا ف ٧

( ٣ ) يفيد كتاب البرهان ( ١ ) مواد القياس الموقع لليقين — البرهان — ومواد التعريف الموقع للتصور التام — الحد. والحق أنه كتاب البرهان والحد معا.

( ٤ ) التصور مبدأ للتصديق، والتصديق كاتمام للتصور.

### ٢ — الفصل الثاني — مرتبته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

( ١ ) الغرض الأول من المنطق هو التوصيل إلى كسب الحق واليقين، فبحسب شرف المنزلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولاً.

( ٢ ) رأى من يرى وضع كتاب الجدل قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا في ذلك.

( ٣ ) نسبة القياس المطلق إلى البرهان .

( ٤ ) الجدل والمغالطة والخطابة متقدمة على البرهان في الزمان .

٣ — الفصل الثالث — في أن كل تعليم وكل تعلم ذهني فبعلم قد سبق :

يكاد يكون كل ما أورده ابن سينا في هذا الفصل دائرا حول الجملة الأولى الواردة في م ١ ف ١ من برهان أرسطو . أما ما بقى من الفصل الأرسطي — وهو كيفية إصابة المجهول من المعلوم — فقد عالجها ابن سينا في م ١ ف ٦ كما سنرى .

والى جانب الفكرة الرئيسية في هذا الفصل ، عرض ابن سينا للمسائل الآتية التي جمعها من أنحاء شتى من كتاب البرهان وغيره ، وهى :

( ١ ) أنواع التعليم والتعلم . التعلم الصناعى والتأديبى والتقليدى والتنبيهى ، وتحديد معنى التعليم والتعلم الذهنيين والفكرين والفرق بينهما . رأى من يخرج الحسى من الفكرى .

( ٢ ) وقوع ما يتعلمه الإنسان ذهنيا فى التصور والتصديق ، وبيان تحصيل كل منهما .

( ٣ ) رأى من يفرق بين الذهني والحسى والرد عايه .

( ٤ ) معنى العلم السابق ، وأنه ليس ككل سبق اتفق .

( ٥ ) معنى التعلم الحدسى والفهمى والذاتى — أى الذى من ذات المتعلم لا بواسطة المعلم .

( ٦ ) أنواع القياس الخلى والاستثنائى : المنفصل والمتصل ، والاستقراء والتمثيل .

( ٧ ) معنى العلم بالقوة والعلم بالفعل واختلاف درجات القوة قربا وبعدا .

٤ — الفصل الرابع — مبادئ القياسات بوجه عام :

يعتمد هذا الفصل فى جملته على م ١ ف ٦ من برهان أرسطو ، وكذلك على م ١ ف ١ من كتاب الجدل وكتاب الخطابة ويبحث فى الموضوعات الآتية :

( ١ ) مبادئ القياس على نوعين ( ١ ) مبادئ مصدق بها ، (ب) مبادئ غير مصدق بها . وينقسم المصدق به إلى ( ١ ) ما يكون التصديق به على وجه الضرورة ، (ب) ما يكون على وجه الظن (ج) ما يكون بالتسليم .

(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة، (ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة. وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه عقلية، (ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل — وهي الأحكام الوهمية.

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فيتنقسم إلى (١) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل، وهو الأوليات، (ب) ما كانت الضرورة فيه هي العقل مستعينا بشيء آخر. وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كان المعين فيه شيئاً غير غريزي، (ب) ما كان المعين فيه غريزيا.

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسوسات والمجربات والمظنونيات والمتوترات والوهميات والمشهورات والمسلمات والمقبولات الخ.

٥ — الفصل الخامس — في المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد في م ٢ ف ١، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو.

وهو يبحث في الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب "ما"، ومطلب "هل"، ومطلب "لم". فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت المطالب ستة<sup>(١)</sup>. أما مطلب الأي والكيف والكم والأين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب الهل المركب.

(٢) الحد بحسب الاسم، والحد بحسب الذات. وضع الحدود في العلوم التعليمية (الرياضة).

(٣) الأمور التي تذكر في المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة. القضايا المتعارفة والأصول الموضوعة مركبة. المعاني المفردة إما أعراض موضوع الصناعة، وإما داخلية في جملة موضوع الصناعة.

(١) حصر أرسطو المطالب في أربعة: (١) هل يوجد لشيء صفة كذا؟ (ب) لماذا توجد له؟ (ج) هل الشيء موجود؟ (د) ماهو الشيء؟ أي أنه حصرها في مطلب "هل" البسيط والمركب ومطلبي "لم"، "ما". راجع م ٢ ف ١ من برهانه.



( ٤ ) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين : ( ١ ) مطلب "لم" بحسب القول ، ( ب ) مطلب "لم" بحسب الأمر في نفسه .

( ٥ ) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر في نفسه — أى علة وجود المحمول للموضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ : ١٩٣ وما بعدها .

ويلاحظ أن ابن سينا قد وفى القول في مبادئ البرهان بعد ذلك في م ١ ف ١٢ ، م ٢ ف ١ ، الخ .

كما أنه ذكر برهان "لَمْ" بالتفصيل في م ١ ف ٧ ، م ٣ ف ٣ ، وستأتي مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ — الفصل السادس — في كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل في كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم . وهذا بعينه موضوع م ١ ف ١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذي أثاره أفلاطون في محاوره مينون<sup>(١)</sup> : وهو إما أن الإنسان لا يتعلم شيئاً وإما أنه يتعلم الأشياء التي يعلمها . وهذا وارد أيضاً في أرسطو م ١ ف ١ أما الكلام في أول الفصل عن العلم بالأمور العدمية المستحيلة الوجود : المفردة منها والمركبة : فلا نظيره في الفصل الأرسطي المشار إليه .

٧ — الفصل السابع — في البرهان اللّمي والإيني :

يحتوى هذا الفصل على المسألة الرئيسية التي أوردها أرسطو في م ١ ف ١٣ وهي العلم بأن الشيء موجود، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة في الفصل الأرسطي المذكور فقد عرض للموضوعات الآتية :

( ١ ) العلم المكتسب يقال على :

( ١ ) التصور الواقع بالحد أو الموضوع في العلوم وضعاً ..

(١) راجع مينون (Meno E.)

(ب) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد في أرسطوم ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤلف يقيني بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقيني النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقيني أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام في الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترانيات . قارن أنا لو طبقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إن يعطى علة التصديق ، وبرهان لم يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إن المطلق وبرهان إن المسمى بالدليل . وهذا في جملة تلخيص لما ورد في أرسطوم ١ ف ١٣

(٥) السبب في وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الأكبر في نفسه مع كونه سببا لوجوده في الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حداً أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهان لم .

(٧) ربما يكون الأوسط في الوجود معلول الأكبر في الحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر .

.. (٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ — الفصل الثامن — في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التي يحتويها عنوان هذا الفصل في مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩-١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦-٣٦ ، ١٧٦ ب : ٤-٦ الخ . ولكن ابن سينا ذكر في الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهي في جملة أسئلة يثيرها ثم يجيب عنها . وهما هي أهم عناصر الفصل :

( ١ ) إذا كان الحمل ضروريا - دائما أو بعض الوقت - كانت هذه الضرورة لعلّة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد في أرسطو في م ١ ف ٦ : ١٠١٧٥

( ٢ ) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ، والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ، والأكبر بين الوجود للأوسط ، فيعقد برهان يقيني هو برهان إن .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

( ٣ ) برهان إن قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فاما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

( ٤ ) إذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولا للأكبر ، لأنه قد يكون معلولا لعلّة داخلية تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفا من "هيولى وصورة" ليس معلولا لكونه "له مؤلف" بل معلول لكونه "مؤلفا" . و"مؤلف" داخلية تحت معنى أعم هو "ذه المؤلف" - أى الذى له مؤلف يؤلفه .

( ٥ ) توسط المضاف فى القياس .

( ٦ ) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

( ٧ ) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

( ٨ ) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط .

( ٩ ) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

( أ ) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه .

( ب ) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

( ١٠ ) ليس برهان "لم" هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل هو برهان "لم" وان لم يفعل ذلك .



٩ — الفصل التاسع — في كيفية ما ليس لمحموله سبب في موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو في أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها . فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شيء يطلب البرهنة عليه . راجع أرسطو ١٢١٨٨ ، وبلاستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلي عن طريق فحص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو م٢٣ف٢٣ وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التي عرض لها ابن سينا في الفصل هي :

( ١ ) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب في نفس الوجود ، فإما أن تكون بيينة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيينة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .

( ٢ ) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهي لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد في التجربة ، بل لاقتراح قياس به .

( ٣ ) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر في الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ — الفصل العاشر — في كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل في باب الكلّيات الخمس منه في باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا في كتاب ” المدخل ” في الفصل التاسع في الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وبنسب الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا في مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

( ١ ) أي معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيا كانت ، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وأن كل شيء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .

وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

( ٢ ) لا تجد الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويُحمل بعده ، بل تجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل .

( ٣ ) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

( ٤ ) الحال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن الصلة بين الجنس والنوع في أرسطو ٩٦ ب ٢١-٢٥

١١ — الفصل الحادى العاشر — في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو في م ١ ف ٢ : ٧١ ب ٢٥-٣٠ ، ١٧٢ هـ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأُعرف منها .

غير أن ابن سينا فصل كثيرا في كلامه عن معنى الأقدم والأعرف بالنسبة لنا والطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية المسكة لنظام العالم ، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمركبات أيها أقدم وأعرف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها في الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فيما ذكره أرسطو في مطلع كتابه في الطبيعة ( قارن الطبيعة م ١ : ١٨٤ : ١٥ ) حيث يقول :

” إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعى هي أن نبدأ بالأشياء التى هي أعرف وأوضح بالنسبة إلينا ، وبوساطتها ننتقل إلى الأشياء التى هي أوضح وأعرف بالطبيعة “ .

والظاهر أن المقصود من قوله ” أعرف بالطبيعة “ ” أعرف في ترتيب تفسير الأشياء “ ، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للأول في كتاب الطبيعة نفسه في ١٨٩ هـ ٤١ . أما قول ابن سينا ” أعرف عند الطبيعة “ فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .

وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

( ١ ) مقدمات البرهان أقدم بالذات وبالزمان وفي المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ، ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

( ٢ ) الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيها أولا ، وعند الطبيعة هي الأشياء التي إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعرف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذي تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف من الكليات . والكليات الجنسية أقدم بالطبع ، وليست أعرف عند الطبيعة . وهي من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعرف . وطبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

( ٣ ) إذا أردنا أن نتحقق الكليات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعرف عندنا — وهو الجنس — وانهينا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها — وهو النوع .

( ٤ ) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعرف عندنا وقد لا يكون .

( ٥ ) البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات أقدم وأعرف عند الطبيعة من معلولاتها ، والبيان منها برهاني .

## ١٢ — الفصل الثاني عشر — مبدأ البرهان :

عالج ابن سينا في هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التي تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد ما دتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هي :

( ١ ) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، وبحسب علم خاص . معنى القضية التي هي مبدأ برهان والفرق بينها وبين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ١٧٢ و ٥١ و ١٠ وهي مسألة كرر أرسطو القول فيها في أكثر فصول المقالة الأولى .



( ٢ ) الحد ( التعريف ) يخالف المقدمة المسلم بها ، بل يخالف كل مقدمة . قارن م ١  
ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ — ٤٠

( ٣ ) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التي وضعت له .

( ٤ ) اختلاف العلوم في استعمال أنواع المبادئ .

( ٥ ) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ٢ :  
١٧٢ : ٢٥ — ٣٠

( ٦ ) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا ويناقش  
هذا النص مناقشة طويلة من قوله ” واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول ” إلى قوله  
” أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط ” . قارن م ١ ف ١٠ (١) .

( ٧ ) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات  
المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا في م ١ ف ٦ من أرسطو .

## المقالة الثانية

١٣ — الفصل الأول — في معروفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عاجل أرسطو موضوعه في الفصل  
الثالث من المقالة الأولى من كتابه . أما عناصره فهي :

( ١ ) الرأي المبطل للبرهان ، والرأي القائل إن مبادئ البرهان تتبين دورا ، باطلان . قارن  
أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ — ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل في استحالة أن توجد  
أوساط في القياس إلى غير نهاية .

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه في ترجمة أبي بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٢٤٠  
من ٣ من أسفل وما بعدها .

( ٢ ) المجمع على بطلان البرهان بالدور وهي واردة كلها في أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب :

٢٥ — ٣٥ و ١٧٣ •

( ٣ ) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعاني التي تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى ” الضروري ” وهو أدخل في موضوع ” الموجّهات ” كما هو وارد في كتاب العبارة وكتاب أنا لو طبقا الأولى لأرسطو .

( ٤ ) المقدمة ” كل ج ب بالضرورة ” لها معنى في كتاب القياس غيره في كتاب البرهان فمعناها في الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائما أو بالضرورة ، أو ووصف به وقتا ما ، أو بالوجود الغير الضروري ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب . ومعناها في الثاني أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفي جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ : ١٧٣ : ٢٥ — ٤٠ من أرسطو .

١٤ — الفصل الثاني — في المحمولات الذاتية في البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتي :

( ١ ) يقال ” الذاتى ” على وجوه :

( ١ ) يقال ذاتى لكل شيء مقول على آخر من طريق ماهو . وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول من طريق ماهو .

( ب ) ويقال ذاتى للمحمول إذا أخذ في حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول برهاني إما مأخوذ في حد الموضوع أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده .

قارن م ١ ف ٤ ، ١٧٣ : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ — ١٥

( ٢ ) رأى من ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ،

وما ترتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

( ٣ ) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس ذاته . قارن

م ١ ف ٤ : ٧٣ ب : ١٥ — ٢٥

( ٤ ) تنقسم العلوم إلى كلية وجزئية . والجزئى هو الذى يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطى . قارن مثلاً م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب : ١ - ٥ ، ف ١٢ : ١٧٧ - ٣٥ ، ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥ - ١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ - الفصل الثالث - مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأولى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

- ( ١ ) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .
- ( ٢ ) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحنهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ١٧٣ إلى ٢٥١ ب ٣٥

( ٣ ) فرق بين المقدمة الأولية - وهى التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فى التصديق - وبين المقدمة التى محمولها أولى .

( ٤ ) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولية إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها - إن وجد - ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول وبعوارض أولية للجنس وبعوارض غير أولية له الخ .

١٦ - الفصل الرابع - فى الأغلاط فى كلية النتائج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أنالوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتمثيل . أما المسائل التى عالجها فيه فهى :

( ١ ) قد نعطى حكما كليا أوليا ويظن أننا لم نعطه . وقد لا نعطيه ويظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول - فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شىء جزئى .



الثانى — فى الحالات التى لا يوضع فيها المقول على الكلى ونظن أنه وضع .

الثالث — فى الحالات التى لا يكون فيها المبرهن عليه أوليا لشيء ونظن أنه أولى له .

١٧ — الفصل الخامس — ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصل القول فيها وقد عرض فى ذلك للسائل الآتية :

( ١ ) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

( ٢ ) المقدمات الصادقة فى نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصدق لا تنتج اليقينية الضرورية . والمقدمات الصادقة غير المناسبة ( أى للجنس ) يقع بها برهان إن لا برهان لم .

( ٣ ) ليس كل ما هو حق فهو مناسب ، لاسميا إذا لم يكن ضروريا .

( ٤ ) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

( ٥ ) المقدمات العرضية لا تنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

١٨ — الفصل السادس — موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصل فيه ابن سينا ما أوجزه أرسطو أو ما أشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو فى البرهان . وأهم ما عولج فيه الموضوعات الآتية :

( ١ ) المبادئ هى المقدمات التى تبرهن العلم ولا تُبرهن فيه . والموضوعات هى الأشياء التى يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محولاتها عوارض ذاتية للموضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب : ١٠ — ٢٠

( ٢ ) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق ، أو لجملة علوم .  
قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٧ — ٤٠ . وهنا يفصل ابن سينا القول في المبادئ العامة التي هي بالقوة  
والتي هي بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذة في جملة ، والخاصة بمسألة أو مسائل  
من علم .

( ٣ ) لكل علم موضوع خاص به . قان ٦٧ ب : ١ — ٥ . يفصل ابن سينا القول في وجود  
صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متعددة .

( ٤ ) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها ما يطلب الإنية ومنها ما يطلب اللية . تفصيل  
القول فيما يصلح أن يكون محمولا في المسائل البرهانية وما لا يصلح .

#### ١٩ — الفصل السابع — اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه — وهو مسألة اختلاف العلوم  
من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذي يليه .

والفصل في جملة غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطي ، وأن كنا لانعدم أن نثر على  
إشارات قصيرة لبعض مسائله في المنطق الأرسطي . وهما خلاصة ماقرره ابن سينا فيه :

( ١ ) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها وإما بسبب اختلاف موضوعها . وينقسم  
النوع الأول إلى قسمين : ( ١ ) ما كان الاختلاف فيه في الموضوعات على الإطلاق من غير تدخل  
بينها . ( ب ) ما كان الاختلاف فيه مع مداخلته . وينقسم هذا الأخير إلى : ( ١ ) ما كان فيه أحد  
الموضوعين أعم من الآخر ، ( ب ) ما كان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين .  
وما كان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى : ( ١ ) ما كان فيه العموم عموم جنس ،  
( ب ) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

( ٢ ) تنقسم العلوم التي بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها  
تشارك في أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم ، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه ،  
أما الرابع فهو العلم الذي لا يحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

( ٣ ) مبادئ العلوم تبرهن في العلم الأعلى أو العلم الكلي .

( ٤ ) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية في موضوعها ومبادئها وغايتها .

( ٥ ) العلوم المتفقة في موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

( ١ ) عندما ينظر أحدهما في الموضوع على الإطلاق وينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

( ب ) عندما ينظر كل منهما في الموضوع من جهة غير الجهة التي ينظر منها الآخر .

( ٦ ) تقع الشركة في العلوم في المبادئ ، أو في الموضوعات ، أو في المسائل .

## ٢٠ — الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو ” في نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ” . ولكن مسألة نقل البرهان الواردة في أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة في آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث في نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفي هذا الجزء يحاذي ابن سينا أرسطو فيما أورده في م ١ ف ٨ من أنا لوطيقا الثانية .

وهاك أهم موضوعات الفصل :

( ١ ) نقل البرهان على وجهين :

( ١ ) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم في علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

( ب ) أن تؤخذ قضية على أنها ” مطلوب ” في علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدّه الأوسط

من علم آخر ، وهو المقصود هنا . - قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ - ١٧

( ٢ ) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ - ٣٠

( ٣ ) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو

في الموضع السابق .

( ٤ ) الحد لا يجوز أن يكون للشخص ( أى الجزئى ) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٣٠ - ٣٥



( ٥ ) القول بأن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدخل فيه المقدمة الجزئية — لا الشخصية — لأن موضوعها كلى .

( ٦ ) الأشياء الواجبة الوقوع، المتكررة بالعدد يبرهن عليها ونُحَدِّدُ. قارن أرسطو ٩٥ ب : ٣٠ — ٣٥

( ٧ ) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

## ٢١ — الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل في مناسبة المقدمات البرهانية للطالب ، وفي اختلاف العلوم في إعطاء البرهان اللبى والأئنى . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطى على النحو الآتى :

( ١ ) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠

( ٢ ) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧ — ٤٠ ، ١٧٦ : ١ — ٤

( ٣ ) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً ويكون على الشيء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢ — ١٥ ، ٧ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠ — ١٥ من أرسطو .

( ٤ ) يختلف برهان إن وبرهان لم في العلم الواحد وفي العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد في م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب ٣٢ — ٤٠ ، ١٧٩ : ١ — ١٥

( ٥ ) شرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدوداً وسطى في البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف ما تأخذ في براهينها من العلل . وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ : ١٧٩ : ٦ — ١٠ ، م ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠ — ٣٥

## ٢٢ — الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان في أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو "المبادئ وأنواعها" وهو بعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته . أما موضوعات الفصل فهى :

( ١ ) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، فإذا كانت بيّنة بنفسها فلا تبرهن إطلاقاً ، وإذا كانت غير بيّنة فتبرهن فى علم آخر . قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٠ — ٣٥ .

( ٢ ) موضوع أى علم يجب أن يصدق به وأن يتصورّ معاً : أى يجب أن يفرض موجوداً وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١ — ١٠ .

( ٣ ) الحد ليس " أصلاً موضوعاً " ولا " مصادرة " : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥ .

( ٤ ) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعية فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠ .

( ٥ ) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ١٧٧ : ١ — ٥ .

( ٦ ) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها " مثال " : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ — ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويناقش نظرية المثل الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

## المقالة الثالثة

## ٢٣ — الفصل الأول — فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحاذى فى ذلك المعلم الأول وفصل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

( ١ ) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ " الثالث المرفوع " ، لا توضع وطبعاً فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ١٧٧ : ١٠ — ٢٢ ، والوجوه التى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن

نفس المصدر ٢٢ — ٢٥

( ٢ ) تشترك العلوم كلها في المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧

٢٥ — ٣٠

( ٣ ) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر

في مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٢ — ٣٥ : وكذلك أناطوطيقا الأولى م ١ ف ١

( ٤ ) المسألة العلمية قضية تحتوي أحد طرفي النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تتعداه المخاطب

أو المحييب . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٦ — ٤٠ ، ٧٧ ب : ١ — ١٥

( ٥ ) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو

٧٧ ب ٢٣

## ٢٤ — الفصل الثاني — في اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هنالك الفرق بين الجدل والبرهان

في الموضوعات والمسائل والمبادئ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضة)

التي هي أدق العلوم البرهانية. وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل: م ١ ف ١٢

و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هي :

( ١ ) الجهل المضاد للعلم قلما يقع في العلوم التعليمية؛ لأن الحدود الوسطى في براهينها لا يقع

التباس في مفهومها ، وليس الحال كذلك في الجدل . قارن ما يقوله أرسطو في ٧٧ ب :

٢٧ — ٣٣ فيما يسميه formal falacy وأنها قلما تقع في البرهان . وفي هذا الموضع من الفصل

يشرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظي لا بالتواطؤ ،

غير متناقضتين .

( ٢ ) أن العلوم الرياضية تستعمل في أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما

استعملت الشكل الثاني ، بخلاف الجدل الذي يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيقي منها

والمظنون .

( ٣ ) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود؛ ولذلك

كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها وبين الجدل . قارن أرسطو ١٧٨ ١٢



( ٤ ) يختلف الجدل عن البرهان أيضا في تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما في التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب في التحليل إلى غير نهاية . وأما في التركيب فلا أنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يتبدئ من غير ذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٧١٨٤ ، ب ٢

٢٥ — الفصل الثالث — فيما يشترك فيه برهان الإن وبرهان اللم وما يختلفان فيه في علم وفي علمين :

هذا الفصل متم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفي هذا الفصل نموذج طيب لانتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم . وهالك أهم مسأله :

( ١ ) يختلف برهان إن وبرهان لم في حالتين :

( ١ ) حيث لا تكون المقدمات غير ذات وسط .

( ب ) حيث تكون غير ذات وسط ولكن لا توضع علة الشيء حداً أوسط في القياس ، بل يوضع حد آخر ينعكس مع العلة ويكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متعاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر — وهنا لا توضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ :

١٧٨ : ٢٢ — ٧٨٤ ، ب ١ : ٣٠ —

( ٢ ) يكون برهانا الإن واللم في علمين على ثلاثة أنحاء :

( ١ ) في علمين أحدهما أعم من الآخر .

( ب ) في جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية ” قوس قزح ” فإنها من العلم الطبيعي ولكن يمكن أن يبرهن عليها في علم المناظر ثم في الهندسة .

( ج ) في مسألة بعينها من علم تكون داخل تحت علم آخر . مثل عسر اندمال الجرح المستدير فإنها مسألة في الطب ولكن يمكن تحليلها في الهندسة .

قارن أرسطو في م ١ ف ١٣ ، ٧٨٤ ، ب ٣٥ : ٣٥ — ١٨٩ ، ١ : ١٥ —

٢٦ — الفصل الرابع — في فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو وهما أهم المسائل التي عالجها :

( ١ ) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

( أ ) أنه يعطى برهان لم بالفعل ، وغيره يعطى هذه الملية بالقوة .

( ب ) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس وإنما ينال بالشكل الأول .

( ج ) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . قارن أرسطوم ١ ف ١٤ : ١٧٩

١٧ — ٢٥

( ٢ ) استشكل على أرسطو في قوله إن الشككين الثاني والثالث يمكن تحليل قياساتها إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول ، بأن السالبة لا يمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات وسط . قارن ١٧٩ : ٣٠ — ٤٠

( ٣ ) الجهل منه ما هو بسيط — وهو عدم العلم — وهذا لا يكتسب بقياس ، ومنه ما هو مركب ، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد . وهذا قد يقع باكتساب قياسي . تفصيل ذلك في الأقيسة . راجع أرسطوم ١ ف ١٦

( ٤ ) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطوم ١ ف ١٧

٢٧ — الفصل الخامس — الانتفاع بالحس في المعقولات . كيف تكتسب مفردات المعاني :

يدور الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان حاسة ، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى في التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هي أدخل في علم النفس منها في المنطق . فقد شرح معنى المعقولات والمحسوسات وبين الفرق بينهما على الرغم من أن الحس مبدأ لحصول كثير من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لا تقع فيه الشركة ، وتقع الشركة في المعقول . وقسم الموجودات إلى قسمين : معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات

في الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمعقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

( ١ ) حيث يكون الحس مبدأ للعقول بالعرض لا بالذات .

( ٢ ) بالقياس الجزئي .

( ٣ ) بالاستقراء .

( ٤ ) بالتجربة .

ويدور القسم الثاني من الفصل حول المسائل الآتية :

( ١ ) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهي تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطوم ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ وما بعدها .

( ٢ ) يقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشيء بنفسه لا بغيره .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه حملا أوليا .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج : أي يكون مما يقتضيه طبع الشيء .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشيء .

ويقال محمول ذاتي لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حد الشيء أو يؤخذ الشيء في حده .

ويقابل الذات في كل حالة من هذه الحالات العرضي . قارن أرسطوم ١ ف ٤ : ١٧٣

٣٣ — ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ — ١٥ ، ١ م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ — ٢٩

٢٨ — الفصل السادس — في تنامي أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

وهاك أهم المسائل التي عرض لها .

( ١ ) هل يمكن أن تتسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تتسلسل الموضوعات

لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ ب : ٣٠ —

٤٠ ب ، ١٨٢ : ١ — ٢٠



( ٢ ) إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأمر فى السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

( ٣ ) إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشئ متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

( ٤ ) من قوله ” فقد بَانَ إذن أنه لا الموضوعات “ إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهى بعينها ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ - الفصل السابع - البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص ، وفى بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو فى م ١ ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وهى أهم مسائله :

( ١ ) يبحث الجزء الأول منه فى أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م ١ ف ٢٤ لأرسطو نقلاً يكاد يكون حرفياً ، ومن غير تصرف فى الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد الجيج الثمانى التى ذكرها المعلم الأول فى تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله ” والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه “ .

( ٢ ) ويبحث الجزء التالى فى فضل القياس الموجب على السالب ، وقد أخذ ابن سينا مادته من م ١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التزاماً لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله ” ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة “ إلى قوله ” والمتج له أفضل وأشرف “ .

( ٣ ) ويبحث الجزء الثالث من الفصل فى فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م ١ ف ٢٦ .

( ٤ ) ويبحث الجزء الأخير فى صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهى أن يكون :

( ١ ) جمع مع الإن اللم

(ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره م ١ ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافقة في هذه الآراء كل الموافقة لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

” فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ( كتاب المنطق لأرسطو ) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالى بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه “ .

٣ . الفصل الثامن — في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهي م ١ ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التي عرض لها هي ما يأتي :

( ١ ) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع وفي المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو م ١ ف ٢٨

( ٢ ) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا في العلوم ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو م ١ ف ٢٩

( ) البرهان في الأصل على الضروري ؛ وقد يكون على الأكثرى — والقضية الأخرى هي القضية التي الحكم فيها صادق في أكثر الأمر — أما الاتفاق فلا برهان عليه . قارن أرسطو م ١ ف ٣٠

( ٤ ) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو م ١ ف ٣١

وقف ابن سينا في هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والمخلص من جهة أخرى ؛ وأغفل بعض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلى على الإدراك الحسى والتصور العقلى .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطى الآتى : وهو ” ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب في النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصل المعنى الكلى ( بالعقل )  
عندما نراها . ( أرسطو ١٨٨ : ١٠-١٥ ) .

ومعنى هذا أن النظر في تفسير بعض الأشياء قد يثيره عدم إحساسنا بها ؛ فإذا حصل الحس  
وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن  
طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطى ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

”ولما كان الحس قاصرا في كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقعنا  
ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل“ . وليس  
هذا مراد أرسطو في شيء ، فإن المسألة ليست قصورا في الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن  
ناحية أخرى ليس البحث عن ”حال ذلك المحسوس“ بل البحث عن ”الشيء غير المحسوس“ .

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه في تفسير المثال  
الذى ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

( ٥ ) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيد لما ورد في أرسطو

م ١ ف ٣٢

٣١ — الفصل التاسع — في العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يبحث الجزء الأول من هذا الفصل في الموضوع الوارد في عنوانه ، وهو العلم والظن  
وما يشتركان وما يختلفان فيه ، وهذا معتمد على م ١ ف ٣٣ في أرسطو ، إلا أن ابن سينا أفاض في شرح  
أنواع الاعتقادات التي تدخل تحت العلم ، والأخرى التي تدخل تحت الظن ، وما ينطوى من  
الاعتقادات على جهل بسيط ، وما ينطوى على جهل مضاد ، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثاني من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث في معاني ”الذهن“ و”الصناعة“  
و”الفهم“ و”الحكمة“ و”الذكاء“ و”الحدس“ . وهي بعينها موضوعات م ١ ف ٣٤  
في برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهذه الألفاظ قائلا إن علوما أخرى  
كالطبيعات والخلقيات أولى بها .



## المقالة الرابعة

### ٣٢ — الفصل الأول — في المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان في المخطوطات : وهو يمث في مسائل متعددة وردت في م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو. ويلاحظ أنه يبتدئ حيث يبتدئ الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسأله فهي :

( ١ ) المطالب بعدد أنواع الطاب، ويمكن تكثيرها، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة : اثنان منها يهل، وواحد يلم، وواحد بما . ويتبع مطاب ما مطاب هل البسيط (الذي يسأل به عن وجود الشيء إطلاقاً) فإذا عرف هل الشيء موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

( ٢ ) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع في مطاب ما ، بعد مطاب الهل . والمراد ”بما“ هنا ”ما“ التي يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر في نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب ”لم“ . ولكن الأمر لا ينعكس : فليس كل بحث عن ”ما هو“ بحثاً عن العلة . وهذا كله في أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطال ابن سينا بعد ذلك في شرح قول بعضهم إن الأوسط في البراهين هو الحدود، ورد على هذا الرأي ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول في النقطة التالية وهي :

( ٣ ) العلل الذاتية للماهية داخلية في البرهان لأنها داخلية في الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشيء هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشيء . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ — ٢٤ .

( ٤ ) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

### ٣٣ — الفصل الثاني — الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا في هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو في الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا ويستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ١٢١٩١ ، ٩٢ ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ ب ١٢ — ١٩٢

ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتين :

( ١ ) أن المسألة في القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .

( ب ) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

#### ٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل في أن الحد لا يُقْتَنَصُ بالقسمة والاستقراء ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبية بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وردت في م ٢ ف ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التي عرض لها أرسطو في تلك الفصول . وهامى النقط التي عرض لها :

( ١ ) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين، فيستنتج حد الضد الآخر، لأن في هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ١٩٢ ٢٠ وما بعدها .

( ٢ ) أن الحد لا يقتنص بالاستقراء : قارن أرسطو ١٩٢ : ٣٧ — ٩٢ ب ٤ .

( ٣ ) الحد لا يبين بقياس، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبين بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء في الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ ب : ٥ — ٣٥ .

( ٤ ) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غيرذاته . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا في هذه المسألة أوضح في شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استعماله لكلمة " حد " قد يحدث شيئا من الاضطراب في فهم بعض أغراضه :

فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظي — أى تعريف الاسم — وبمعنى تعريف الماهية ، وبمعنى الحد فى القياس ( الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر ) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع من هذه المقالة .

- ( ٥ ) البراهين ذوات العلل تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لاعلة له مطلقا مثل مبادئ العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته ( حده ) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩ ( ٦ ) ليس كل حد يُتَوَقَّع أن يُصَار إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب ٣٨ ، ١٠١٩٤ .

### ٣٥ — الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين عرض لهما أرسطو فى م ٢ ف ١٠ ، ١١ ومسائل أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهالك أهم محتوياته :

- ( ١ ) الحدود ( التعريفات ) أربعة أنواع :
- ( أ ) قول يشرح الاسم ويُفهم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى ٩٣ ب ٣٠ وما بعدها .
- ( ب ) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود ، ويُؤخذ فى البرهان حداً أوسط فيكون مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .
- ( ج ) حد هو نتيجة برهان — وهو المعلول .
- ( د ) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلول ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ١٠١٩٤ وما بعدها .
- ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .
- ( ٢ ) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة صورية دائماً ، وليس الأمر كذلك .



( ٣ ) ليس كل مبدأ برهان يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، فتمد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة في القياس : الأكبر والأوسط والأصغر ، وحدود هذه الحدود ، واستخدام كل ذلك في الشكلين الأول والثاني مما هو أدخل في أنالوطيقا الأولى (القياس) ( ٤ ) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشيء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشيء فإنما يصادر على المطلوب .

( ٥ ) العلل أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا في هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو في الجزء الأول من ف ١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

٣٦ — الفصل الخامس — في تفصيل دخول أصناف العال في الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحها وعلق عليها ، وها هي أهم المسائل التي عرض لها :

( ١ ) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهي في هذه الحالات الأربع إما دالة غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية . قارن أرسطو م ٢ ف ١١

( ٢ ) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة . أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال في الأمور الطبيعية ، وقد لا يجب كما هو الحال في الأمور الصناعية .

( ٣ ) لا تنافي بين أن يوجد الشيء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٩٤ ب ٢٧ — ٣٠ ،

١١٩٥ — ١٠

( ٤ ) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعاني الذاتية للحدود ، لا يجرد إيراد ما هو مميز ذاتي له ، فإذا كان في المحدود ما نسبته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن توجد كلها في حده .

( ٥ ) حد الشيء من جهة ماهيته يتم بجزء قوامه ، ومن جهة إنتيته يتم بسائر العلل .

( ٦ ) قولنا إن القَوَى تُحَدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه أن القوى تحد، أو بأنها تُرسم .  
( ٧ ) ينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق ،  
فلا يؤخذ في حد أو رسم أو برهان .

( ٨ ) في الأشياء التي تكون عالا بالفعل ( لا بالقوة ) يجب أن يؤخذ في البرهنة على أن  
كذا قد وُجِدَ فيما مضى، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى، وعلى ما هو في الحال كذا، ما كان  
من العلل في الحال، وعلى ما سيكون كذا، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ .  
١٠١٩٥ وما بعدها .

( ٩ ) كثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيبها معلولاتها على الاستقامة بل على الدور  
قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التي أوردها  
أرسطو في الفصل الثاني عشر الذي أشرنا إليه .

### ٣٧ - الفصل السادس - في أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمته مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أي من ٢٠١٩٦ - ٢٥  
غير أن ابن سينا أطل في شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين في استعمال  
ألفاظ المقولات في الحدود . والنقطة الرئيسية في الفصل هي أن الحد لما كان لا يكتسب  
بالبرهان ولا بالقسمة، بقى أن يكتسب بالتركيب : وذلك بأن نعلم إلى الذوات الداخلة  
في المحدود فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول  
أو جنسها الأقرب، ونتزع من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها، بحيث تكون هذه العناصر  
مساوية للمحدود في جملتها، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

### ٣٨ - الفصل السابع - في فائدة القسمة في الحد :

يعتمد هذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويلخص المسألتين اللتين أثارهما  
المعلم الأول فيه وهما :

( ١ ) أن القسمة تفيد في الحد من وجوه ثلاثة :

( ١ ) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا في ترتيب الحدود : الأعم  
أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ — ٣٠ ، ١١٩٧ — ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا في تقسيمه ، ولا الحاد في تحديده إلى أن يعلم كل شيء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ١٩٧ — ٥ ، ٩٧ ب ١ — ٥

٣٩ — الفصل الثامن — في الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر في الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التي للكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تشرح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تتحد مسائل كثيرة في مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون في الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حرفيا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس في القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر في انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس في الفصل الأرسطي كل التفصيلات التي ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة ، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص التي تحته .



٤ . — الفصل التاسع — معنى توسيط العلل :

الجزء الأول من هذا الفصل تتمّة للوضوع الذى أثاره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحدين الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٢٥١ ٩٩ وما بعدها . والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه علة واحدة فى جميع أفرادها ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلة الحقيقية هى العلة القريبة .

٤ ١ — الفصل العاشر — فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقلية ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ .

والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وأكثر من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع .

والحق أنه ليس علما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

أبو العلا عفيفى



البرهان  
من كتاب الشفاء

---





## البرهان

من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق في البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

### الفصل الأول

في الدلالة على الغرض في هذا الفن <sup>(١)</sup>

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ؛ والحاصل بغير اكتساب فكرى — قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلًا لنا بحدٍّ ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فمنه يقينى <sup>(٢)</sup> يعتقد معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن المصدق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبهه [ ١٩٠ ] باليقين : وهو إما الذى <sup>(٣)</sup> يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثانى الذى ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل <sup>(٤)</sup> : بل هو بحيث لو عسى إن نُبِّه عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقداً كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعى ظنى دون ذلك : وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن لنقيضه إمكاناً ، وإن لم <sup>(٥)</sup> يُعتقد هذا فلا أن الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون — كانت القياسات <sup>(٦)</sup> أيضاً على مراتب . فمنها ما يُوقع اليقين وهو البرهانى . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس السوفسطيقى

(١) هكذا فى س . وفى ب و م بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجملة الأولى وهى فى المنطق . فصل فى الدلالة على الغرض فى هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقين . (٣) س : الذى إنما يعتقد .

(٤) من الفعل ساقطة من س . (٥) س : فإن .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما فى قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى (١) . ومنها ما يُقْنِعُ فيوقع (٢) ظنا غالبا (٣) وهو القياس الخطأى . وأما الشُّعْرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأمر جميلة أو قبيحة . وأيضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي يخصه مجموعها ؛ أو (٤) على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية (٥) على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه ؛ ربما كان تمييزه للمعرف (٦) تمييزا عن بعض دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص ، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه (٧) عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان الجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين (٨) من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ (٩) منها شيء فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما . وليس الغرض في التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات (١٠) فقط . ألا ترى إلى قولك ” إن الإنسان جسم ناطق مائت “ ؛ فليس هذا (١١) وإن ميز بالذاتيات ، بحد تام ، لأنه أخل بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ؛ وكان بواحد منها كفاية في التمييز ؛ ولم يكن به (١٢) وحده كفاية في تمام الحد ؛ بل يُحتاج أن تُذكر جماتها حتى يكون الحد الحقيقي .

فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من أنه ” قول وجيز مميز للطلوب بالذات “ ، بل ما قاله المعلم الأول في ” كتاب الجدل “ : إن الحد قول (١٣) دال على الماهية (١٤) . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو ما هو ؛ وبها يتم حصول ذاته .

(١) س : ” فنها ما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس السوفسطائى فى المغالطى “

(٤) س : و .

(٣) م : عاليا .

(٢) س : ويوقع .

(٦) : أى الشيء ، المعرف .

(٥) س : الذاتى .

(٨) ب ٦ س : الظاهريين .

(٧) م : كان يميزه .

(١٠) ب : فى الذاتيات .

(٩) س : لا يشذ به منها .

(١٢) س : بها .

(١١) س : هو .

(١٤) راجع طويقا ( الجدل ) ك ١ ف ٥ .

(١٣) م : قول ذلك .

فهذا الكتاب <sup>(١)</sup> هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين — وهو القياس البرهانى — ويفيدنا المواد التى إذا جُعِلَتْ أجزاء حد ؛ كان الحد موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجْعَلَ التصور بنوع ما مبدأ للتصديق ، لأن كل مصدق به متصور ؛ وليس كل متصور مصدقا <sup>(٢)</sup> به : فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيبها قول جازم كلها متصورة <sup>(٣)</sup> وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها ؛ ولكن <sup>(٤)</sup> يكون ذلك <sup>(٥)</sup> من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم في النفس كقولك الإنسان حيوان ؛ وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشئ في نفسه بأنه كما تصور : أى أنه <sup>(٦)</sup> كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أُوقِعَتْ بين حديها . كذلك <sup>(٧)</sup> الحال لحديها في الوجود في نفس الأمر .

فإذا كان هذا <sup>(٨)</sup> هكذا ؛ فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع في التصديق مَطْرَحَةٌ في العلوم . وإنما يُطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق . فإذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نُسِبَ هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُمِّيَ "كتاب البرهان" لهذا المعنى . وأما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو <sup>(٩)</sup> إفادة الطرق <sup>(١٠)</sup> الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي ، فمنفعة الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعمالية معا .

(٢) : س بمصدق .

(١) : أى كتاب البرهان .

(٥) س : ساقطة .

(٤) س : لكن .

(٣) س : متصور .

(٨) س : ساقطة .

(٧) س : فكذلك .

(٦) س : بأنه .

(١٠) س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

(٩) س : هو .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### في مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التي سلفت ، سلف أكثرها على نهج طبيعي من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذي<sup>(٢)</sup> في البسائط أن يقدم على المركبات ؛ ومن حق الفن الذي في التركيب الأول الجازم<sup>(٣)</sup> أن يقدم على الذي في القياس ؛ وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق أن يقدم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التي انتقلنا إليها فمن الجائز أن يقدم بعضها على بعض ؛ وليس إلى شيء من التراتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأشبه أن يكون<sup>(٤)</sup> المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل في جميع ما سلف ، وفي القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيد هذا الفن دون سائر الفنون . والأولى في كل شيء أن يقدم الأهم<sup>(٥)</sup> وأن يصرف الشغل إلى الغرض قبل النفل . فأما<sup>(٦)</sup> ما يفيد سائر الفنون فكأنه من الأمور التي ينتفع ببعضها في الأمور<sup>(٧)</sup> المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة إلا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليُعتدَر . والكمال الخاص قبل الكمال المشترك . وذلك لأن بعضها يتعلم ليتحرز منه<sup>(٨)</sup> ؛ وبعضها ليرتاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها يُقدَّر<sup>(٩)</sup> به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما<sup>(١٠)</sup> يظنون منه ظنا أو يتخيلون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد : فإن من وسع وقته للتأخر<sup>(١١)</sup> وأمل له في الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسن من وجه ،

(١) م ٦ ب : ساقطة

(٢) س : الذي يستعمل ؛ ومن قوله الذي في البسائط إلى قوله المركبات ساقط في م .

(٤) س : ساقطة .

(٣) بعض القضايا الحلية .

(٧) س : الأحوال .

(٦) س : وأما .

(٥) س ما هو أشد اهتماما فيه .

(١٠) س : كما .

(٩) ب : يقتدر .

(٨) س عنه .

(١١) س : للتأخير .



وإن كان الأول أحسن من وجه . فإن الأول أحسن من جهة <sup>(١)</sup> حسن الاختيار والشفقة على الـروزكار <sup>(٢)</sup> . والثاني أحسن من جهة <sup>(٣)</sup> اختيار حسن التدرج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهاني وغير برهاني . والقياسات البرهانية الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة <sup>(٤)</sup> . فأما القياس الجدلي فهو <sup>(٥)</sup> من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو <sup>(٦)</sup> بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها . ولا ينعكس <sup>(٧)</sup> . وكل استقراء حقيقي فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط <sup>(٨)</sup> أو بلا وسط ، بل من حيث هي مشهورة . ولو أخذت من حيث هي صادقة لم <sup>(٩)</sup> يُرضَ بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نعم سيتشعب البرهان إلى مواد لا تكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع <sup>(١٠)</sup> الجدل استعمالها ، بل إنما لا يستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقت عن الجدل . وفي المنطق <sup>(١١)</sup> لا يعطى الحدود إنما <sup>(١٢)</sup> يعطى النسب التي بين الحدود . فإذا نُسب المواد الثواني مما يُعطى أيضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل — وهما شيان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التي تعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان — وهما شيان مختلفان — نسبة صورة القياس <sup>(١٣)</sup> المطلق إلى القياس البرهاني .

- 
- |                                                              |                              |
|--------------------------------------------------------------|------------------------------|
| (١) ب وجه .                                                  | (٢) س الـروزجار .            |
| (٣) ب وجه .                                                  | (٤) س فهي مستوفية المذكورة . |
| (٥) س فأما في القياس الجدلي فهي الخ .                        | (٦) ب ، م و .                |
| (٧) أى لا يقال كل مقدمة مشهورة هي محسوسة أو مجربة أو أولية . |                              |
| (٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط في القياس وهو علة الحكم .   |                              |
| (٩) س ولم .                                                  | (١٠) م يتدفق .               |
| (١٢) س بل .                                                  | (١١) س المنطق .              |
|                                                              | (١٣) س قياس .                |

وإذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعي إلى تقديم القياس <sup>(١)</sup> ، فكذلك تلك هي إحدى الدواعي إلى تقديم كتاب الجدل . لكن بينهما بعد ذلك فرق . وذلك لأن العام قد يكون [٩٠ ب] مقوماً للشيء وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهاني هي نسبة أمر مقوم . ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس <sup>(٢)</sup> نسبة أمر مقوم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط — من حيث هو صادق بلا وسط — ولم يلتفت إلى شهرته ، بل فرض مثلا أنه غير مشهور ، بل شنيع ، لما <sup>(٣)</sup> أوقع ذلك خلافا في التصديق به كما لو ساء القياس البرهاني حد <sup>(٤)</sup> القياس المطلق لاختل ، بل لامتنع . لكنه وإن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرفا <sup>(٥)</sup> فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الأعم ، أمر نافع ، وإن كان الأعم ليس مقوما .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولا للجدل ثم انتقل إلى البرهان . وأيضا فإن الأمور المجهولة إذا طُلبت فإنما يتوصل إليها في أكثر الأمر بأن تورد <sup>(٦)</sup> أولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهاني . وهذا شيء ستعلمه في صناعة الجدل .

فأما دناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . وإن نقلت إلى الأمور الكلية ظلمت هي الأمور الكلية <sup>(٧)</sup> .

وأما <sup>(٨)</sup> المغالطة فإنها وإن شاركت الجدل في أنها كانت أولا قبل البرهان في الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما <sup>(٩)</sup> ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تُحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته <sup>(١٠)</sup> ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضا على البرهان في الزمان <sup>(١١)</sup> فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم في الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذي مع مشاركة ما .

(١) من وإذا كانت إلى القياس ساقط في م .

(٤) م في حد .

(٣) م ما .

(٢) م لكن .

(٧) ظلمت... الكلية ساقطة في م .

(٦) م تعدد .

(٥) م معرفا .

(١٠) م ولا صورتها على صورتها .

(٩) م ما .

(٨) م فأما .

(١١) م والمغالطة ( هكذا ! ) قد تقدمت البرهان أيا في الزمان .

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

### في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

لتعليم والتعلم منه صناعى مثل تعلم التجارة والصباغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقينى مثل تلقين شعر ما أو لغة ما<sup>(٢)</sup> ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديى ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدى ، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهى كحال من يعلم أن المغناطيس<sup>(٣)</sup> يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفطن له عند إحساسه جاذبا للحديد ، فيعجب منه ، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذى عرفت حاله . فحينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوائل<sup>(٤)</sup> فلا يفطن لها لنقص في العبارة أو في ذهنه فيحتال في تقريرها له . ومنه أصناف أخر ، وليس شئ منها بذهنى أو فكرى . والذهنى والفكرى هو الذى يُكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن ، أو يوقع تصوراً ما لم يكن<sup>(٥)</sup> . وهذا التعليم والتعلم الذهنى قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يتحدث الحد<sup>(٦)</sup> الأوسط في القياس مثلاً — معلماً ، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس — متعلماً . والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان . فإن شيئاً واحداً — وهو انسياق ما إلى اكتساب مجهول بمعلوم — يسمى بالقياس إلى الذى يحصل فيه — معلماً ، وبالقياس إلى الذى<sup>(٧)</sup> يحصل منه ، وهو العلة الفاعلة — معلماً . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فإنما يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصوير الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً ، ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً ما بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل فبالقوة .

(٢) م ب ساقطة .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٤) أى القضايا الأولية اليئة بذاتها .

(٣) م ٦ ب مغناطيس .

(٥) م ” أو رأياً لم يوقع تصوراً ما لم يكن “ .

(٧) من قوله فيه إلى قوله الذى ساقط في م .

(٦) م بالحد .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب وإن لم يُصدق به بعد . والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب . وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا<sup>(١)</sup> أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أولاً ، والتصديق ثانياً ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير<sup>(٢)</sup> . وفي الصناعات العملية أيضا إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم<sup>(٣)</sup> : كما أن متعلم النجارة يجب أن يعلم أولاً ما الخشب وما القدوم ، وأن الخشب من شأنه أن ينحط بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما أشبه هذا<sup>(٤)</sup> .

واعلم<sup>(٥)</sup> أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهني ، حسبوا أن الغرض في قوله ” ذهني ” هو أن يفرق عن الحسي . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسي عن علم قد سبق : كمن أدرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجبني : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس . ولو أن إنسانا أرى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا لمحسوس لم تكن عنده معرفته ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئا ، ولا يقال للفعول به ذلك إنه تعلم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليحدث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان<sup>(٦)</sup> ما يريه هو هيئة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعلما وتعلما ، بل تعريفا وتعرفا ، وألا يكون إدراك الجزئيات علما بل معرفة .

وبعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ، ليس الغرض به أي سبق اتفق ، بل أن يكون سبقا نافعا في التعليم والتعلم ، وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثاني نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كدبها .

(٢) س ذلك

(٣) م مقدم .

(٤) س وغير ذلك .

(٦) إذا كان ساقطة من س .

(٥) س هذا واعلم .



التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذه<sup>(١)</sup> الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة في ذلك .

وقد<sup>(٢)</sup> قالوا إن قول القائل ” كل تعلم وتعلم ذهني ” ليس في صحة قول القائل ” كل تعليم وتعلم فكري ” : فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله ” الفكري ” الحسي . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن ، والذهن غير<sup>(٣)</sup> الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس ؟ والذي عندي هو أن الذهني أصلح من الفكري ؛ فإن الذهني أعم من الفكري والحدسي والفهمي : فإن الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حداً أوسطاً<sup>(٤)</sup> . وأما الحدسي<sup>(٥)</sup> فهو أن يكون المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط عن<sup>(٦)</sup> غير طلب . وهذا كثيراً ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سائحة للذهن فيضاف<sup>(٧)</sup> إليها دفعة حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمي فهو ألا يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل بسمع<sup>(٨)</sup> من معلم من خارج ، والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمي هو فكري<sup>(٩)</sup> أيضاً : لأن النفس عندما تسمع تفكر ؛ فيقال له إن المعلم كلما أورد حداً للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلا أن يفكر في نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعليماً مركباً من فهمي ومن فكري : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد ، وكلامنا في المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام<sup>(١٠)</sup> . فأما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن الصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

(٢) س وقوم .

(١) س من

(٤) م ب أوسطا .

(٣) س عن

(٧) س فيضاف .

(٦) م من

(٥) وأما الحدسي ساقطة في س .

(٩) س الفكري .

(٨) س بل بأن يسمع من معلم . م يسمع عن

(١٠) م فيكون كهذا الكلام .

وبالجملة يجب أن يفرد التعاليم الذي نحن في اعتباره تعاليمًا واحدًا وقياسًا<sup>(١)</sup> واحدًا، ولا يؤخذ خلطًا : لأن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى، فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة، وهناك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر في نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم<sup>(٢)</sup> ، فالتعلم هو الذي في هذه الكرة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء إلى شيء ، ويتردد طالبه لا واجده<sup>(٣)</sup> . فإذا لم يحصل في التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة .

وإذا كان كل تعليم وتعلم للأمر العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك في التصديق فقط ، بل وفي التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم ”تعليم وتعلم ذهني“ أصوب .

والشيء الذي<sup>(٤)</sup> إذا وقع التصديق به كان تصديقًا بالقوة بشيء آخر ، فهو إما ملزوم<sup>(٥)</sup> وإما معانده، أو كلي فوقه، أو جزئي تحته، أو جزئي معه . والملزوم إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه، وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة . والمعاند إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة . والكلّي إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل<sup>(٦)</sup> ، كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس . والجزئي إذا علم وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلّي الذي فوقه إن كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلّي الذي فوقه إن كان المعلوم حكما يعم كل جزئي ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئي إذا علم وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة في جزئي آخر أنه كذلك — إذا كان يشاركه في معنى — وذلك بالتمثيل .

(١) م ٦ ب وقياسا وقياسا .

(٢) م ٣ س طالبا لا واحدا ٦ م واحدة

(٣) م ملزومة وإما معاندة .

(٤) م حتى فهم .

(٥) م ”الذهني“ وهو خطأ .

(٦) أي إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب<sup>(١)</sup> إذا كان اكتسابه ذهنيًا فهو يعلم أو ظن سابق : سواء كان يتعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة ، بل قوة بعضها أقرب ، وقوة بعضها أبعد . فإن اللازم ليس متضمنًا في الملزوم إذا لم يكن لزومه على سبيل ومنع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب أ فمعنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو أ . فقد ضُمَّتْ موضوعات ب في هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التي كأنها فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا<sup>(٢)</sup> : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدرَجًا في كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنك إذا علمت<sup>(٣)</sup> أن كل ب أ فقد علمت أن كل موصوف بب هو أ ، فدخلت فيه الموصوفات بب<sup>(٤)</sup> . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل أ<sup>(٥)</sup> الذي هو محمول على ب في هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب أ معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو أ . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج<sup>(٦)</sup> هو كل محمول ب : إذ الكلية في جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا<sup>(٧)</sup> قلت كل ب ففهمومه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو<sup>(٨)</sup> ” فبعلم<sup>(٩)</sup> سابق “ أن هذا السبق هو في الزمان ، بل بالذات . فمن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا<sup>(١٠)</sup> معرفة قديمة بالقوة التي كأنها فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه في أن نعلمه<sup>(١١)</sup> ، الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حداً أكبر وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) من من العلم والظن المكتسب . (٢) س : مجهولا . (٣) س : إذا علمت .

(٤) م ” فإنك إذا علمت أن كل موصوف بب هو أ فدخلت فيه الموصوفات “ .

(٥) أ ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) س وإذا . (٨) س المعلم بدل أرسطو .

(٩) س يعلم . (١٠) س معنى . (١١) س يعلم .

ليُنتج منه الأكبر للأصغر . فإذا<sup>(١)</sup> بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك في الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئاً وأن<sup>(٢)</sup> تنتظر في تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا في الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا في أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع .

---

(١) من وإذا .

(٢) من وإن لم .



## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

### في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها .  
والتي لا يصدق بها إن لم تجر مجرى المصدق بها<sup>(٢)</sup> بسبب تأثير يكون منها في النفس ، يقوم ذلك التأثير  
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق<sup>(٣)</sup> ، لم ينتفع بها في القياسات أصلا . والذي يفعل هذا الفعل  
هي الخيلات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل ما يفعله الشيء المصدق به ،  
فتقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به<sup>(٤)</sup> : كمن يقول<sup>(٥)</sup> للعسل إنه مرة مقيئة<sup>(٦)</sup> فتتقزز عنه  
النفس مع التكذيب بها<sup>(٧)</sup> قيل ، كما<sup>(٨)</sup> تتقزز عنه مع التصديق به<sup>(٩)</sup> أو قريبا منه . وكما يقال  
إن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ، ويجب أن تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه ،  
فيتخيل ذلك فيسهل عليه ، وذلك مع التكذيب به . فهذا الواحد هو مبدأ القياسات<sup>(١٠)</sup> الشعرية .  
ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة<sup>(١١)</sup>  
من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الأمور الجزئية : إذ كان الغرض في إيقاع التصديق فيها  
هو<sup>(١٢)</sup> تقزز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكون<sup>(١٣)</sup> عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك ، قام مقامه . على أن أكثر عوام الناس<sup>(١٤)</sup> أطوع  
للتخيل منهم للتصديق . فهذا قسم . وأما القسم الذي فيه التصديق فلما أن يكون التصديق<sup>(١٥)</sup> به  
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يحتاج في النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذي  
على وجه ضرورة ، فلما أن تكون ضرورته ظاهرة<sup>(١٦)</sup> - وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر -

- |                                                      |                            |                  |
|------------------------------------------------------|----------------------------|------------------|
| (١) م ٦ ب ساقطة .                                    | (٢) م ساقطة .              | (٣) م بالتصديق . |
| (٤) م صدق .                                          | (٥) م كما قد يقول القائل . |                  |
| (٦) م ساقطة .                                        | (٧) م بها .                | (٨) م ساقطة .    |
| (٩) م ساقطة .                                        | (١٠) م للقياسات .          |                  |
| (١١) م من قوله الشعرية إلى قوله المعقودة ساقط في م : |                            |                  |
| (١٢) م ساقطة .                                       | (١٣) م العوام .            |                  |
| (١٤) م ساقطة .                                       | (١٥) م ظاهرة .             |                  |

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقوة أخرى غير العقل . فأما<sup>(١)</sup> الذى عن العقل فإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأولي الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فإما أن يكون المعين غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادئ ، وكلامنا في المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا في العقل أى حاضرا — وهو الذى يكون معلوما بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة وحاضر<sup>(٢)</sup> للذهن . فكلا أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه في الحال يتمثل أنه منقسم بمتساويين . وكذلك كلما تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل<sup>(٣)</sup> في الحال أنها ضعفه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون<sup>(٤)</sup> أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طلب الأوسط . فهذا القسم الأولي به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام<sup>(٥)</sup> في أمور ليس فيها للعقل حكم أولي . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها في أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس في أول ما يوجد مميزه<sup>(٦)</sup> ، وقبل أن تثقف بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو في مكان أو في حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون ساكنا<sup>(٧)</sup> عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى — إن كان لها حكم في القبول والتسليم — أنتج أن للمحسوسات<sup>(٨)</sup> مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

(١) م ب وأما .

(٢) م ب موجودا وحاضرا .

(٣) م س ماقطة .

(٤) في المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أوعدا آخر .

(٥) م س الأحوال .

(٦) هكذا في المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التمييز وإدراك الأشياء في مرحلة

(٨) م المحسوسات .

(٧) م ساكنا .

الطفولة .

الحكم المذكور<sup>(١)</sup> ، فيُعلم أنها كاذبة ضرورة ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية ، وإن كانت ضرورة قوية في أول الأمر . وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل في الزعم . ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين ، إلا أن ننظر<sup>(٢)</sup> في موضوع المطلوب ومحموله . فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جعله على صورة محسوسة ، لم نلتفت إليها بل نفرغ إلى المجرة . والموجود والشيء والعلة والمبدأ والكل والجزئ والنهاية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة . بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل في أوهامنا . بل إنما ينالها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية<sup>(٣)</sup> من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه .

فبادئ البراهين التي من جنس المدركات [ ٩١ - ] بالضرورة من هذه<sup>(٤)</sup> التي تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية . وأما ما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب ، وإما على سبيل تسليم غلط . أما<sup>(٥)</sup> الذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص ، يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب . فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انتفاعا حقيقيا أو مجردا .

والذي على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله ، وقد مرنوا عليه ، فهم لا يحلونه محل الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز<sup>(٦)</sup> ، وجعل نفسه كأنه حصل في العالم دفعة وهو مميز ، ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت إلى حاكم غير العقل ، ولم<sup>(٧)</sup> ينفع عن الحياء والمنجل ، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ، ولم ينظر إلى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة ، وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ، ولم يلتفت إلى أنه هل ينتقض عليه بشيء . فإذا<sup>(٨)</sup> فعل

(١) هذه الجملة مضطربة ناقصة في م وكلمة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نعت لا لقوله تحكم .

(٢) م ينظر . (٣) م ساقطة .

(٤) م هي من . (٥) م وأما .

(٦) أي ما إذا نظرية الميز أي العاقل الذي يستطيع التمييز بين الأشياء .

(٧) م أولم . (٨) م وإذا .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، وإن الظلم قبيح ، وإن شكر المنعم واجب . فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ وإن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المنزل<sup>(١)</sup> المنزلة المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينا إلى حجة<sup>(٢)</sup> ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون في المشهورات كاذب . والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان . وهذه هي المشهورات المطلقة .

وأما التي<sup>(٣)</sup> تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمة وإلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُخص باسم المقبولات .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدق بها متخيّل ومحرك للخيال ولا ينعكس . وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلم المسلم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته في لفظ أو معنى على ما سنبين في موضعه ، وهي المقدمات المشبهة ، كمن يقول ” كل عين باصرة “ ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك ، ويأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر<sup>(٤)</sup> . وكذلك من يسلم أن كل مسكر خمر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هي المقدمات المشبهة .

فأما المظنونات فهي التي تُظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم : وذلك<sup>(٥)</sup> إما لمشابهتها للأمر المشهورة فتكون مشهورة في بادئ الرأي الغير المتعقب<sup>(٦)</sup> ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم ” أنصر أخاك ظالما أو مظلوما “ فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال إليه ميلا : ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن ينصر الظالم أخا كان أو ولدا ، لكنه في الحال يفعل فعله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

(١) م المنزل .

(٢) من ” صادق “ إلى حجة ساقط في م . (٣) من الذي يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم ” العين “ من قيل الاشتراك اللفظي .

(٥) م ذلك . (٦) أي التأخر في العواقب أو المفكر إطلاقا .



الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها<sup>(١)</sup> على أنها مشهورات ، كمن يرى عبوساً يأتيه فيظنه باطشاً به . وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث<sup>(٢)</sup> إن بها اعتقاداً لا من حيث إن مقابلها يختلج في الضمير .

فإذن<sup>(٣)</sup> جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضاً معها نافع<sup>(٤)</sup> حيث تنفع هي لأنها معتقدة . فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها . وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها — لا من حيث إنها قد يجوز أن يتشكك فيها — بل من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يختلج مُقَابِلُهُ<sup>(٥)</sup> ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وسُلمت نافعاً نفعها ، فيصلح استعماله<sup>(٦)</sup> حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فلإنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات — لا في النفع — بل في شدة إذعان النفس الغير المقومة لها . فربما بقيت مشهورة وربما صارت شعبة ، فتكون كاذبة وشعبة معاً . وتكون صيرورتها شعبة ليست بسبب أمر يدعو إليه<sup>(٧)</sup> من الغرائز والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات تخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات . ووهميات<sup>(٨)</sup> ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب ، ومظنونات ظناً . فهي أربعة عشر صنفاً .

وها هنا قسم<sup>(٩)</sup> من مبادئ المقاييس وهي التي ليست مبادئ من جهة القائس نفسه ، فإن أقسام الذي يكون من جهة القائس<sup>(١٠)</sup> هو ما قلناه ، ولكن هي مبادئ<sup>(١١)</sup> من جهة المعلم ، وهي أن يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه<sup>(١٢)</sup> لينبئ عليه بيان شيء آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هي الأمور التي تسمى أصولاً موضوعة ومصادرات .

- 
- |                                                  |                               |
|--------------------------------------------------|-------------------------------|
| (١) م ٦ ب لأخذها .                               | (٢) م ٦ ب إنها .              |
| (٣) م ٦ ب ، م ٦ ب .                              | (٤) م ٦ ب أيضاً معها .        |
| (٥) أي لا يختلج بالبال مقابله : أي ضده أو قيصه . | (٦) م ٦ ب استعمالها .         |
| (٧) ب أمر إليه يدعو .                            | (٨) م ٦ ب وهميات بدون الوار . |
| (٩) م ساقطة .                                    | (١٠) م ٦ ب القياس .           |
| (١٢) م ٦ ب أو وضعه .                             | (١١) م ٦ ب مباد .             |

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في المطالب وما يتصل بها

وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يحتاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، وبالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فمطلب "ما" ، ومطلب "هل" ، ومطلب "لم" ،<sup>(٢)</sup> . ومطلب "ما" ، على قسمين : أحدهما الذي يُطالَب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء ؟ والآخر الذي تطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ؟ ومطلب "هل" على قسمين : أحدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون "الموجود" رابطة لا محولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا<sup>(٣)</sup> . ومطلب "لم" على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذي يُطلَب الحد الأوسط ، وهو علة لا اعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب الأئى<sup>(٤)</sup> والكيف والكم والأين والمتى<sup>(٥)</sup> وغير ذلك ، فهي راجعة بوجه ما إلى "الهل" المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فليفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هي تلك . ومع ذلك فإن مطلب "أى" أبسط هذه البواقي وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطلَب به تمييز الشيء بما يخصه<sup>(٦)</sup> ، وتلك<sup>(٧)</sup> أوسع مذهبا وأعرض مجالا . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب "أى" منتزعا بوجه على مطالب كيف وكم وأين<sup>(٨)</sup> وغير ذلك فليفعل . فحينئذ يكون مطابا "هل" و "لم" يطلبان التصديق ، ومطابا "ما" و "أى" يطلبان

(١) م ك ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة في م .

(٣) ليس للرابطة وجود في اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟ وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) من ساقطة .

(٥) م ك ب متى .

(٦) م ك ب وإنما يطلب تمييز الشيء بما يخصه .

(٨) من ساقطة .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

التصور . فطلب "ما" الذى بحسب الاسم<sup>(١)</sup> متقدم على كل مطلب ؛ وأما مطلب "ما" الذى بحسب تحقق الأمر فى نفسه فتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان<sup>(٢)</sup> فإنما يطلب مائة أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود ، فيجب أن يكون فهمَ أولا ما تدل عليه هذه الأسماء : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . وإن كان الحد إنما هو بالحقيقة للموجود ، ولكن لا يوقف فى أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع فى التعاليم<sup>(٣)</sup> حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حدثت فى أول كتاب "أسطقسات الهندسة" . فكان حداً بحسب شرح الاسم ، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حداً بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خوطب<sup>(٤)</sup> باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة . وأما الحد فلا يقف عليه إلا<sup>(٥)</sup> المرتاض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثانى علماً ، كما أن الحس معرفة والعقل<sup>(٦)</sup> علم .

ومبادئ العلوم مختلف فى تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففى بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة ( ١٩٢ ) تدعو فيها إلى هذا المقدار كقولنا "إن الأمر لا يخرج عن طرفى النقيض" ، أو<sup>(٧)</sup> مثل وضعهم "أن الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية" . وفى بعضها إنما يوضع أولاً ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة كتاب الاسطقسات ، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفى بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعاً : مثل الوحدة فى فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا<sup>(٨)</sup> فنقول :

إن الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعانى المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق<sup>(٩)</sup> لا لأن تعطى لها<sup>(١٠)</sup> الحدود ، فإن التركيب الخبرى للتصديق .

(١) أى الذى يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما العتقا . ؟ .

(٢) من وما ذات الزمان . (٣) التعاليم علم الرياضة . (٤) م خطب .

(٥) م ساقطة . (٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والعقل .

(٧) م و . (٨) من ونحن تزيد هذا استقصاء .

(٩) من إلى التصديق . (١٠) من بها .

وأما الحدود فالمعاني المفردة وما في حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعية مركبة ، فإذا لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والمهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها . فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعاني المفردة فمنها<sup>(١)</sup> ما هي أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هي داخلية في جملة موضوع الصناعة<sup>(٢)</sup> . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهي التي تطلب في الصناعة ليصحح فيها وجودها<sup>(٣)</sup> . وليس وجودها إلا للموضوع . فيكون النظر في أنها موجودة مع الصناعة لتلك الصناعة<sup>(٤)</sup> . وذلك هو النظر في أنها موجودة . فإذا إثبات وجوده إلى تلك الصناعة . فهذه لا يجوز أن تكون بيّنة الوجود<sup>(٥)</sup> ومجهولة<sup>(٦)</sup> لموضوع الصناعة ، إذ موضوع الصناعة كما يبين<sup>(٧)</sup> لك من بعد هو مأخوذ في حدها<sup>(٨)</sup> ووجودها أن يكون له . وإذا هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بيّنة الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ، بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة ، فيستحيل<sup>(٩)</sup> أن يفرض وجودها مطلقا ، فمستحيل<sup>(١٠)</sup> أن يفرض وجودها في المبادئ . وإذا لا بد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها في المبادئ . فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها .

وأما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا من أن يعترف<sup>(١١)</sup> بوجودها وأنها حقّةٌ معا . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف<sup>(١٢)</sup> شيء من أمرها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها ؟

وإذا لا مفرد في العلوم البرهانية إلا شيء داخل في الصناعة : والداخل في الصناعة إما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذا بعض المفردات توضع حدودها في المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذا ما خلا المفرد المركب<sup>(١٣)</sup> ، والمركب النافع في العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع وجودها لا محالة دون حدها . وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة في الصناعة

- 
- |                                                                |                                   |
|----------------------------------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من منها .                                                  | (٢) س + وآثاره ولواحقه ولوازمه .  |
| (٣) س ليصحح في تلك الصناعة وجودها .                            | (٤) س موجودة لموضوع تلك الصناعة . |
| (٥) م الموجود .                                                | (٦) س الواو ساقطة .               |
| (٨) م حدودها .                                                 | (٧) م تين .                       |
| (٩) س فمستحيل .                                                | (١٠) س ومستحيل .                  |
| (١١) س يعرف .                                                  | (١٢) س يعرف .                     |
| (١٣) س مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما عدا المفرد . |                                   |



ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بمباهيته . ومنه ما يوضع بهليته ومباهيته . وأما مطلب  
 "اللهم" فإنه على كل حال متأخر عن المطلبين معا ، فإن ما لم يتصور معناه فإن طلب اللهم فيه محال ؛  
 وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط<sup>(١)</sup> أنه موجود أو غير  
 موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللهم فيه أيضا محال . ولكن<sup>(٢)</sup> طلب اللهم الذي بحسب  
 القول<sup>(٣)</sup> ربما كان متقدما على طلب اللهم الذي بحسب الأمر في نفسه . فربما صح عندنا بقياس  
 أن ج ب ولا ندرى العلة في نفس الوجود لكون ج ب . فنكون قد علمنا أنا إذن<sup>(٤)</sup> لم نعتقد أن  
 ج ب ولم نعلم أنه لم يكن ج ب في نفس الأمر . وربما كان مطلب "لم" الذي بحسب الأمر  
 في نفسه<sup>(٥)</sup> غير مفتقر إلى مطلب "اللهم" الذي بحسب القول ، وذلك إذا كان الشيء<sup>(٦)</sup> بيّنا بنفسه بالحس ،  
 وأما علته تخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب  
 بلم حتى يعطى<sup>(٧)</sup> الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللهم فيطلب  
 لم صار مغناطيس يجذب الحديد ، فيطلب علة<sup>(٨)</sup> الأمر في نفسه لا علة التصديق به .  
 وكثيرا ما<sup>(٩)</sup> يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس — وهو<sup>(١٠)</sup> علة القياس — علة أيضا للأمر  
 في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد .

(٢) أى طلب العلة بقياس .

(٢) م ك ب وليكن .

(١) س من أنه .

(٦) س كالشيء .

(٥) في نفسه ساقطة في س .

(٤) س ساقطة .

(٩) س ما ساقطة .

(٨) م عطية .

(٧) م يعط .

(١٠) س هو بدون و .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

### في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فإنما يتوصل إلى نيله بأمر موجوده حاصلة . لكن<sup>(٢)</sup> ها هنا موضع شك في أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"<sup>(٣)</sup> . فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى ، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له في الوجود ، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور<sup>(٤)</sup> معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور ألبته إلا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه<sup>(٥)</sup> كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه<sup>(٦)</sup> للأجسام كالتقابل ، وضد الله يتصور<sup>(٧)</sup> بأنه لله كما للحر البارد ، فيكون المحال يتصور<sup>(٨)</sup> بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصور نسبة إليه وتشبها به . وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عنزائل أو عنقاء وإنسان يطير فإنما يتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ما هو تأليف متصور ، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للوجودات .

ونقول<sup>(٩)</sup> الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كلى أول حصوله : إما بيننا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بيننا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي

(١) م ك ب ساقطة . (٢) م يكن .

(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .

(٤) م التصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .

(٧) س يفهم . (٨) م ك ب يتصوره .

(٩) س فنقول .

يُصَدِّقُ بها بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئ تحتها ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلا أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأننا إنما عرفناه <sup>(١)</sup> بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالفعل لأنه يحتاج أن يجتمع لنا إلى هذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوبا <sup>(٢)</sup> أو متعلما ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حالا أيضا بغير قياس ، اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحَدِّث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت <sup>(٣)</sup> فى الحال ، وأما العلم فقد كان قبالها . والذى يحصل منهما فقد يجوز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطابنا مبادئة الموصلة إليه ، ويجوز أن يكون شيئا قد انسقنا إليه انساقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئته على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حالا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئ حالا بقياس آخر . فإذا اجتماعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن <sup>(٤)</sup> القياسات الأولى تكون من مقدمات بيّنة بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة <sup>(٥)</sup> والحس من غير قياس على ما نوضح <sup>(٦)</sup> بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه إني أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدي هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بآنا لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فاستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدي اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعاليم <sup>(٧)</sup> إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

(١) من عرفنا .

(٢) أى من غير دليل عقل .

(٣) م ٦ ب حديث

(٤) من فإن .

(٥) من أو التجربة .

(٦) من وضع

(٧) من التعاليم الأول .

فإننا نعرف أن كل اثنين<sup>(١)</sup> موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج . بل الجواب عن هذا : أنا لم نعلم  
 أنا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين<sup>(٢)</sup> زوجا ، يتقضى قولنا . وأيضا لم نعلم أنا نعرف  
 من كل شيء ، هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج<sup>(٣)</sup> . بل قلنا أحد قولين : إما [ ٩٢ ب ] أن كل  
 اثنين عرفناه فإننا نعرف<sup>(٤)</sup> أنه زوج ، أو كل اثنين في نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو في نفسه  
 زوج . أما القسم الأول فلا ينتقض بالشبهة<sup>(٥)</sup> التي أوردت . وأما الوجه الثاني فهو معرفة  
 عامة<sup>(٦)</sup> لا يناقضه الجهل الخاصي : لأننا وإن لم نعلم أن الذي في يد<sup>(٧)</sup> فلان زوج أو ليس  
 بزواج فعلنا أن كل اثنين فهو في نفسه زوج ، ثابت معناه<sup>(٨)</sup> غير باطل . وأما ما جهلناه فإنه داخل  
 في علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن  
 الذي في يده اثنان ، وتذكرنا<sup>(٩)</sup> المعلوم الذي كان عندنا ، عرفنا في الحال أن الذي في يده زوج .  
 فإذا لم نجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأننا لا نعرف أنه  
 اثنان أم لا — يبطل ذلك أن نعلم<sup>(١٠)</sup> أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فنكون قد علمنا أيضا  
 أن ذلك زوج من وجه ، فبهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن مائن<sup>(١١)</sup> الذي خاطب سقراط في إبطال التعليم والتعلم قال له : إن الطالب علما ما  
 إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه  
 إذا أصابه ؟ كمن يطلب عبدا أبقا لا يعرفه ، فإذا وجده لم يعرفه . فتكلف<sup>(١٢)</sup> سقراط في مناقضته

(٢) س اثنينا .

(١) م ساقطة .

(٣) م " وأيضا لم نعلم أنا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان فنعرف أنه زوج " وفي هذا خلط .

(٤) م فإنه يرب . (٥) م فلا ينتقض الشبهة . (٦) يريد عامة .

(٧) م يدي . (٨) م ك ب معنا . (٩) ويذكرنا .

(١٠) م يبطل .

(١١) هذه هي قراءة ب أما م فذكرت مائن بدون همزة وس مائن والمراد مينون Menon في المحاورة الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك مائن هذا في الفصل التاسع عشر من المقالة التاسعة من الفن الرابع وهي في صور القياس . قال " فقد زال تشكك رجل يقال له مائن على فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .



أن<sup>(١)</sup> عرض عليه مأخذ<sup>(٢)</sup> بيان شكل هندسى، فقرر<sup>(٣)</sup> عنده أن المجهول كيف يصاد<sup>(٤)</sup> بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بين أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به "ما نن" بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة . وأما أفلاطون<sup>(٥)</sup> فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسي . فلما تأدى<sup>(٦)</sup> إليه البحث تذكر وتعلم : فيكون إنما علم الطالب<sup>(٧)</sup> أمرا كان علمه . فكان أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوق في محال . وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذى فى "القياس" . لكننا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو<sup>(٨)</sup> مجهول لنا من حيث هو بخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أخطأنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول . وهذا يحاذى من وجه ما أورد مانن<sup>(٩)</sup> من مثال الآبق حذوا بحذو . فلما نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم<sup>(١٠)</sup> ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكنا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا انتهينا إليه فحينئذ نكون<sup>(١١)</sup> أدركنا المطلوب ، كما إذا سلكنا السبيل إلى الآبق وكان<sup>(١٢)</sup> عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

(١) س إذ . (٢) مأخذ فى المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م قرره .

(٤) م يصاد . ومعنى الجملة أن سقراط وضع لمينون بواسطة شكل هندسى كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق المعلوم .

(٥) ب فلاطن و س أفلاطن . (٦) م ب فكا يتأدى . (٧) م ب الطالب .

(٨) س ساقطة . (٩) س ماتر . (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد . (١٢) م فكان .

فإذا اتهمنا إليه عرفناه ولو أننا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا<sup>(١)</sup> . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا يكسب بل اتفاقا بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطلب وامتحان وتعريف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحل الأوسط<sup>(٢)</sup> في القياس . واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأن كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديما<sup>(٣)</sup> عندنا ، ووجدان الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ؛ بل كان معلوما لنا من جهة التصور ، مجهولا من جهة المكان . فنحن نطلبه من جهة ما هو مجهول<sup>(٤)</sup> لا من جهة ما هو<sup>(٥)</sup> معلوم . فإذا علمناه<sup>(٥)</sup> وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ، والثاني وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف<sup>(٦)</sup> باجتماع شيئين : أحدهما شيء متقدم عندنا وهو أن كل ب أ وهو نظير السبب الأول في مثال الآبق . والثاني أمر واقع في الحال : وهو معرفتنا أن ب بالحس ، وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق . وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان هنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر<sup>(٧)</sup> عليه : ” أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب ” بمسئ ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة<sup>(٨)</sup> وهو<sup>(٩)</sup> كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى اقتران شيء به يخرج به إلى الفعل . فكما<sup>(١٠)</sup> يقترب به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) من كالأوسط (٣) أى سابقا .

(٤-٥) ساقط في م . (٥) من علمنا

(٦) من كذلك المطلوب المجهول يعرف . (٧) أى مبنون في المثال المتقدم . من صودر عليه .

(٨) أى علم به بالقوة . م ” علم بالمطلوب بالقوة ” . س ” وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم بالمطلوب بالقوة ” .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضى وهو علم كل كى أشار إليه بقوله كل ب أ .

(١٠) من فيكون كما .

فإذا قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق ؛ فيجب أن تكون عندنا مبادئ<sup>(١)</sup> أولى للتصور ، ومبادئ<sup>(١)</sup> أولى للتصديق . ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق ؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم ؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ فلم يكن تعليم وتعلم . بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة ؛ وأمور متصورة بلا واسطة ؛ وأن تكون هي المبادئ الأولى للتصديق والتصور .

ولنبداً بمبادئ التصديق ؛ ولنشتغل أولاً بمبادئ التصديق اليقيني .

---

(١) م ٦ ب مباد .

## الفضل السابع<sup>(١)</sup>

في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لَمَ"  
والآخر برهان "إِنَّ" ويسمى دليلاً

ونفصل<sup>(٢)</sup> أولاً وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم<sup>(٣)</sup> ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس منتج<sup>(٤)</sup> أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق حق وقع من قياس<sup>(٥)</sup> يقع التصديق بأن كذا كذا ؛ ويوقع أيضاً تصديقاً بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقاً : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاماً للضرورة مادام الذات موجودة<sup>(٥)</sup> ؛ وللضرورة ما دام الموضوع موجوداً على ما وضع به ؛ وللوجود غير الضروري بأحد الوجهين ، ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الإطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقده أن كذا كذا ؛ ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن أن يزول . فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين<sup>(٦)</sup> فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتاً ما .

فالبرهان<sup>(٧)</sup> قياس مؤلف يقيني . وقد قيل في تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينياً ؛ وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف لو<sup>(٨)</sup> تكلف جعل إدخال المؤلف<sup>(٩)</sup> فيه حشواً من القول . بل يكفي أن يقال قياس يقيني النتيجة .

(١) م و ب ساقطة . (٢) م و ب ساقطة .

(٣) أي فقد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٤) ساقط من م . وقوله منتج أن كل كذا كذا أو ليس كذا أي منتج قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) م موجوداً (٦) أي إن قيل لهذا النوع من التصديق أنه يقين .

(٧) أي القياس بالبرهان . (٨) م أو .

(٩) أي كلمة مؤلف الواردة في تعريف البرهان .



ويغالب على ظنى أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن فى اللفظ أدنى تحريف .  
فالبقينية إذا كانت فى المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت فى النتيجة  
كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه<sup>(١)</sup> يقينى المقدمات أمر له فى ذاته ، فهو<sup>(٢)</sup> أولى  
أن يكون مأخوذاً فى حده ومعرفاً لطبيعته .

والاستقراء الذى تستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية  
يقينية ، وهى التى تصير فى القول كبريات وإن كان - مقها أن تكون صغريات . وهى فى جملة  
البرهان المفيد للإن<sup>(٣)</sup> . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطى الذى  
اسمه المقسم . فهو داخل فى هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذى لا يدخل فى هذا الحد .  
وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقى اقترانى ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس  
اقترانى إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئاً يفيد اليقين فى الإن وليس ببرهان .  
ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقترافية إلا الجملة<sup>(٤)</sup> فقط .  
بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة فى وجود كذا كذا<sup>(٥)</sup>  
كما أعطى العلة فى التصديق فهو<sup>(٦)</sup> برهان [ ١٩٣ ] إن . وإذا كان يعطى العلة فى الأمرين جميعاً  
حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه فى البيان ،  
كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر . أو سابه فى نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان<sup>(٧)</sup> الإن ففسد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط فى الوجود لا علة لوجود الأكبر  
فى الأصغر ولا معلولاً له ، بل أمراً مضافاً<sup>(٨)</sup> له أو مساوياً له فى النسبة إلى علته ، عارضاً معه  
أو غير ذلك مما هو معه فى الطبع معاً . وقد يتفق أن يكون فى الوجود معلولاً بوجود الأكبر  
فى الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الإطلاق ، والثانى يسمى دليلاً . مثال برهان الإن

(١) م فكونه . (٢) أى كونه مؤلفاً من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ فى تعريفه .

(٣) س الآن . م لأن . (٤) م بالجملة .

(٥) كذا الثانية ساقطة فى س . (٦) م ب . وهو .

(٧) س الواو ساقطة . (٨) س مطابقاً .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خائر<sup>(١)</sup> في عاتقه الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السّرّسام<sup>(٢)</sup> ثم ينتج أن هذا المحموم يخاف عليه السّرّسام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسّرّسام معاً معلولان لعلّة واحدة وهى حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها<sup>(٣)</sup> بعلّة ولا معلول للآخر . ومثال الدلائل : هذا المحموم تنوب حمّاه غبا<sup>(٤)</sup> ، وكل من ناب حمّاه غبا فحمّاه من عفونة الصفراء . أو نقول<sup>(٥)</sup> إن القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة : أى يكون<sup>(٦)</sup> أولاً هلالاً<sup>(٧)</sup> ثم نصف قرص ثم بدراً ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قبل الضوء هكذا فهو كرى<sup>(٨)</sup> ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر ينكشف انكشافه ، وإذا انكشف القمر انكشافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس . أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسّه النار . بجميع هذا يبين العلة من المعلول ويسمى دليلاً ، وهذا ظاهر لا تطول بيانه<sup>(٩)</sup> .

وأما البرهان المطلق — أعني برهان لم — فمثل أن نقول : إن هذا الإنسان عفنت<sup>(١٠)</sup> فيه الصفراء لا-تقّانها وانسدّاد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحجم غبا ، نائبة<sup>(١١)</sup> أو لازمة تشتد في الثالث . أو نقول : القمر كرى<sup>(١٢)</sup> ، وكل كرى<sup>(١٣)</sup> فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكشف<sup>(١٤)</sup> . أو<sup>(١٥)</sup> نقول : إن هذه الخشبة باشرتها<sup>(١٦)</sup> النار ، وكل خشبة باشرتها النار تحترق<sup>(١٧)</sup> . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب<sup>(١٨)</sup> في نفسه معاً . وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدوداً وسطى فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد<sup>(١٩)</sup> . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سبباً لنفس الحد الأكبر مع كونه سبباً لوجوده للأصغر ، أو لا يكون سبباً لوجود الحد الأكبر في نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

- |                                          |                                                      |
|------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| (١) أى تخين . وقوله في علقه أى في مرضه . | (٢) حمى في المنخ .                                   |
| (٣) هكذا والأفضل منهما .                 | (٤) القى أن يأتى الشيء يوماً بعد يوم ومنه حمى القى . |
| (٥-٥) م ساقطة .                          | (٦) م ك ب هلالاً .                                   |
| (٧) م كنى                                | (٨) أى على نوبات .                                   |
| (٩) م لا يجب أن تطول القول في بيانه .    | (١٠) م ك ب عفنت .                                    |
| (١١) م كذا .                             | (١٢) م انكشف .                                       |
| (١٣) م كرى .                             | (١٤) م باشرتها .                                     |
| (١٥) م تحترق .                           | (١٦) م ساقطة .                                       |
| (١٧) م من بعد .                          |                                                      |

الأول أن حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة<sup>(١)</sup> لها أيضا في وجودها لزيد. ومثال الثاني أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الإنسان. فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا — لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان، والإنسان محمول على زيد. فالحيوان محمول كذلك على زيد<sup>(٢)</sup>. وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان. فالحيوان وجوده للإنسان<sup>(٣)</sup> علة في وجود الإنسان جسما. فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق. فإن سنع لقائل أن يقول: بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد، فإنه ما لم يصر حيوانا لم يصر إنسانا: وكذلك حل الشك في أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس<sup>(٤)</sup>؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضا له علينا ودينا نقضيه، والآن فنقول:

إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه. ونبين تحقيق<sup>(٥)</sup> ذلك من حل<sup>(٦)</sup> الشك المذكور بعد، ونقول:

إن كل شيء يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له، وإن لم يكن بينا أنه علة له. ولكن لا يكون القياس المؤلف ”برهان لم“ بعد<sup>(٧)</sup>. فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام. وإذا تبين بحجة<sup>(٨)</sup>، بأن باعتبار أو حجة، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده، بل بالحد الأوسط الآخر — وهو الذي يبين أن السبب سبب بالفعل. فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا، أو ليس سببا وحده بالذات، بل هو بالحقيقة جزء سبب. وهذا مثل الحساس: فإنه علة بوجه ما للحيوان. فإذا<sup>(٩)</sup> قلنا: كل حساس حيوان: لم يخل ذلك من أحد وجهين: إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشيء ذي الحس، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين،

(١) س له .

(٣) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٢) على زيد ساقطة في س .

(٤) س وكذلك إذا تشكك متشكك فيسأل في حال فصل الجنس فنقول هل فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس .

والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية الميزة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٦) س حل .

(٥) م تحقق .

(٧) أى لا يكون برهانا لما . م . برهان لم بعد .

(٩) م ٦ ب وإذا .

(٨) تبين بحجة ساقطة في س .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شيء، ومعنى الحيوان على شيء أكمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت، حتى يكون الحيوان ليس شيئاً ذا حس فقط، بل جسماً ذا<sup>(١)</sup> نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٢)</sup> حساسة متحركة. وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسماً ذا نفس غذائية نامية مولدة<sup>(٢)</sup> حساسة، وإن كان هذا لا يخلو عنه. وقد علمت الفرق بين المعنيين؛ ومع ذلك فليس أيضاً يلزم من وضعك شيئاً ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسماً ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك. فإنك لو فرضت أن هاهنا جسماً له حس ولا شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>، لم يمتنع عليك تصوره بالبدئية. نعم، قد تستنكره وتجحد الوجود يخالفه، وليس اليقين يصير يقيناً بمطابقة الوجود له وبلاستقراء كما قد علمت. لا، بل كل<sup>(٤)</sup> ما لا تنكر البدئية وجوده فإنك تجوز وجوده. وكل<sup>(٥)</sup> ما جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً<sup>(٦)</sup> لك.

وإذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا تعني بالحيوان الحساس<sup>(٧)</sup> نفسه حتى يكون اسماً مرادفاً له، بل تجعله أمراً له خصوصية مفهوم — أمراً<sup>(٨)</sup> متيقناً به، مع أن الحساس علة، إلا أنه علة<sup>(٩)</sup> ليس وحده علة، بل هو إحدى العلل: أي جزء العلة. فيجب أن يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال. فأما إذا<sup>(١٠)</sup> أخذت "الحساس" مرادفاً للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسماً مرادفاً لاسم الأكبر، فما فعلت شيئاً.

فإذن علة الكبرى التي<sup>(١١)</sup> نحن في ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة، ثم تعتبر الاعتبار التي أعطيناها. ونعود فنقول:

وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر. بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولاً للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلول.

(١) س ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة في ب و س ولعلها مولدة كما وردت فيما حد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط في م .

(٣) أي من الصفات الأخرى التي ذكرها .

(٤) م ساقطة . (٥) كما في المخطوطات الثلاثة . (٦) س يقيناً .

(٧) س ولا تعني بالحساس الحيوان الحساس .

(٨) أمراً خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معيصة . وخصوصية المفهوم هاهنا مجموعة الصفات التي يتصف بها

الكائن الحساس .

(٩) س ساقطة .

(١٠) م إن .

(١١) س ساقطة .



فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولا موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلوم لمعلوم آخر<sup>(١)</sup> ، فتكون هذه الوسطة معلولة<sup>(٢)</sup> في الوجود للأكبر ، لكنها<sup>(٣)</sup> علة لوجود علة في معلول آخر. وليس سواء أن تقول ”وجود الشيء“ ، وأن تقول ”وجود الشيء في الشيء“<sup>(٤)</sup>. ولا يتناقض أن تقول هذا معلول الشيء ، ثم تقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر : فإن حركة النار مثلا معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هي التي تجعل حداً أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق<sup>(٥)</sup> بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماسها للمحترق أو حركتها إليه مثلا .

فالشيء الذي هو علة لوجود الأكبر مطلقا ، فهو علة له في كل موضوع ، ولوجوده في كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقا ، ولكن لوجوده في موضوع ما . فأما العلة لوجود الأكبر في الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة في وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فمتى كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان ، فكان علة له في وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود<sup>(٦)</sup> الأكبر في الأصغر ، بل معلولا له . ومحال أن يكون المعلوم علة علته<sup>(٧)</sup> . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء ؛ فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته ، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء هو<sup>(٨)</sup> غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تتحقق موجودة إلا أن تكون في ذلك الأصغر<sup>(٩)</sup> ، فلا شك في أن الأكبر علة لوجوده في الأصغر . وأما إن كان ذلك أمرا لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان ، فإن ذات<sup>(١٠)</sup>

(١) أي تكون العلة لمعلوم آخر بتوسط ذلك المعلوم .

(٢) من معلولا .

(٣) من لكه .

(٤) من في شيء .

(٥) من الإحراق .

(٦) من وهو .

(٧) من ساقطة .

(٨) من في وجود .

(٩) من ساقطة .

(١٠) من ساقطة .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر؛ فيكون الأكبر<sup>(١)</sup> هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر؛ ويكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث [٩٣ ب] هو موجود للأصغر؛ ويكون المعلول كونه للأصغر؛ فلا تنقلب العلة معلولا. وتأمل هذا المعنى في مثل المثال الذي أوردناه.

هذا؛ ونقول<sup>(٢)</sup> : فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما<sup>(٣)</sup> للأكبر ليس كافيا في أن يصلح وضعه حداً أوسط ما لم يستكمل شرائط عاينته. وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر في وجوده للأصغر حتى يكون ذلك عاينته فيه<sup>(٤)</sup> : فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان "إن". فيجب أن تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فتتخلص<sup>(٥)</sup> من كثير من الشبهات<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فيكون الأكبر ساقطة في م ومكتوبة في الهامش في نج .

(٢) م فنقول . (٣) م توجه . م بوجه ما (٥) م ساقطة .

(٤) م من . (٦) م كثير الشبهات .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببيه<sup>(٢)</sup>  
ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان الحمل<sup>(٣)</sup> محمول على موضوع دائماً، أو سلبه عنه دائماً<sup>(٤)</sup>، أو الحمله أو سلبه في وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة<sup>(٥)</sup> لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة<sup>(٦)</sup>. وذات المحمول والموضوع ليس لهما — لولا<sup>(٧)</sup> تلك العلة — تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا علمنا من غير الوجه الذي به صار حكم<sup>(٨)</sup> ما بينهما ضرورياً على تلك النسبة، فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ألا<sup>(٩)</sup> يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه: لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين، وللمحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة، فهي<sup>(١٠)</sup> واقعة من جهة إمكان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا، إذ لا يعلم ما به<sup>(١١)</sup> لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول في حمى حادة، وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقيني أو يعلم<sup>(١٢)</sup>. وكذلك لو قال قائل: إن كل<sup>(١٣)</sup> إنسان ضحك، وكل ضحك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان تقيض هذا: وذلك لأن الضحك — أي قوة الضحكية — لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة المنطق أولاً للناس، ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) أي أنه يقيني من جهة سببه . (٣) م يحمل .

(٤) أو سلبه عنه دائماً ساقط في م . (٥) كان ها تامة وعلة فاعل أي إذا وجدت علة .

(٦) أي تلك النسبة الضرورية . ومعنى هذه الجملة المعقدة إذا وجدت علة في حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان اخل بالإيجاب أو بالسلب، دائماً أو في وقت معين .

(٧) م أولاً . (٨) م ٦ ب الحكم .

(٩) م ٦ ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يؤيد قراءة ألا، لأن الوجه الذي يتحدث عنه هو وجه الوجوب، وهو أن يعلم الشيء بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه .

(١٠) الجملة خبر لأن . (١١) م بأنه .

(١٢) أي إلى أن يعلم العلة في ذلك . (١٣) م كان .

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك في الحس<sup>(١)</sup> ؛ والحس<sup>(٢)</sup> لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد<sup>(٣)</sup> بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك في هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائماً وللجميع ، أو يتوهمه زائلاً ، إذ ليس بمقوم لمساهية الإنسان أو يثنى الوجود له ؛ إلا أن يكون تيقنه بوجود كون الإنسان ناطقاً يوجب كونه ضاحكاً — إن أوجب ولم يحتاج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلمته فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بيننا مثلاً<sup>(٤)</sup> أن كل ضحك ناطق فكيف<sup>(٥)</sup> يصير من ذلك بيننا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجمله إذا كان معلوماً أن الإنسان ناطق<sup>(٥)</sup> لم يكن<sup>(٦)</sup> لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى في هذا القياس بجهولة يجب أن تطلب . فإذا من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان بضاحك . فيكون العلم المكتسب منه<sup>(٧)</sup> جائز الزوال ؛ إذ<sup>(٨)</sup> كان إنما اكتسب من جهة اعتبار<sup>(٩)</sup> أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذي صار الضحك واجباً ؛ وهو أن أعطيت العلة الموجبة في نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولاً أن كل إنسان ناطق . فاقتناسه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب . فإنما إنما نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنما يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجاً ذاتياً من شأنه أن يسود دائماً ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له<sup>(١٠)</sup> ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر؛ ثم الأكبر<sup>(١١)</sup> بين الوجود للأوسط ؛ فينعتقد برهان يقيني ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقينا لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك . والشك الذي كان في القياس الذي

(١) م ٦ ب إلا أن يوجد في ذلك بالحس .

(٤) م هل .

(٣) م يؤخذ .

(٢) م ساقطة .

(٧) م ب .

(٦) م يمكن .

(٥-٥) ساقط في م .

(٩) م بوضع بدلاً من من جهة اعتبار .

(٨) م إذا .

(١١) م والأكبر .

(١٠) الواو ساقطة في م .



لأكبره سبب يصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب الذى به يجب ؛ بل أخذ من جهة<sup>(١)</sup> هو بها لا يجب بل يمكن . فإن كل ذى سبب فإنما يجب بسببه . وأما هاهنا فكان بدل السبب الذات ؛ وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خفياً ، وكان الأوسط أيضاً له لذاته لا بسبب<sup>(٢)</sup> ؛ حتى إن جهل جهل . ولكنه لم يكن خفياً . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها ، والكبرى أيضاً كذلك : إذ لم يكن الأكبر للوصفات بالأوسط إلا لذاتها ؛ لا لسبب يجهل حكمه بلهله<sup>(٣)</sup> : والذى يبقى هاهنا شيء واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها<sup>(٤)</sup> شيئين : مثلاًج الأصغر كيف يقتضى ب الأوسط ، ١ الأكبر<sup>(٥)</sup> اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولاً<sup>(٦)</sup> ؛ ويقتضى الثانى لا لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . فحينئذ يكون ب دلة ١ — لا بحسب البيان فقط ، بل وبحسب الوجود . فالجواب أن المنطقى من حيث هو منطقى يجب أن يأخذ أن هذا يمكن فى مواد هذه صفتها ؛ ولا يمكن فى مواد مخالفة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا<sup>(٧)</sup> ؛ وهل هذا الشك صحيح فيها أم لا<sup>(٧)</sup> ؛ فليس هو بعلم منطقى ؛ بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة<sup>(٨)</sup> الأولى ؛ فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك<sup>(٩)</sup> يتبين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من الذوات التى ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ؛ وأن فى بعض الذوات البسيطة أحوالاً تشبه هذا من جهة تركيب معنى فيها ، إذ لا تكون بساطتها بساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد تمحصل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائماً ؛ وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا سبب له . ومن هذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة<sup>(١٠)</sup> لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعه حين يستخرج مثلاً أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء إفلك البروج سرعة وبطء . فبطؤها للأوج وسرعتها للمضيض ، ولا يعطى العلة فى شيء من هذا وإنما يعطيها الطبيعى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صانعاً ؛ ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق — وهو استدلال من المعلوم على العلة ؛ فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى<sup>(١١)</sup>

(١) س جهة ما . (٢) س سبب . (٣) س بجهله .

(٤) س لذاته . (٥) س كيف ب الأوسط والأكبر .

(٦) س ب وأولا . (٧) س أو . (٨) فى الفلسفة .

(٩) س وهما . (١٠) هيئة الأفلاك أو علم الهيئة .

(١١) س أحدهما أن يكون جزئياً .

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوّر. وإما كل<sup>(١)</sup> كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة؛ وكل مؤلف فله مؤلف : فأما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له<sup>(٢)</sup> مصوّر، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده. واليقين ادايم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى. وأما المثال الآخر: وهو أن كل جسم مؤلف<sup>(٣)</sup> من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف؛ فإن كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم؛ وإما عرض لازم . فإن<sup>(٤)</sup> كان عرضا لازما يلزمه لذاته<sup>(٥)</sup> ولا سبب له فى ذلك، فيجوز أن يكون، من قبيل<sup>(٦)</sup> ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فانتزك ذلك إلى أن تستبرأ<sup>(٧)</sup> حاله . وإن كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة<sup>(٨)</sup>، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به<sup>(٩)</sup>، فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه . وإن كان ذاتيا أو كان من الوازم التى تلزم لا بسبب؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلفا» لا «المؤلف» . فليس المحمول العلة، لأن العلة<sup>(١٠)</sup> هى «المؤلف» لا «أن له مؤلفا»<sup>(١١)</sup> . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفا» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفا كما يقال للإنسان إنه حيوان . ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذو المؤلف هو أولا للمؤلف، ثم للمؤلف من هيولى وصورة، سواء كان مقوما<sup>(١٢)</sup> للمؤلف فى [١٩٤] نفس الوجود<sup>(١٣)</sup> أو تابعا لازما . وإذا كان ذو المؤلف فى نفس الوجود هو أولا للمؤلف، فهو<sup>(١٤)</sup> لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلًا بعلة<sup>(١٥)</sup> ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف<sup>(١٦)</sup> . فقد<sup>(١٧)</sup> بأن أن الحد الأكبر فى الشيء المتيقن اليقين الحقيقى لا يجوز أن يكون علة للأوسط؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

(١) س وأما الثانى أن يكون كلية .

(٣) س ساقطة .

(٢) س ساقطة .

(٥) س فإن كان يلزمه لذاته . (٦) س شأن .

(٤) س وإن .

(٨) س بالواسطة . (٩) ب ساقطة .

(٧) س تستر .

(١١) س مؤلف . (١٢) م مؤلفا .

(١٠) س هى .

(١٣) س «فى نفس الوجود» ساقط . (١٤) أى فهو أيضا ثبت لما تحت المؤلف .

(١٦) م «وهو المؤلف علة للمؤلف» ساقط .

(١٥) س لعل .

(١٧) س وقد .

لحد الأوسط<sup>(١)</sup> . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف<sup>(٢)</sup> هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فمحال أن يكون محمولا على المؤلف . لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا في الوجود ، ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ — إذا جعلناه حداً أوسط — لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقيني لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه أنه فرد علمنا باليقين لا يزول ألبته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزواج علة كونه<sup>(٣)</sup> فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر في نفسه علة لكونه ليس بزواج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر في هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان ههنا أمران ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر<sup>(٤)</sup> ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر . وإذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر . وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن<sup>(٥)</sup> كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول<sup>(٦)</sup> لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضافين يحضران الذهن معا . وإذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا<sup>(٧)</sup> مجرى الأخ والأخ إذ كان أحدهما أعرف للأصغر<sup>(٨)</sup> من الآخر ؛ لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يفتقر إلى الأوسط . فإنه إن كان في ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط — وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في حد الإمكان له — فلا أوسط مدخل في عليته ، وفرض لا كذلك . وإن كان اعتباره بالأوسط

(١) يعني أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذي هو "مؤلف من هبولى وصورة" ، بل العلة في الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذو المؤلف" . والمراد بذو المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هبولى وصورة" .

(٢) م ك ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) م لكته . (٤) م واحد .

(٥) م إذا (٦) م محمول . (٧) لم يكن هذا ساقط في م .

(٨) أى نسبته إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبته للأوسط .



اعتبار شيء له إمكان بعد في الأصغر - ليس بوجوب - فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى في العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أخا ؛ أو يشتمل على علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئا أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يجهل إلى أن يتبين أن له أخا ؛ فما تصورت نفس قولك زيد<sup>(١)</sup> أخ . وأمثال هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلا عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء<sup>(٢)</sup> المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزواج - أى ليس له حد الزوجية - إما أن يقول ذلك لمقدمة<sup>(٣)</sup> غير موجبة لذاتها أن يكون<sup>(٤)</sup> ليس بزواج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . وإما أن يكون علم بذلك للعلّة الموجبة لأنه ليس بزواج - ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج ؛ وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولا حد الفرد - فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه<sup>(٥)</sup> ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . وإنما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف فإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لأيجابه المحال . وهذه كلها بأمور خارجة . لكنه في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما في قوته أن يكون برهانا .

وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفي في اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة<sup>(٦)</sup> لوجود الأكبر في الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة في التعليم الأول المقتصرة على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر<sup>(٧)</sup> ؛ وعرض ورقه<sup>(٨)</sup> ؛

(٢) يشير إلى القياس الاستثنائي في مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد :

(١) م ك ب زيدا .

(٤) مصدر مفعول لموجبة .

(٣) من لعلامة .

لكنه ليس بزواج . هو فرد .

(٦) من أن قول إن الأوسط علة الخ .

(٥) فيه لأنه ساقط في - .

(٨) من ورقها .

(٧) من الشيء .



وجفاف الرطوبة ؛ والانتشار ؛ وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس دائماً الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيد من اليقين إنما يفيد وقتاً ما .

ولقائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأوسط في البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبثقة عنه انبعثاً أولياً . لكن الأوسط علة للأصغر في ذاته ، بل في بعض أحكامه وخواصه التي هي تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جعلناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر — وليكن المثلث <sup>(١)</sup> ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط التي يقتضيها الأوسط ؛ ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معاً لازمين لشيء وليس أحدهما علة تقتضي الآخر ، فقد علمت <sup>(٢)</sup> الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فما علمت .

ولكن لقائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس في إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط ، قد صار الأكبر بيننا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضاً للأصغر الثاني ؛ إلا أنها علة للأصغر الثاني بواسطة ؛ وللاول بغير واسطة .

وليس برهان اللم هو الذي يعطى العلة القريبة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك <sup>(٣)</sup> بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يشمل البيان فيه إلى العلل . والذي سنقوله من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهان لم <sup>(٤)</sup> ، فهو أن يكون مثلا الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر ؛ لكن ليس علة قريبة لكون

---

(١) وليكن المثلث ساقط من س . (٢) س عرفت .

(٣) س وإن لم يكن يفعل كذلك . ومعنى هذه العبارة المعقدة أن برهان لم ليس قاصراً على البرهان الذي يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهان لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ١ ؛ إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . وإذا<sup>(١)</sup> أعطينا أن ب ١ لم يخل إما<sup>(٢)</sup> أن يكون يقينا لنا أن ب ١ ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . وإن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بأن كل ب ١ يقينا تاما ، وكان<sup>(٣)</sup> إنتاجنا أن كل ج ١ لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فأما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب<sup>(٤)</sup> ١ لأجل أن د ١ ، أو تأخر فعلم ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

---

(١) س فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهي في الهامش في بنج . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) س ج ١ وهو خطأ لأن ج ١ هي النتيجة وليست الكبرى في القياس الذي يناقشه .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء  
وموجبه ، والتجربة<sup>(٢)</sup> وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود، فكيف تبين النسبة بينهما ببيان ؟ فنقول : إذا كان ذلك بينا بنفسه<sup>(٣)</sup> لا يحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول . وقد علمت المواصلة<sup>(٤)</sup> ووجوبها من حيث وجبت ، فالعلم الحاصل يقيني . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يمكن ألبيه أن يقع به علم يقيني غير زائل : لأننا إذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب ، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني . وإن جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا ، وهذا محال إذا فرضنا أنه لا سبب . فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها ، أو يكون بيانها بالاستقراء . إلا أنه لا يخلو ، إذا بين بالاستقراء ، من أحد أمرين : وذلك لأنه إما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب ، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع ، وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب . فإن كان بينا بنفسه في كل واحد منها ، فإما أن يكون البيان<sup>(٥)</sup> بالحس فقط ، وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع أمر جائز الزوال<sup>(٦)</sup> ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين . وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز ، لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم : فإننا سنبين بعد أن الذاتى بمعنى المقوم غير مطلوب<sup>(٧)</sup> في الحقيقة ، بل وجوده لما هو ذاتى له بين . وإما أن يكون<sup>(٨)</sup> عرضيا — ولا شك أنه يكون من الأعراض اللازمة لكلى يقال على الجزئيات إذا صح حمله على الكل — فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعانى الذاتية للجزئيات ، فإن العرض الذى هذه صفته ، هذا شأنه . وإذا

(٢) س وفي التجربة .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٤) س أن المواصلة .

(٣) س فلا .

(٦) س ولا رفع إمكان الزوال .

(٥) م البياض وهو خطأ .

(٨) س وأما إن كان .

(٧) أى لا يرهن عليه .

كان كذلك كان حمله [٩٤ب] على كل جزئى لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات <sup>(١)</sup> ، فيكون ذلك — اى الذاتى — سبباً عاماً لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه <sup>(٢)</sup> بلا سبب . وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلاً عن بين بنفسه . ويستحيل أن يكون عرضاً للمعنى <sup>(٣)</sup> العام حتى يصح أن يكون مطلوباً ، لكنه ذاتى لكل واحد من الجزئيات إلى آخرها <sup>(٤)</sup> : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لا يصح أن يكون عرضياً للمعنى الكلى المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شئ <sup>(٥)</sup> من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو إيجابه . فإذا <sup>(٦)</sup> لم يكن عارضاً لشئ منها ، فكيف يكون عارضاً لكلها ؟ وعارض طبيعة الكلى عارض لكل : فإن الحركة بالإرادة لما كانت عرضاً لازماً لجنس الإنسان كانت عرضاً للإنسان ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ، وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات سبباً فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بيناً فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين ببيان ، فذلك البيان إما أن يكون بياناً لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى تقصده ، فكيف يوقع ما ليس يقيناً اليقين الحقيقى الكلى <sup>(٧)</sup> الذى بعده ؟ وإما أن يكون بياناً بالسبب لىوجب <sup>(٨)</sup> اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ؛ فيكون وجود السبب للمعنى الكلى أولاً . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضاً بنافع فى الجزئى . وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإما ألا يكون سبب هناك البتة ، فيكون إما بيناً بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما <sup>(٩)</sup> يذهب بلا وقوف .

فقد بان أن ما لا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه ، فإما بين <sup>(١٠)</sup> بنفسه وإما لا يبين البتة بياناً يقينياً بوجه قياسى .

(١) الأولى أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) من وفرضناه . (٣) م لمعنى .

(٤) م عن أحدهما كـ ب عن أخذه . (٥) م لأن كل شئ . (٦) وإذا .

(٧) م الكل . (٨) م فيوجب .

(٩) م ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يتصلل أ. يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) م كـ ب بينا .



وأما التجربة فلأنها غير الاستقراء، وسنبين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمتنا أن السقمونيا مسهل للصفرء ، فإنه لما تكرر هذا <sup>(١)</sup> مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق . فحكم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفرء وأذعن له . وإسهال الصفرء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول <sup>(٢)</sup> : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذى عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفرء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفرء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم <sup>(٣)</sup> أن ليس ذلك اتفاقا ، فإن الاتفاق <sup>(٤)</sup> لا يكون دائما أو أكثر يا . فلم أن ذلك شئ يوجب السقمونيا طبعا ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختيارا <sup>(٥)</sup> : إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفرء . والقوة المسهلة للصفرء إذا كانت صحيحة ، وكان المتفعل مستعدا ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا في <sup>(٦)</sup> بلادنا تسهل دائما الصفرء إذا كانت صحيحة . فإذن عرفنا الأعظم <sup>(٧)</sup> للأصغر بواسطة الأوسط — الذى هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حلت باقى القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هى علة لوجود الأكبر فى الأوسط . وإن لم يكن علة للعلم بالأكثر <sup>(٨)</sup> . فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

ولقائل أن يقول : ما بال التجربة تفيد الإنسان علما بأن السقمونيا مسهل للصفرء على وجه يخالف فى إفادته إفادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام <sup>(٩)</sup> ، وإما أن لا يوقع غير الظن الأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود يتشكك فيقول : ما بال التجربة توقع فى أشياء حكما يقينيا ؟ ثم لو توهمنا أن لائناس إلا فى بلاد السودان ، ولا <sup>(١٠)</sup> يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ فإن لم يوقع ، فلم صار تكرر يوقع وتكرر

(١) من إسهاله للصفرء بدلا من " هذا " .

(٢) من لسائل أن يشك ويقول . (٣) من علم ويعرف . (٤) من الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه الخاصية من طبع السقمونيا وليست فلا اختياريا .

(٦) من الذى فى . (٧) يريد الأكبر — أى الحد الأكبر .

(٨) من لطيفة الأكبر . (٩) من مستوفى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) من فلا .

لا يوقع ؟ وإن أوقعت (١) فقد أوقعت (١) خطأ وكذبا (٢) . وإذا (٣) أوقعت خطأ وكذبا (٣) فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول في جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط (٤) ، بل لاقتراح قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا (٥) مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذى تكرر (٦) على الحس تلزم طباعه فى الناحية التى تكرر الحس بها (٧) أمرا دائما ، إلا أن يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ، ثم تكرر مع حدوث أمر (٨) ، عُمَّ أن سببا قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر (٩) هو السبب أو (١٠) المقترن بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب (١٠) أو المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله فى الأكثر (١١) بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب (١٢) أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم (١٣) أن التجربة ليست تفيد إلا فى الحوادث التى (١٤) على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذى أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود فى بلاد السودان وولادتهم السود . وبالجملية فإن الولادة إذا أخذت من حيث هى ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس فى بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هى ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأتمية باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة (١٥) كانت فى ناس سود ، والناس المطابقون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيرا ما تغلط أيضا إذا أخذ ما (١٦) بالعرض مكن ما بالذات (١٧) فتوقع ظنا ليس يقينا . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها (١٨) الشيء المجرب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لا تفيد اليقين .

- |                            |                                                                   |
|----------------------------|-------------------------------------------------------------------|
| (١) من أوقع .              | (٢) من أو كذبا .                                                  |
| (٣-٣) ساقط فى س .          | (٤) أى ليست المشاهدة المتكررة فقط هى التى تفيد العلم فى التجربة . |
| (٥) م قياسا .              | (٦) من ساقطة .                                                    |
| (٨) من + آخر .             | (٧) من فيها .                                                     |
| (٩) ذلك الأمر ساقطه فى م . | (١٠-١٠) م ساقط .                                                  |
| (١١) من الأكبر .           | (١٢) من سبب .                                                     |
| (١٤) من التى تدل .         | (١٣) ثم يجب أن يعلم .                                             |
| (١٧) من + فيها .           | (١٥) من فإن تلك التجربة .                                         |
|                            | (١٦) من أخذنا .                                                   |
|                            | (١٨) من فيه .                                                     |

ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنها موقعة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطالب وجه إيقاع ما يوقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمانا أن يكون هناك أخذ شيء بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشيء معلومة لنا ، ثم كان يوجد<sup>(١)</sup> دائما أو في الأكثر بوجوده أمر ، فإذا<sup>(٢)</sup> لم يوجد هو لم يوجد<sup>(٣)</sup> ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام بمقارن الخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشيء أيضا ، فوصف الخاص المساوي مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التي للشيء ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي أكثر الموجود من الشيء عندنا ، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشيء المطلقة ، ويكون الغفول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي<sup>(٤)</sup> : فإن في مثل ذلك ، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر :<sup>(٥)</sup> فلانا أيضا لا نمنع أن سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة<sup>(٦)</sup> أو يعدم فيه مزاج وخاصة<sup>(٦)</sup> لا يسهل<sup>(٧)</sup> . بل يجب أن يكون الحكم التجريبي عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمانع . وكذلك حال الزمرد في إعمائه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذا<sup>(٨)</sup> ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترب به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة ، فبالحرى أن التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث<sup>(٩)</sup> على الشرط الذي شرطناه ، وفي اعتبارها فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير<sup>(٩)</sup> الشرط الذي شرطناه لاشك فيه ، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

- |                   |               |                 |
|-------------------|---------------|-----------------|
| (١) م يؤخذ .      | (٢) م إذا .   | (٣) م كاب يكن . |
| (٤) م للكلية .    | (٥) ب ساقطه . | (٦) ب خاصة .    |
| (٧) م + الصفراء . | (٨) م فإذا .  | (٩-٩) م ساقطه . |

بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المباين الذي يفيد أوائل اليقين ، وخبره ( ١٩٥ ) في علوم غير المنطق . فيشبه حينئذ أن تكون التجربة كالمعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد رأيا كلياً ألبتة ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظناً غالباً — اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة . والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور .



## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على<sup>(٢)</sup> ما دون الأخص  
وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه<sup>(٣)</sup> مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما  
ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا . وكيف يكون سببا لكون الإنسان  
حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود  
الحيوان . فما لم<sup>(٤)</sup> يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضا<sup>(٥)</sup> إذا كان معنى الجسم  
ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما — لا واحد منهما — حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على  
الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما  
يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يحل إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس ؛ والحساس والناطق  
الذي هو صورة أو جزء ، والذي<sup>(٦)</sup> هو فصل ، وبأن لنا من ذلك أن<sup>(٧)</sup> ما كان منه بمعنى المادة  
أو الصورة فلا يحمل ألبتة ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلل حدودا ،  
وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول :

إنا إذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس  
داخلا فيه معنى هو غير هذا — وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ<sup>(٨)</sup> أو غير  
ذلك كان خارجا عن الجسمية محولا في الجسمية مضافا إليها — كان المأخوذ هو الجسم الذي  
هو المادة .

(١) م ساقطه . (٢) م ساقطه . ومعنى العنوان "في بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت  
الأعم لما دون الأخص" كالحيوان الذي هو أخص من الجسم فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .  
(٣) م إنما . (٤) م لا . (٥) م ساقطه .  
(٦) م أو جزءه الذي . (٧) م ساقطه . (٨) م ساقطه . ولعلها اختاء .

وإن <sup>(١)</sup> أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشيء آخر ألبتة ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية ، وصورة وكان معها وفيها الأقطار ولكن للجملة <sup>(٢)</sup> أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة ؛ أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملة جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلية في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت <sup>(٣)</sup> بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس <sup>(٤)</sup> . فالجسم بالمعنى الأول — إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي <sup>(٥)</sup> بمعنى المادة — فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثاني فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن <sup>(٦)</sup> اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانًا بشرط ألا يكون في حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان <sup>(٧)</sup> لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجًا عنه ؛ فربما كان مادة للإنسان وموضوعًا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسمًا بالمعنى الذي به يكون الجسم جنسًا وفي معاني ذلك الحيوان <sup>(٨)</sup> على سبيل التجويز للجنس <sup>(٩)</sup> وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق — غير متعرض لرفع <sup>(١٠)</sup> شيء منها أو وضعه بل مجوزًا <sup>(١١)</sup> له وجود أي ذلك كان في هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ، ولا ضرورة في ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانًا بمعنى الجنس .

(١) من فإن . (٢) مأخوذ بالجملة . (٣) من ألحقت .

(٤) مأخوذ ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثاني مأخوذ في جملة — أي كانت هذه الجملة من غير نظر إلى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذي . (٦) من وإن . (٧) من وكان .

(٨) هكذا في مأخوذ ولكن من قراء "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) من الجنس .

(١٠) مأخوذ لدفع بالدال . (١١) ب، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسماً أو شيئاً<sup>(١)</sup> له حس بشرط ألا تكون<sup>(٢)</sup> زيادة أخرى ، لم يكن فصلاً بل كان جزءاً من الإنسان . وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه . وإن أخذ جسماً أو شيئاً مجزأاً له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلاً وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل<sup>(٣)</sup> الحال في جنسيته أو ماديته<sup>(٤)</sup> فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه — أيها<sup>(٥)</sup> كان — على أنها فيه ومنه ، كان جنساً. وإن أخذته<sup>(٦)</sup> من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته<sup>(٧)</sup> حتى لو أدخل شئاً آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجاً، لم يكن جنساً بل مادة. وإن أوجبت له<sup>(٨)</sup> تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعاً. وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً. فإذاً باشتراط ألا تكون<sup>(٩)</sup> زيادة يكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة نوعاً<sup>(١٠)</sup> ، وبألا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فمضى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات — على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل — فى نفسه . وأما فى الوجود فلا يكون منه شئ متميز هو جنس ، وشئ هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصده<sup>(١١)</sup> المقصود الأول ونقول<sup>(١٢)</sup> : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس<sup>(١٣)</sup>. وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى يجوز أن توضع<sup>(١٤)</sup> متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب<sup>(١٥)</sup> أن تتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها<sup>(١٦)</sup> لا توجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ك ب شئ .

(٢) س + من حيث هو حساس . (٣) م يشكك . (٤) م ك ب ومادته .

(٥) م : أنها فيه ومنه ألخ . (٦) س أخذتها . (٧) م وختمته .

(٨) س لها . (٩) س تكون له . (١٠) م "وباشتراط أن يكون

نوعاً" : اسقط "تكون زيادة" .

(١١) س إلى المقصود . (١٢) س فنقول . (١٣) س "الجسم" وهو خطأ .

(١٤) س التى تفرض مع جواز أن توضع ألخ . (١٥) س وجود . (١٦) س فإنه .

مجوزا في نفسه<sup>(١)</sup> تضمنه إياها<sup>(٢)</sup> . فيكون معنى الحيوانية جزءا ما من وجود ذلك الجسم إذ<sup>(٣)</sup> حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة : وإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهي أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، لكان سبب وجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة — وإن كانت قبلته لا بالزمان — ولكان إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئا ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير ، بل هو في الوجود هو نوعه .

فلترتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبائعها فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده ، بل نجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل . فإنتك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان<sup>(٤)</sup> ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيوانا . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم<sup>(٥)</sup> إلا حيوانا أو هو نفس الحيوان . والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرًا كيف كان ، ولو كان مركبا من ألف معنى ، وذلك<sup>(٦)</sup> الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد<sup>(٧)</sup> صار المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجوب<sup>(٨)</sup> : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعين . فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب ألبة ، بل قد يجب فيكون الجسم قد<sup>(٩)</sup> وجب فيه التركيب الجاعل إياه حيوانا ، فيكون ذلك الجسم<sup>(٩)</sup> حيثئذ حيوانا ، وذلك الحيوان إنسانا . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذي هو حيوان لاشيء آخر . فالحيوان هو أولا جسم ، ثم الإنسان .

(١) من نفسها . (٢) من تضمنها إياها . (٣) من إذا .

(٤) من حيوان . (٥) أي الجسم الذي يجوز حمله على الإنسان .

(٦) من باب ذلك بدون الواو . (٧) من قد .

(٨) أي ما كان جائزا وجوده فقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩-٩) م ساقط



وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الإنسان علة لوجود الحيوان ، وليس<sup>(١)</sup> ذلك مانعا — على ما علمت — أن يكون الحيوان<sup>(٢)</sup> علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علة بالذات فكان سببا لعلة عنده<sup>(٣)</sup> إذا لم يكن وجود العلة في نفسها، ووجودها<sup>(٤)</sup> لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه<sup>(٥)</sup> فإن العلة فيهما واحد . وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجمله لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [ ٩٥ ب ] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا ، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان . والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان<sup>(٦)</sup> . وافهم من الوصول الحمل على مفروض .

وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة<sup>(٧)</sup> في أنفسها لا يجب<sup>(٨)</sup> أن يستهان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذي هو لجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه بجنس الحيوان أيضا في أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التي قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال<sup>(٩)</sup> للفصل ، وليس كذلك . ولكن في تفهم<sup>(١٠)</sup> كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع ، وتذكر ما بيناه من أن طبيعة كل فصل ، وإن كانت في الوجود

(١) من ظن .

(٢) من ساقطه .

(٣) كالحيوان المعلول للجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجود علة (وهي الجسم) في الإنسان .

(٤) من وجوده .

(٥) م موضعه

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التي تحقق معنى الإنسان وتجعله إنسانا .

(٧) من ساقطه .

(٨) م يمكن .

(٩) من يتال .

(١٠) من تفهم .

مساوية لنوع واحد ، فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنْتَ الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بان لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس و فصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز <sup>(١)</sup> أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وفرق بين أن يكون قبل في الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل في الوجود لشيء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلة . وهذا يتبين <sup>(٢)</sup> بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة : فإنه لا يجوز أن يوجد معنى اللون لشيء ثم توجد له البياض ، بل الموجود الأول له هو البياض . وإذا وجد شيء بياضا أو سوادا تبعه <sup>(٣)</sup> وجود أن للشيء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لا يوجد لجزئيات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان <sup>(٤)</sup> للجنس وإن لم يوجد لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجد للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع <sup>(٥)</sup> . فظاهر بين أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذن الجنس سبب في وجودهما للنوع : لأن كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس حيوان ، فانتجنا أن كل ج حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألبة ، ولم يمكن ألا نصدق بأنه لا يمكن ألا يكون كل ج حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لم وجود الحساس ، فليس بيننا أن كل حساس حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، أو هو بيان ما ببيان برهاني <sup>(٦)</sup> . وذلك لأن معنى قولك حساس هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم <sup>(٧)</sup> ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية ،

(٢) م بين .

(١) م كاب مما يجوز .

(٤) م يوجد .

(٣) م كاب تبعه .

(٥) أي قبلهما على الجنس متقدم في الرتبة والذهن على حملهما على النوع . (٦) م أو هو أمر ما ببيان برهاني .

(٧) م + ذلك .

لابأن تكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب في أول الأمر أن يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها — وجملة هذه المعاني معنى الحيوان.

فإذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يتعين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل في أول وهلة أن يكون شجرا أو يكون جسما له حس وليس له سائر المعاني التي بها تكون الحياة . فإذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون<sup>(١)</sup> علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر<sup>(٢)</sup> المعاني التي يصير بها علة موجبة للحياة على<sup>(٣)</sup> ما نوضح في باب العلل من كيفية أخذ العلل حدودا وسطى . فحينئذ لا يكون الحساس<sup>(٤)</sup> الفصل حداً أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه ، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تزداد تحقيقا لهذا مما سلف .

---

(١) من ساقطة .

(٢) من سائر

(٣) من قبل ما هو خطأ .

(٤) من والفصل .

## الفصل الحادى عشر<sup>(١)</sup>

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة، والعلل أقدم بالذات ، فمقدمات البرهان أقدم<sup>(٢)</sup> بالذات . وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها . ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق .

وإذا كانت هذه المقدمات عللا ، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة العلم<sup>(٣)</sup> الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبين بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بيئة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها . وإن لم تكن بهذه الشرائط لم تكن المقدمات برهانية .

وكثيرا<sup>(٤)</sup> ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق<sup>(٥)</sup> . وكثيرا ما تؤخذ صوادق غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادق : مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعسر براء من قبل أن المستدير أكثر إحاطة<sup>(٦)</sup> . فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة : فإنه<sup>(٧)</sup> استعمل مقدمة كبرى هندسية تؤمى بها إبانة مطلوب طبيعى ولم يوضح علة مناسبة .

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيها أولا . والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس . والأعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا . والأعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود . فإذا رتبنا الكليات بأزاء<sup>(٨)</sup> الجزئيات المحسوسة ، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف<sup>(٩)</sup> عندنا معا ، وذلك لأن أول شئ نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

(١) م ١٠٦ الحادى عشر ساقطة . (٢) م ١٠٦ من النتيجة . (٣) م ١٠٦ من العام .

(٤) م ١٠٦ من فكثيرا . (٥) م ١٠٦ من صوادق . (٦) م ١٠٦ من إحاطة به .

(٧) م ١٠٦ من فإن . (٨) م ١٠٦ من بأن . (٩) م ١٠٦ من والأعرف .



العقلية . وأما إذا رتبت الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا<sup>(١)</sup> وأقل معرفة بالقياس ألبنا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت<sup>(٢)</sup> طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية — لا من جهة ما هي طبيعة فقط — قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن يوجد ، بل طبيعة النوع . فيلزمها<sup>(٣)</sup> طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما<sup>(٤)</sup> طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها<sup>(٥)</sup> في الوجود تحصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية . وأيضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت<sup>(٦)</sup> أنواع الجنس في الطبيعة ، ووقع الاختصار على نوع واحد .

وبعيد أن يظن ظان أن<sup>(٧)</sup> طبيعة اللون هي أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها<sup>(٨)</sup> ، بل الطبيعة<sup>(٩)</sup> الكلية المسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالعرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة ، وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع — أعنى بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شيء إنما يدرك المعنى العام الكلي ، وثانبا يتوصل إلى ما هو مفصل . فلهذا ما<sup>(١٠)</sup> نجد<sup>(١١)</sup> الناس كلهم مشتركين في<sup>(١٢)</sup> معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثه أكثر . ونحن في مبدأ استفادتنا للدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق — وهي الجزئيات المحسوسات — فنقتنص منها الكليات . وبعد ذلك إذا أردنا أن نتحقق الكليات تحقفا كليا ، ليس شيئا<sup>(١٣)</sup> منتشرا خياليا ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعرف عندنا ، والأقدم

(٣) أي يلزم طبيعة النوع .

(٦) من تكون .

(٩) من الطبائع .

(١٢) م من .

(٢) من ارتفع .

(٥) من له .

(٨) من غيرها .

(١١) م نجد .

(١) م ب تأخيرا .

(٤) م فاما .

(٧) م ساقطة .

(١٠) م إما .

(١٣) م ساقطة .

عند الطبيعة<sup>(١)</sup> [ ١٩٦ ] معا ، ونسلك منه منحطا على التدرج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فنبحث أول شيء أعم بحث<sup>(٢)</sup> ، ثم نفصل وتنزل بالتدرج . فإذا كنا نتعرف أول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإننا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع<sup>(٣)</sup> وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، واتهينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التى حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا اتهينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإننا لا ننزل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التى هى أعرف عند الطبيعة .

فأما<sup>(٤)</sup> إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصنا على طريق التركيب إلى المركبات ، فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم فى الطبع<sup>(٥)</sup> . لكن وإن كان ذلك مما خصصناه نظرنّا أعرف عندنا ، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن<sup>(٦)</sup> كان هذا البسيط النافع لنا<sup>(٧)</sup> فى معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فنبحث هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التى هى أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هى لأجل المركبات<sup>(٨)</sup> ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل<sup>(٩)</sup> الكل . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هى الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحدا<sup>(١٠)</sup> منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هى سواء فى المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات فليست<sup>(١١)</sup> بأجزاء المعلولات . فيشبه أن تكون هى أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التى لها بالذات<sup>(١٢)</sup> ، فيكون البيان منها برهانيا<sup>(١٣)</sup> : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع<sup>(١٤)</sup> معا لما هو أشد تأخرا .

- 
- |                                  |                                    |
|----------------------------------|------------------------------------|
| (١) م الطبع .                    | (٢) م بحثا .                       |
| (٣) م فى الطبع .                 | (٤) م فإننا .                      |
| (٦) م فإن .                      | (٥) م بالطبع .                     |
| (٩) م كـ ب واحدا .               | (٧) م ساقطة                        |
| (١٢) م برهانا .                  | (٨-٨) ساقط فى م م .                |
| (١٣) وأعرف عند الطبع ساقط فى م . | (١٠) م وليست .                     |
|                                  | (١١) التى لها بالذات ساقط فى م م . |

فإن ابتدأنا عن<sup>(١)</sup> المركبات وسلطنا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من<sup>(٢)</sup> الجزئيات وسلطنا إلى الكليات بالاستقراء ، فإننا نكون مستدلين غير مبهرنين ، ويكون قد اتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة . فيجب أن تتحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسي أعرف عند الطبيعة لأنه وإن لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق أعرف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه بقياس الحق أعرف ، لأن الشيء إنما يصير معروفاً بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل<sup>(٣)</sup> أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الأعرف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي نريد<sup>(٤)</sup> أن نصير<sup>(٥)</sup> معروفة بالفعل . ولا ينكر<sup>(٦)</sup> أحد أن الطبيعة الجنسية أعرف عند العقول ، فإن<sup>(٧)</sup> الطريقة البرهانية تأخذ مما هو أعرف عند العقول<sup>(٧)</sup> إلى ما هو أعرف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعات . ونحن نتقبل<sup>(٨)</sup> به هناك ونشرح الأمر فيه .

---

(١) من وإن ابتدأنا من . . . (٢) من إلى . . . (٣) من بالعقل .

(٤) غير منقوطة في م ٦ س . أمام فقراً يزيد . والظاهر أنها زيد بالنون .

(٥) أى الطبيعة الجنسية . . . (٦) من ستكون (هكذا) . . . (٧-٧) ساقط من .

(٨) من نتقبل .

## الفصل الثانى عشر

### فى مبدأ البرهان

ومبدأ<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها — كانت إيجابا أو سلبا — بمحد أو وسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط فى نفسه ، لكنه يوضع فى ذلك العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط<sup>(٣)</sup> ، بل إما أن يكون وسطه فى علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه فى ذلك<sup>(٣)</sup> العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و<sup>(٤)</sup> يتفقان فى أن كل واحد منهما أحد طرفى النقيض بعينه و<sup>(٥)</sup> لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . ويخالفان المقدمة الجدلية بأن الجدلية وإن كانت أحد طرفى النقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التى هى مبدأ برهان ولا وسط لها ألينة ولا تكتسب من جهة غير العقل ، فإنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شئ بعدها مما يلحق فى افتتاحات العلوم تلقينا — سواء كان حدا أو مقدمة — ففى الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد<sup>(٦)</sup> يخالف المقدمة التى يكلف المتعلم<sup>(٧)</sup> تسليمها وليست بيئة بنفسها ، بل يخالف كل مقدمة . وإن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هى مالا ينقسم بالكم<sup>(٨)</sup> . ووجه المخالفة أن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما ، بل أن يتصور

(١) م ٦ ب الثانى عشر ساقطة . (٢) م الواو ساقطة .

(٣-٣) م ساقطة . (٤) الواو ساقطة فى م ٦ ب .

(٥) لا بدون الواو فى م ٦ ب . (٦) أى التعريف . (٧) م المعلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول



معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هي كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل حد أن يوضع له كل اسم<sup>(١)</sup> . إنما<sup>(٢)</sup> تقع المنازعة في الحدود — إن وقعت — لافى معنى التصديق بل في خطأ إن وقع في التصور . وأما المقدمة<sup>(٣)</sup> فإنما تورد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلا موضوعا ، لأنه لا إيجاب فيه و<sup>(٤)</sup> لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة<sup>(٥)</sup> . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول ، بالمساهلة ، وليس في نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم ”الأصل الموضوع“ وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم<sup>(٦)</sup> بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا ”وضع“ لكل أصل موضوع فيه تصديق ما — كان أوليا أو غير أولى — كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل رأى<sup>(٧)</sup> يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في العقل<sup>(٨)</sup> أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعا ، وذلك إما لنقص في فطرته أصلى أو حادث ، مَرَضَى أو سِنَى ؛ أو لدشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لثلا ينتج تقيضا . وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل ، أو يكون المعنى غامضا لا يفهم ، فإذا فهم أذعن له . وغموضه قد يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال<sup>(٩)</sup> . وفي مثل هذا قد يستقرى المخاطب<sup>(١٠)</sup> الجزئيات فينتفع<sup>(١١)</sup> كثيرا لأن الاستقراء وإن كان<sup>(١٢)</sup> لا يثبت ، فقد يذكر .

(١) م ”لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم“ . س ”لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم“ .

(٢) م إنما . (٣) س المقدمة .

(٤) م أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ب المصادرة .

(٦) م من المعلم . (٧) م ساقطة . (٨) في العقل ساقطة من س .

(٩) م الحال . (١٠) م ب للمخاطب . (١١) م ب ويتفق .

(١٢) م ساقطة .

وعلى الأ-وال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل<sup>(١)</sup> ، أر بالحس والتجربة ، أو بقياس<sup>(٢)</sup> بديهى في العقل . وبعد هذا<sup>(٣)</sup> أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى الماعلم ، ومصادرات . وليسب الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات<sup>(٤)</sup> فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطيعى أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز<sup>(٥)</sup> .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا مجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان، فيجب أن يكون<sup>(٦)</sup> تصديقنا بها متقدما . وليس يكفينا أن<sup>(٦)</sup> نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها، أى الذى ليس بمصادرة فقط، بل أن يكون تصديقنا بها أكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة<sup>(٧)</sup> ، وتكذيبنا<sup>(٨)</sup> بمقابلاتها أشد من تكذيبنا<sup>(٨)</sup> بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل وبالضد<sup>(٩)</sup> . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شىء علة لشىء فى معنى يشتركان فيه ، فيجب أن يكون ذلك المعنى فى العلة أكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل فى الآخر . فإننا إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص فى الآخر أو<sup>(١٠)</sup> المخالطة من الضد للآخر، كما يظن من أن الأولى بالسوادىة ماشارك فى نفس السواد وكان أزيد سوادىة فيكون الآخر أزيد ياضىة، حتى يكون الشىء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى باللاصدق فيخالطه شىء<sup>(١١)</sup> من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا فى طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر فى نفسه أولا وللآخر بعد .

- (١) من العقول . (٢) من القياس . (٣) من ذلك . (٤) م ك ب الأوليات بدون الواو . (٥) س . بعد قوله " جميع ذلك " تضيف " ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا " الخ . (٦-٦) م ساقطة . (٧) من بالتجربة . (٨) م ساقطة . (٩) بل بالضد . (١٠) س و . (١١) م ساقطة ك ب من شىء .

وإذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن<sup>(١)</sup> صدقت بأحد<sup>(٢)</sup> الأمرين قبل و بالآخر بعد، كانت النفس تصدق [٩٦ ب] بأحدهما ملتفتة إليه نفسه ، و بالآخر ليس<sup>(٣)</sup> ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول ، فكان<sup>(٤)</sup> التصديق بالأول أشد لهذا المعنى .

فإن شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه . واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل : <sup>(٥)</sup> ”بجميع التي يأخذها“<sup>(٦)</sup> وهي مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذه<sup>(٧)</sup> لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعاً ، وهي أصل موضوع : أعني الوضع<sup>(٨)</sup> لا على الإطلاق لكنها عند ذلك فقط . فأما إن هو<sup>(٩)</sup> أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد<sup>(١٠)</sup> ، أو من حيث ظنه<sup>(١١)</sup> على ضد ، فإنما يصادر عليه مصادرة “ ، وهذا هو الفرق<sup>(١٢)</sup> المذكور في التعليم الأول<sup>(١٣)</sup> بين المصادرة وبين الأصل الموضوع ، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلاً لظن المتعلم ، وهو هذا الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه<sup>(١٤)</sup> ، ظنوا أن الأصل الموضوع هو<sup>(١٥)</sup> الذي يتبين بأدنى تأمل ، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل ؛ بل<sup>(١٦)</sup> كأن الأصل الموضوع هو الذي يحضر<sup>(١٧)</sup> المتعلم حقيقته إذا فكر أدنى فكر ، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك : وليس الأمر كذلك . فإن الذي يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه : وهو أن يكون الشيء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه<sup>(١٨)</sup> المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ . وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه . فأما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض في القسم الذي هو الأصل الموضوع ، بل قد يقع أيضاً في الأوائل الحقيقية ؛ فإنها ربما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن ينبه المتعلم . فأما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط ،

- |                                                                                                                                             |                              |                         |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|-------------------------|
| (١) س لكنها .                                                                                                                               | (٢) س بإحدى .                | (٣) س غير .             |
| (٤) س كان .                                                                                                                                 | (٥) ما قيل ساقطة من س .      | (٦) س يأخذ .            |
| (٧) س أخذها .                                                                                                                               | (٨) س الموضوع .              | (٩) س ساقطة .           |
| (١٠) م و ب ساقطة .                                                                                                                          | (١١) س هو ظنه .              | (١٢) س فكان هذا الفرق . |
| (١٣) المذكور في التعليم الأول ساقطة في ب ومذكورة في نج و س .                                                                                |                              |                         |
| (١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين في ب وقد ذكر في نج ما يأتي ” ما بين العلامتين معلم في النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة . | (١٥) م : وهو .               |                         |
| (١٦) س ساقطة .                                                                                                                              | (١٧) ب يحصر بالصاد ، س يخص . |                         |
| (١٨) س عند . وربما كانت كلمة ” يذهب “ تحريفاً من التناخ لكلمة ” يذهل “ .                                                                    |                              |                         |

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط في موضع بنوع<sup>(١)</sup> يسهل على المتعلم إدراكه .  
فيشبهه أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة . فإن كان كذلك صار كثير  
من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يظن لها المتعلم بأدنى تأمل ، من جملة<sup>(٢)</sup> الأصول الموضوعة :  
وهذا محال . بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقها أن تبين  
في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك  
صدق .

والمصادرة ما كان كذلك ، لكن المتعلم لا<sup>(٣)</sup> يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة ، أو لم يظن شيئا .  
والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله . بل الأشبه<sup>(٤)</sup> أن تكون المصادرة هي ما تكلف  
المتعلم<sup>(٥)</sup> تسليمه وإن لم يظنه ، كان<sup>(٦)</sup> من المبادئ أو كان<sup>(٧)</sup> من المسائل في ذلك العلم بعينه :  
لمسائل التي تبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة . فيكون المبدأ الواحد الذي ليس  
أينا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار ، ومصادرة باعتبار .

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة ، بل في مبدأ لبعض<sup>(٨)</sup> مسائل الصناء  
إذا كان يتبين في الصناعة . فيقال لذلك المبدأ ”مصادرة“ .

وبالحرى أن يكون ما وضع في كتاب أوقليدس<sup>(٩)</sup> وهو التقاء خطين في جهة الناقص عن  
قائمتين ”مصادرة“ إذ كان الأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة .

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ”إن الخطوط الخارجة  
من المركز إلى المحيط متساوية“ : فإن هذا قد يشكل قليلا ، ولا يشكل أن المساوية لواحد  
متساوية . ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل : قال وذلك بفركار<sup>(١٠)</sup> يعرف به  
المتعلم ذلك فيقبله . ولعمري<sup>(١١)</sup> إن هذا الغافل<sup>(١٢)</sup> لو قال إن تفهم هذه القضية على سبيل  
التصور قد ينتفع فيه<sup>(١٣)</sup> بالفركار<sup>(١٤)</sup> ، لكان له معنى . وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

- 
- |                    |                             |                        |
|--------------------|-----------------------------|------------------------|
| (١) من ساقطة .     | (٢) الجار والمجور خبر صار . | (٣) من ليس .           |
| (٤) من + بالجملة . | (٥) م المعلم .              | (٦) أى سواء أكان الخ . |
| (٧) من ساقطة .     | (٨) م البعض .               | (٩) من أقليدس .        |
| (١٠) من بفركار .   | (١١) من لعمري .             | (١٢) من الغافل .       |
| (١٣) من ساقطة .    | (١٤) من الفركار .           |                        |



ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلاً خطوطاً مركزه كذا وسنأمله وجده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا <sup>(١)</sup> لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة <sup>(٢)</sup> ؛ ويكون هذا بين اللزوم من <sup>(٣)</sup> فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشك عليه هو أنه <sup>(٤)</sup> هل هذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجوداً <sup>(٥)</sup> فالفركار كيف يصحح الأمر العقلى فى الهندسة ؟ ولو كان فركار عقلى لعز ذلك فيه فضلاً عن الحسى ! <sup>(٦)</sup> فكيف يمكن أن يدل بفركار <sup>(٧)</sup> جزئى عقلى أو حسى إلا أن خطوطاً <sup>(٨)</sup> محدودة هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك <sup>(٩)</sup> لزوماً ضرورياً ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وأن سلم وجود الدائرة لم يمكنه — وقد حدها — أن يشك فى ذلك .

ثم إن كان متعلم أبلاه شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد متعلمين بلهاء أكثر من ذلك سيففلون عن تفهم أن المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

وبالجملة فإن سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلاً موضوعاً لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن سأل المتعلم صار أصلاً موضوعاً . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل <sup>(١٠)</sup> ما يؤخذ ويكلف قبوله <sup>(١١)</sup> من غير بيان — وهو محتاج إلى <sup>(١٢)</sup> بيان ، ويقع للتعلم ظن بتصديقه — فهو أصل موضوع بالقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ، لا بالقياس إلى غيره . فأما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم ، أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن <sup>(١٣)</sup> لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذاً من غير بيان .

- |                                     |                    |                  |
|-------------------------------------|--------------------|------------------|
| (١) من هذا .                        | (٢) من الدائرة .   | (٣) م ومن .      |
| (٤) من ماقطة .                      | (٥) م وب وجود .    | (٦) م الحسى .    |
| (٧) من فرجار بالجيم وبإسقاط الباء . | (٨) من خطوطاً ما . | (٩) أى هو كذلك . |
| (١٠) من وكل .                       | (١١) من فتواه .    | (١٢) من لاه .    |
| (١٣) من فبان .                      |                    |                  |

ومما غلطهم في أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمي ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له في نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط <sup>(١)</sup> .

واعلم أن المقدمات البرهانية التي على مطالب ضرورية <sup>(٢)</sup> إنما هي في مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية في أمثالها هي في <sup>(٣)</sup> مواد ممتنعة ضرورية . وأعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه البرهان <sup>(٤)</sup> وليس برهانا . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات . وأما القياس على ما ليس منها فإنما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فذلك توجد كلية كاذبة في الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة في الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية ، إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطية الجدلية فإنها <sup>(٥)</sup> تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شناعة ؛ وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهورة <sup>(٦)</sup> . فإن كثيرا من المشهورات كاذب ؛ وكثيرا <sup>(٧)</sup> من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفي الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القياس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شرا ورداءة نفس .

---

(١) من ولا شيء من العلوم قط . (٢) من كلية .

(٣) ب ساقطة . (٤) من بالبرهان

(٥) من مقدمة . (٦) م المشهور (٧) من وثير .

## المقالة الثانية<sup>(١)</sup>

### من الفن الخامس

## الفصل الأول

### في معرفة<sup>(٢)</sup> مبادئ البرهان ووظيفتها وضرورتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف<sup>(٣)</sup> من البرهان وهو الحق ؛ واقترن به ظن أن كل شيء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما<sup>(٤)</sup> رأيان أحدهما رأى مُبطل البرهان ، والثاني رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأي الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [١٩٧] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فتحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات<sup>(٥)</sup> أوضح منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد متوقفا في إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامة براهين بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشيء يتسلم من غير بيان ، وما يُبنى على غير البين فهو غير يمين . فكذا<sup>(٦)</sup> ما ليس يمين فلا يكون مبدأ للبيان . فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان على شيء .

وأما الرأي الثاني فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أول . وكانوا وضعوا أن كل شيء يتبين ببرهان ، فوقعوا في أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ، وذلك

(١) من المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول في معرفة الخ . نج + وهي عشرة فصول .

(٢) معرفية في المخطوطات كلها .

(٣) من أعرف بدون الوار . (٤) من أحدهما . (٥) من مقامات .

(٦) م فذلك . (١)

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن البرهان موجود ، ووضعهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين — وهي أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علم أو يكون ببرهان — باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فلأنه لو كان كل شيء مجهولا لم<sup>(١)</sup> يكن قولنا "كل شيء مجهول" بمعلوم ، ولا كل شيء معلوم ببرهان<sup>(٢)</sup> : فإنه لو كان كل شيء يعلم<sup>(٣)</sup> ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما لزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين<sup>(٤)</sup> ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد في كل ترتيب عددي ، كان متناهيا أو غير متناه ، من تلو واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم<sup>(٥)</sup> محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبيين مرتباً مثل الكل الحاصر — وهذا خلف<sup>(٦)</sup> . والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران . ومعلوم أنه ليس بينه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووضع<sup>(٧)</sup> أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خلف .

فبين إذن<sup>(٨)</sup> أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يُعلم يُعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية في التحليل ، ويكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظن من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف في كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا<sup>(٩)</sup> . بل الحق أن ذلك ينتهي إلى بين بنفسه بلا واسطة .

(١-١) ساقط في م . (٢) ساقطة .

(٣) م + ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٤) م يلزم . (٥) وهذا خلف ساقطة من م .

(٦) م وضع . (٧) م ساقطة . (٨) حقا خبر يكون .



وأما الذين ظنوا أنهم يتخلصون<sup>(١)</sup> من الشبهة بأن يجعلوا البراهين منتهية<sup>(٢)</sup> إلى أوائل  
بين بعضها ببعض<sup>(٣)</sup> ، فقد فسخ طريقهم في التعليم الأول ، فقيل إن البيان بالدور ليس ببيان  
ألبة ، وبين ذلك بحجج ثلاث :

إحداها أن بيان الدور يوجب<sup>(٤)</sup> أن يكون شيئان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من  
الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين<sup>(٥)</sup> مثل أن يكون  
أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا  
وأخفى عند الطبيعة ، وأن<sup>(٦)</sup> يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة ،  
فإن هذا يمكن<sup>(٧)</sup> . ولكن الأعرف فيما يتعلق بالبيان الدورى في الشئين<sup>(٨)</sup> جميعا من جهة  
واحدة ، وبالقياس<sup>(٩)</sup> إلينا وحده ، أو بالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا : لأنه لا بد من أن يكون  
ما يؤخذ مقدمة في قياس ما أعرف عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع .  
وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة بحزنيات الاستقرار  
الشخصية . وإذا كان كذلك حصل الشئ الواحد بعينه أعرف عندنا من شئ ، وأقل معرفة  
منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والحجة الثانية — أن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول . وذلك لأنه  
إذا كان بين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبين نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة  
أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى : سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط<sup>(١٠)</sup> واحدة أو كثيرة ،  
أى كثرة كانت ، فإنه إنما يبين الشئ بما يتوقف بيانه على بيان الشئ ، فيكون إنما تبين الشئ  
بيان الشئ نفسه ، وهذا محال : لأن القول بأن الشئ موجود<sup>(١١)</sup> لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع  
وضعا بلا بيان لميته ، وبين أن يقال إن الشئ موجود لأن<sup>(١٢)</sup> الشئ موجود فقط ولا يزداد . فإن  
كان لا يقبل أن الشئ موجود ، فلا يقبل أيضا أن الشئ موجود لأن الشئ موجود . وإن  
كان لا يقبل أن الشئ موجود لأن الشئ موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

(٣) من أوائل بينة تبين بعضها ببعض

(٢) ب متناهية .

(١) م ، ب يتخلصوا .

(٦) س أن بدون الوار ، م أو .

(٥) س وجهين .

(٤) م يجب .

(٩) س الوار ساقطة .

(٨) م السن .

(٧) س يمكن .

(١١-١٢) س ساقطة .

(١٠) س الوسائط .

والحجة الثالثة — أنه قد تبين في أنولوطيقا الأولى\* أن البيان بالدور كيف يكون وفي أى شيء يكون ؛ فإنه لا بد من أن يقع<sup>(١)</sup> في حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفاق مثل هذه في البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه — أعني مبادئ البراهين<sup>(٢)</sup> — كثيرة جدا لا يتفق في جميعها أن تكون حدودها متعاكسة . فإن لم يتفق هذا بقي بعضها لا يتبين بالدور . ونعم ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدوى<sup>(٣)</sup> منه . فإنهم لما أرادوا أن يخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية<sup>(٤)</sup> ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة في أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، قال أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شيء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية<sup>(٥)</sup> ، ولكن في موضوعات متناهية العدد . فلا هم يخلصوا من الشناعة<sup>(٥)</sup> المبطللة للعلم ، ولا يخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هي عليه . وهذا المعنى أحد المعاني التي تسمى ضرورية<sup>(٦)</sup> . فتعُدُّ الوجوه التي يقال عليها "الضرورية" . وكذا أرمأنا إلى ذلك في بعض ما سلف فنقول :

إن "الضرورية" إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذي لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما في وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشيء الذي لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا في وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون<sup>(٧)</sup> السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(٥) الإشارة إلى أنا لوطيقا الأولى م ٢ ف ٥ عند أرسطو .

(١) س يتفق . (٢) س البرهان .

(٣) س بادوا . (٤) س نهاية .

(٥) س شناعة . (٦) س ضروريا .

(٧) هذا في س ، بخ وقي ب ، م لما كان من السلب الخ .

يزال : كقولنا البارى واحد، والبارى ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائما على الإطلاق، بل دائما ما دام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى ما دام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان — وهو الموضوع — موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائما<sup>(١)</sup> : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائما ، أو يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا ، بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جعل موضوعا معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذر لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ، ولا ما دام ذات الموصوف بأنه أبيض موجودا — فإن بعض الذوات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول أيضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذر لون مفرق للبصر — بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا . وهذا يصح فى كل وجود<sup>(٢)</sup> وفى كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما يجىء بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورى الوجود فإنه ما دام موجودا فلا يمكن ألا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة إذا رفع<sup>(٣)</sup> [٩٧ ب] هذا الشرط ألينة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعدا ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فإدابة هذه الجهة من الضروريات ممكنة لكل من الموضوع وفى كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة — لا بشرط وضع أو حمل — مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة — أى وقت ما ، وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق فى الربيع بالضرورة . وقوم حسبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف<sup>(٤)</sup> بالضرورة ما دام منكسفا<sup>(٥)</sup> ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح فى سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ؛ بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح فى كل وقت . وهذا القسم فى وقته ضرورى الوجود — لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الإطلاق . وهو فى ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

(٢) م موجود .

(١) لا ساقطة فى س والمعنى لا تستقيم بدورها .

(٥) س كاسفا .

(٤) س كاسف .

(٣) م وقع .

وليس انكشاف<sup>(١)</sup> القمر وقت انكشافه<sup>(١)</sup> كقعود زيد وقت قعوده . ولا نحتاج إلى أن نطول الكلام في هذا فإن المقدار الذي قلناه واضح .

والقسم<sup>(٢)</sup> الرابع لا يدخل في إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها<sup>(٣)</sup> : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلحت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأقسام فتستعمل في البرهان إن كانت محمولاتها ذاتية . وسنفصل الذاتي<sup>(٤)</sup> بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلحت أن تدخل في البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلحت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة<sup>(٥)</sup> منها فهي من الجهة التي صار بها ضروريا ممتنع التغير ، فما يلزمه من النتيجة ممتنع التغير

وكما<sup>(٦)</sup> إذا قلنا في "كتاب القياس" إن كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج — كيف وُصفَ يج — دائما أو<sup>(٧)</sup> بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما، أو<sup>(٧)</sup> بالوجود الغير الضروري ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما في هذا الكتاب فلإننا<sup>(٨)</sup> إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عتينا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا — بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب ، وإن لم يكن مادام موجود الذات ، لأن المحمولات الضروريات ها هنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شيء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حده أو لازم له دائما . بل ما دام موصوفا بذلك النوع ، فإذا زال فإن حده يزول لا محالة . وكثير<sup>(٩)</sup> من فصوله يزول لا محالة<sup>(٩)</sup> . وأما الجنس فربما زال . مثلا إذا استحال الأبيض فصار مُشَفًّا ، أو الحلو فصار تَفْهًا لا طعم له ، فزال حينئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ، وزال الحلو والطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس .

- |                  |                |                   |
|------------------|----------------|-------------------|
| (١) من كسوف .    | (٢) من فاقسم . | (٣) من بداته      |
| (٤) من الذاتية . | (٥) من واحد .  | (٦) م وكما .      |
| (٧-٧) من و .     | (٨) من ساقطة . | (٩-٩) ساقط من س . |



ولأن المقدمات البرهانية قيل فيها إنها يجب أن تكون كلية ؛ فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول :

أما في "كتاب القياس" فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شيء من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلي موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلي سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان ، بل في المطلقات — لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا<sup>(١)</sup> .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفي كل زمان يوصف به — لافي كل زمان مطلقا — فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات<sup>(٢)</sup> ضرورية . والضروري تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكتابة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتباً . أو يقال إن من<sup>(٣)</sup> الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول ، كالصبي لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل<sup>(٤)</sup> ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التي بمعنى "مادام الموضوع موصوفا" من جملة المطلقات في كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا كما نأخذها مطلقاً بأن نرفع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول . وحيث كما نجعلها مطلقة<sup>(٥)</sup> ، كما نقول إن الضروري — مادام الموضوع موصوفا بما وصف به — مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة<sup>(٦)</sup> فيه ، لإمكان الضرورة<sup>(٦)</sup> الحقيقية ، حتى إن المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تشترط إلا من هذه الجهة ، فهي مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أي زمان كان ، وهناك إذا لم تشترط الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

(١) من وقتا ما .

(٢) من كلية .

(٣) م ساقطة .

(٤) من الكلي به .

(٥) من مقدمة .

(٦-٦) ساقطة في من .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا <sup>(١)</sup> وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان <sup>(٢)</sup> بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به ، لكان القول منتقضا .

ولنعبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا هاهنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشيء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك في شرط للوضع وهو — ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا <sup>(٣)</sup> بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما، بل في وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذولون مفرق للبصر مادام موجود الذات، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان "ذولون مفرق للبصر" لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يُمنعُ هاهنا أن يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة <sup>(٤)</sup> تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُنَوَّى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُنَوَّى ، بل <sup>(٥)</sup> نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

---

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) س وكان .

(٣) س تقرأ بعد هذا "وكان إذا جعل مطلقا فإنما يكون مطلقا الخ" . (٤) س المقدمات .

(٥) س ثم .

## الفصل الثانى<sup>(١)</sup>

### فى المحمولات الذاتية التى تشترط فى البرهان

وإذا<sup>(٢)</sup> كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للموضوعات الذاتية التى تشترط فى البرهان غير غريبته ، فإن الغريبة لا تكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة . لم تكن مبادئ البرهان عللا ، فلا<sup>(٣)</sup> تكون مبادئ البرهان عللا<sup>(٤)</sup> للنتيجة . فلتبين<sup>(٥)</sup> ما الذى هو بذاته فنقول :

إن الذى هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالحمل والوضع ، وهما المعتمد بهما<sup>(٥)</sup> فى ” ذاب<sup>(٦)</sup> البرهان “ :

فيقال ” ذاتى “ من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق ماهو ، وهو<sup>(٧)</sup> داخل فى حده ، حتى يكون سواء قلت ” ذاتى “ أو قلت ” مقول من طريق ماهو “ . وهذا هو جنس الشئ و جنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات<sup>(٨)</sup> الشئ مثل الخط للثلث ، والنقطة للخط المتناهى من حيث هو خط متناه ، وهكذا<sup>(٩)</sup> قيل أيضا فى التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع<sup>(١٠)</sup> إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول<sup>(١١)</sup> صالحة فى أن تكون داخلية فى جواب ماهو صلوح الجنس . وفى<sup>(١٢)</sup> التعليم الأول وضع<sup>(١٣)</sup> الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر فى كونه داخلا فى ماهيته ، ومقولا فى طريق ماهو . ثم<sup>(١٤)</sup> قد جعل الفصل<sup>(١٥)</sup> الأخير المورد فى حد الجنس بأنه مقول فى جواب ماهو : وفرق به<sup>(١٦)</sup> بين الجنس والفصل وغير الفصل .

- |                                                         |                          |
|---------------------------------------------------------|--------------------------|
| (١) م كاب ساقطة .                                       | (٢) ب فإذا .             |
| (٣-٣) م ساقطة .                                         | (٤) م معنى .             |
| (٦) م ساقطة .                                           | (٧) م ساقطة .            |
| (٩) م فهكذا .                                           | (١٠) م أرجع .            |
| (١١) بعض الفصول المنطقية : وهى الصفات المميزة للأنواع . | (١٢) م و بن فى .         |
| (١٣) م قد جعل .                                         | (١٤) م + إنه .           |
| (١٦) م و به فرق .                                       | (١٥) م ساقطة .           |
|                                                         | (٥) م وهو المعتمد بهما . |
|                                                         | (٨) م اوجود .            |

فيجب من ذلك<sup>(١)</sup> أن يكون المقول في جواب ماهو غير المقول في طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان<sup>(٢)</sup> على مارأيناه وأوضحناه في موضعه .

[١٩٨] هذا<sup>(٣)</sup> ولنعد إلى موضعنا الذي فارقناه ونقول :

ويقال الذي بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شيء عارضا لشيء وكان يؤخذ في حد العارض إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة ، والعدد في حد الزوج ، والخط في حد الاستقامة والانحناء ؛ أو موضوع المعروض له كالحارج من المتوازيين لمساو زواياه من جهة لقائمتين ؛ أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتي وعارض<sup>(٤)</sup> للشيء من طريق ماهو هو . وهذان<sup>(٥)</sup> هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين ، واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام ، بل خصص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل في البيهيات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه<sup>(٦)</sup> بما يكون طبيعيا . والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفي العدد مناسبة عددية تجعل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة . وأما مانخرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت إليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا<sup>(٧)</sup> يؤخذ في حده موضوع المسألة ، بل جنسه وموضوعه وأمر أعم منه . ولكن لابد من<sup>(٨)</sup> أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل في البرهان . فإن المحمول في قولك ” هذا الخط مساو لهذا الخط ” و ” هذا المضروب في نفسه زوج ” محموله أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ في حده الموضوع ؟ فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا في حده ، وإما ماهو مأخوذ في حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو مايقومها مما هو من<sup>(٩)</sup> تلك الصناعة يؤخذ في حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل<sup>(١٠)</sup> محمول برهاني إما مأخوذ

(١) من حيث .

(٢) من لا محالة .

(٣) من هذا .

(٥) من هذان .

(٤) من ساقطة .

(٦) بما فيه ساقطة من س .

(٨) من ساقطة .

(٧) من فلا .

(١٠) من وكل .

(٩) من في .



في حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقوم مأخوذ في حده : إما مطلقا كالسطح للمثلث ، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة ، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه "المساوي" فلنما يُحْمَلَ عليه "المساوي لخط ما" وهو مخصص . والعالم إذا حُمِلَ عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك أن يؤخذ موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد ، والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه : فإن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ في حده المثلث<sup>(١)</sup> . والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج . فجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا في حد الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقوم مأخوذا في حده ، فليس بذاتي ، بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للقنفس وإن كان لازما على ما سنوضح . وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة تليق بالحمل والوضع ولا لائقا<sup>(٢)</sup> بالبرهان : فيقال لما معناه غير مقول على موضوع أو في موضوع وهو<sup>(٣)</sup> قائم بذاته . وأما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي ، ويقتضي شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد<sup>(٤)</sup> منها مقتصر<sup>(٥)</sup> الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها . فذواتها ليست هي بذواتها .

ويقال أيضا "بذاته" للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له : مثل إن الذبح إذا تبعه الموت لم<sup>(٦)</sup> يُقَلَّ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذبح يتبعه الموت بذاته ، لا مثل أن يعرض برق إثر مشي ماش ، أو يمشي إنسان فيعثر على كنز ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا "بذاته" لما كان من الأعراض في الشيء أوليا . أعني بقولي أوليا أنه لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له ، بل كان لا واسطة فيه بين العارض والمعرض له<sup>(٧)</sup> ، وكان المعرض

(٣) س فهو .

(١) م ولكن يوجد حده في المثلث . (٢) س يقال .

(٦) س ما .

(٥) س مقتضى .

(٤) م كاب واحدا .

(٧) س ساقط .

له سببا لأن يقال إنه عرض في شئ آخر : كما نقول جسم أبيض ومسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه<sup>(١)</sup> هي الوجوه الخارجة عن غرضنا هاهنا . بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة<sup>(٢)</sup> ” ما بذاته “ مرادفة لما هو مقول من جهة ” ماهو “ على المعنى المذكور في هذا الفن : فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعنى به العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل — وربما قيل على معنى أخصر وأشد تحقيقا — ويعنى<sup>(٣)</sup> به ما يعرض للشيء<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن<sup>(٦)</sup> شرط الأولية . فلذلك<sup>(٧)</sup> من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أوليا . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل<sup>(٨)</sup> : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذي لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان : لأن الموسيقى من خواص الإنسان فتكون للحيوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة<sup>(٩)</sup> الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضروري<sup>(٩)</sup> مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه أن ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون ألينة إلا من المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه في تأمله لكتاب ” إيساغوجي “ بأن يسموا المقوم ذاتيا ، ولا يفهم هناك من الذاتى إلا المقوم ، ظن أن الذاتى في ” كتاب البرهان “ ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كل علة ، فإن<sup>(١٠)</sup> الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجرى مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجرى مجراها وهو الفصل ؛ وإن محمولات المطالب أيضا هي هذه بأعيانها ، وإنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع<sup>(١١)</sup> . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتيا لكل

- |                                                                                                   |                                     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) ب وهذه .                                                                                      | (٢) س ساقطة .                       |
| (٣) س فيعنى .                                                                                     | (٤) س لشي .                         |
| (٦) س يضمن .                                                                                      | (٧) ب فكذلك .                       |
| (٨) س وإذا لم يفهم ذلك قوم                                                                        | (٥) س و .                           |
| شوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و ” ما “ في قوله ما كان يجب نافية وقوله إن لذاته يعنى إن الذى لذاته . | (١١) س ذاتيا للموضوع بمعنى المقوم . |
| (٩-٩) م ساقط .                                                                                    | (١٠) م قال .                        |

الطرفين يعنى المقوم<sup>(١)</sup> . وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المنتسبين إلى المعرفة ممن كانت<sup>(٢)</sup> عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم<sup>(٣)</sup> ؛ وألا معنى للخاصة التى تعم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة مما لا يمتنع مفارقتها ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل<sup>(٤)</sup> لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية<sup>(٥)</sup> لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان برهانا . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول<sup>(٦)</sup> ليس بمقوم ، فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لا زما ، وقد فرضه<sup>(٧)</sup> محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازم غير مقوم — ومع ذلك فإن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قوله ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ<sup>(٨)</sup> الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ؛ والمتقدم لا يكون متأخرا عن<sup>(٩)</sup> نفسه ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخر مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما<sup>(١٠)</sup> للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا، فهو مقوم<sup>(١١)</sup> بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً . وما هو لازم لزوما [ ٥٩٨ ] كلياً فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم<sup>(١٢)</sup> .

- |                        |                 |                       |
|------------------------|-----------------|-----------------------|
| (١) من المقدم .        | (٢) من كان .    | (٣) من مقيم .         |
| (٤) من فصل له .        | (٥) م متساوية . | (٨) م الشئ بدون اللام |
| (٦) من المعلوم .       | (٧) من فرض .    | (١١) من مقوم .        |
| (٩) م كاب من .         | (١٠) من مقوم .  |                       |
| (١٢) م مفهوم وهو خطأ . |                 |                       |



فما أخلق بالعاقل أن يتعجب من<sup>(١)</sup> عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب في علم الهندسة والعدد تطلب عن أمور لازمة غير<sup>(٢)</sup> مقومة بوجه ، فلأنك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فصلي . والعجب من ذلك الأول<sup>(٣)</sup> المتشبه به إذ<sup>(٤)</sup> أنكر أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض في الوسط في إثبات الكسوف : وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف<sup>(٥)</sup> وتؤخذ في حد الكسوف . والعفونة تؤخذ في حد صنف من الحميات . وكثير من الأسباب<sup>(٦)</sup> الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المثال الذي أورده هو قيام الأرض في الوسط : وذلك علة لانمحاق الضوء مقومة له ، لا متقومة به ، وعارض خاصي للقمر الذي هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . ومما يغرم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا انحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو<sup>(٧)</sup> الأصغر وليس كذلك . إن كان وإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القائس القائل إن القمر تقوم الأرض بينه وبين الشمس : وما قامت الأرض بينه وبين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر<sup>(٨)</sup> حدا للأوسط<sup>(٩)</sup> بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط<sup>(٩)</sup> والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما — كما ستعلم — حد للمطلوب الذي هو الكسوف ، وهو عرض ذاتي من الأعراض التي للقمر ، وليس شيئا مقوماله حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم .

وهذا الطغيان إنما يعرض لهم من سببين : أحدهما بسبب<sup>(١٠)</sup> ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتى في "كتاب إيساغوجي" . ولم يعلموا أنه لا الذاتى ولا الضرورى ولا الكلى في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله . والثانى تفخيم أمر البرهان إذ<sup>(١١)</sup> جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتى المقوم يتخيل<sup>(١٢)</sup> عندهم أنه أشرف ، والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

(١) س ساقطة . (٢) س ليست .

(٣) الظاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) س إذا

(٥) س الكسوف . (٦) س الأفعال . (٧) أو ساقطة في س .

(٨) س ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .

(١٠) س بسبب . (١١) م كاب إذا . (١٢) س يتخيل .



يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير ، كما لو قال قائل<sup>(١)</sup> إنه لا يجب أيضا<sup>(٢)</sup> أن يكون برهان على<sup>(٣)</sup> سالب لأنه خسيس ، أولا يجب أن يكون برهان على الأمور<sup>(٤)</sup> الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهان الأشرف من الأمور وهو<sup>(٥)</sup> الأمر الألهي : فإنه إن كان للأشرف في هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق ، بل الشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا في المبادئ ، فيجب أن يعتبر أيضا في المسائل : فيكون إنما يجب في المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفائز بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهي لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشيء . ولا يجب أن يصنف الرجل العالمى إلى ما يَفْزَعُ إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود في نفس الأمور . فلنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولنصر إلى غرضنا في تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضا ذاتية لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس<sup>(٥)</sup> ذات الشيء : فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للثلاث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان<sup>(٦)</sup> الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذى يقابله خصوصا : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحناء ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشيء عن موجبة أو سالبة .

فإذا اجتمع في هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين ، وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه<sup>(٧)</sup> ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لما كانت ذاتية له بوجه : إذ<sup>(٨)</sup> كانت لا تتعلق بذاته<sup>(٩)</sup> ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء تقوم بها . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلها ، بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها . فاما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التى

- |                   |               |                     |
|-------------------|---------------|---------------------|
| (١) س + أيضا .    | (٢) س ساقطه . | (٣-٢) م ساقط .      |
| (٤) س وهى .       | (٥) س بجنس .  | (٦) س إذا .         |
| (٧) م كآب جنسية . | (٨) س إذا .   | (٩) س + ولا بذات ما |

تقتضيها ذاته ، واختصت بجنسه ولزمته مطلقا ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضا ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة في موضوع موضوع<sup>(١)</sup> للصناعات — لست أعني في موضوع موضوع للسائل ، أعني<sup>(٢)</sup> التي وجودها أن تكون فيه — هي<sup>(٣)</sup> التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فإنها وإن كانت لازمة فهي خارجة عن أن تفيد الموضوع أثرا من الآثار المطلوبة له . وكيف وهي أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد في الموضوع ، وهي<sup>(٤)</sup> توجد خارجة عنه . فإن أخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا في حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنها إن أخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . وإنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أو لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان . وإن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة — من حيث هو موضوع الصناعة — إذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية وإما كلية . والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض<sup>(٥)</sup> له من جهة ما هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا ، بل دخل كل علم في كل علم ، وعبار النظر ليس في موضوع مخصص ، بل في الوجود المطلق ، فكان<sup>(٦)</sup> العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علما على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد . فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر في العدد أيضا من جهة ما هو كم : أو كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم ، لكان الموضوع لهما «الكم» لا العدد والمقدار . وإن كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار . وإذا كان له أيضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صارا علما واحدا . وكذلك إن كان

(٣) الجملة خبر إن .  
(٦) من كان بدون انما .

(١) أي موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) من ساقطة .  
(٤) م ك آب وهذه هي . (٥) من يبحث .

هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر في الشيء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود ، كان له أن ينظر فيما يعرض للوجود من حيث هو موجود ، فكان<sup>(١)</sup> الحساب لا يفارق الفلاسفة الأولى .

فكذلك<sup>(٢)</sup> إذا كان موضوع صناعة ماجزئية — ولتكن الطب — أمرا — وليكن بدن الإنسان — وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان — مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة — فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم — لكان الطب هو عين<sup>(٣)</sup> العلم الطبيعي الكلي ، ولم يكن علما جزئيا ، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة ، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتحير فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا للإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا<sup>(٤)</sup> هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص<sup>(٥)</sup> نسبة فقط ، بل تخصيص<sup>(٥)</sup> لأمر خاص ، لذلك الخصاص تخصصت النسبة . فبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شيء من هذا في علم ما<sup>(٦)</sup> — وإن كان من مقدمات صادقة — فإنما يكون بيانا على سبيل العرض : لأن في مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريبا أو الأكبر . فإن كان<sup>(٧)</sup> الأوسط أمرا غريبا من هذا الموضوع ، فيكون مناسبا لموضوع آخر وللعلم الكلي ، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسبا ، لكن حمل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه — وإلا لكان الأكبر<sup>(١٩٩)</sup> مناسبا ، ولا يكون أيضا لأجل شيء داخل معه ، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه وبين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذي تبين به حين لم يؤخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها ، ولا مقدمة يجرى أمرها على أنها مبدأ لعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض .

(١) م. كان .

(٢) م. فذلك .

(٥-٥) م. ساقط .

(٣) م. كالب غير .

(٦) م. ساقطة .

(٤) م. سواد .

(٧) م. ساقطة .



وقد ظن بعضهم أن السبب في ألا يستعمل في البراهين وسط من عرض غريب — وإن كان ذلك لازما — أنه لا يكون علة<sup>(١)</sup> ذاتية للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان ”برهان لم“ . وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في ”برهان لم“ حتى إذا لم يكن للشيء<sup>(٢)</sup> ”برهان لم“ لم ينظر فيه في هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب ، فصار ذلك جدليا أو مغالطيا أو غير ذلك . فإنه ليس يصير القياس بأن ينتج<sup>(٣)</sup> شيئا صادقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة ، جدليا<sup>(٤)</sup> ولا مغالطيا ولا شيئا حقه أن يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإلزام فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإلزام . فيكون العارض<sup>(٥)</sup> الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ، ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطا بقول من يقول إن ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه<sup>(٦)</sup> يوجب<sup>(٧)</sup> ألا يكون له يقين بالبارئ جل ذكره<sup>(٨)</sup> إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف<sup>(٩)</sup> بأنه ضائع السعى في طلب العلم ، إذ هو فاقد للشيء<sup>(١٠)</sup> الذي يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبارئ تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة في تزيف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطا كان الأكبر إمامساويا له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمرا غريبا عن موضوع<sup>(١١)</sup> الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة . وذلك أن مساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا ، فضلا عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضا ذاتيا<sup>(١٢)</sup> وكان الأوسط عرضا غريبا أعم منه ، دل كما تدل العلامات التي هي أعم وجودا ، وعلى ما قيل في الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بيانا إن وقع حقا فلأنما يقع حقا على سبيل العرض .

- |                  |                 |                        |
|------------------|-----------------|------------------------|
| (١) م عليه .     | (٢) م الشيء .   | (٣) أى بإنتاجه .       |
| (٤) خبر ليس .    | (٥) م العارضى . | (٨) جل ذكره ساقطة عن م |
| (٦) م فإنه .     | (٧) م يجب .     | (١١) م موضع .          |
| (٩) م فيعترف .   | (١٠) م الشيء .  |                        |
| (١٢) م لاذاتيا . |                 |                        |



## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى "الأولى" وتتميم القول في "الذاتى"

وقد كان المقول على الكل في "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان . وكان المقول على الكل في "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور . ثم قد يختلف في "كتاب البرهان" المفهوم من « المقول على الكل » ، ومن "الكل" ، فإن "الكل" في "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد في كل<sup>(٢)</sup> زمان وأولا . فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة<sup>(٣)</sup> . وكل واحد من نوعى الذاتى<sup>(٤)</sup> قد<sup>(٥)</sup> يقال أولا ، وقد يقال غير أول . فإذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم<sup>(٦)</sup> فإنما يكون<sup>(٧)</sup> أوليا له إذا كان لا يحمل أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه . فإنما<sup>(٨)</sup> إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس<sup>(٩)</sup> أوليا للإنسان : لأن الجسم يحمل على الحيوان فيكون حملا على الحيوان قبل حملة على الإنسان . فلا يتوقف حملة على الحيوان أن يكون محمولا على الإنسان . ولا يحمل على الإنسان إلا وقد حمل على الحيوان . والشيء الذى يكون لشيء ولم يكن لآخر<sup>(١٠)</sup> ، لا يكون للآخر إلا وقد كان له ، فهو للشيء أولا وقبل كونه للآخر .

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبل ، وجدتها<sup>(١١)</sup> تدخل في هذه الخاصية — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك .

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا ، وعلى الموضوع ثانيا . وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوى الساقين فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين" فإن<sup>(١٢)</sup> ذلك مما<sup>(١٣)</sup> يوجد لغير متساوى الساقين من المثلثات . فهو إذن للثلاث أولا ، ولمتساوى الساقين

- |                    |                  |
|--------------------|------------------|
| (١) م كتاب ساقطة . | (٢) م الذاتية .  |
| (٣) م ساقطة .      | (٤) م ثلاث .     |
| (٦) م ساقطة .      | (٥) م الذات .    |
| (٩) م فأما .       | (٧) م العام .    |
| (١٢) م وجدته .     | (٨) م يمكن .     |
|                    | (١٠) م لا يكون . |
|                    | (١١) م الآخر .   |
|                    | (١٣) م كان .     |
|                    | (١٤) م عما قد .  |

ثانيا. وهذا الصنف<sup>(١)</sup> الأول ربما كان المحمول أولا فيه<sup>(٢)</sup> أعم من الموضوع ، كالجسم للحيوان في المثال الأول ، والحيوان للإنسان . وربما كان مساويا مثل مساواة الزوايا لقائمتين — للثالث . وهذا ربما كان داخلا في المادية كما في المثال الأول ، وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثاني.

ويموز أن يكون الموضوع الذي يعرض له العارض أولا مقوماً<sup>(٣)</sup> لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانيا : مثل الثالث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولا . وأما متساوى<sup>(٤)</sup> الساقين وإنما يعرض له ذلك ثانيا ، فيكون عارضا أولا بلجنسه ، وعارضا ثانيا له . وجنسه يقومه .

ويمكن أن يكون عارضا أولا لعارض للموضوع<sup>(٥)</sup> : مثل الزمان فإنه أولا للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون<sup>(٦)</sup> هذه الأولية معتبرة في هذا الموضع ، بل تكون الأولية في هذا الموضع هي ألا يكون الشيء محمولا على أعم من الذي قيل إنه له أولا وإن كان محمولا عليه بتوسط مساو<sup>(٧)</sup> . فكل برهان يقوم على حمل شيء على شيء غير أول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ، بل في الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بين أن كل مثلث متساوي الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوي الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا<sup>(٩)</sup> العارض للثالث وبين الثالث وسائط وحدودا مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه<sup>(١٠)</sup> أولا .

وأما ما كان<sup>(١١)</sup> ليس محمولا على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء ، بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات أنواع الشيء ، أو من

(١) من ساقطة .

(٢) من المتساوي .

(٣) خبر يكون .

(٤) من فيه أولا .

(٥) من ساقطة .

(٦) من ساقطة .

(٧) أى إذا كان محمولا بتوسط مسار للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضا محمول حملا أوليا بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) "غير أول" صفة لكلمة "حمل" . لا لكلمة شيء : أى حمل غير أول .

(٩) من ساقطة .

(١٠) من لادناه .

(١١) من ساقطة .

جملة الأعراض الخاصة الذاتية للشيء . لكن إنما يحمل على كلية الموضوع <sup>(١)</sup> بسبيل <sup>(٢)</sup> التقابل على ما قلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا تحتها ألبته : فتكون فصولا أولية للأنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس من جهة أنها <sup>(٣)</sup> تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وأما القسم الثاني فهي العوارض الخاصة <sup>(٤)</sup> للجنس ما التي لا تتمه ، ولا يحتاج أن يصير الجنس نوعا ما <sup>(٥)</sup> معينا فيتهيا حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لا يحتاج في أن يكون متحركا وساكننا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج في أن يكون ضحاكا إلى أن يصير أولا حيوانا بل إنسانا .

فقد قانا في كيفية أولية كل صنف من الذاتيات .

وأعلم أنه فرق بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة محمولها" <sup>(٦)</sup> أولى : لأن المقدمة الأولية هي التي لا تحتاج أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق وأما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج إلى وسائط . فالمحمول إنما يكون كليا في "كتاب البرهان" إذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل <sup>(٧)</sup> زمان ، أوليا <sup>(٨)</sup> . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص <sup>(٩)</sup> بالنوع الذي وجد له ، فهو ذاتي للنوع بأن جنسه يؤخذ في حده <sup>(١٠)</sup> ذلك العارض ، وذاتي للجنس بأن نفسه يؤخذ في حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج <sup>(١١)</sup> الزوج كما أنه عرض ذاتي وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا لا <sup>(١٢)</sup> للموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج — وهو المنقسم — ليس عرضا ذاتيا للعدد لأنه يوجد في المقادير ؛ ولكنه ذاتي للجنس العدد وهو الكم .

(١) من الشيء الموضوع . (٢) من بسبب . (٣) من ما .

(٤) من فهي من العوارض الخاصة . (٥) من ساقطة . (٦) من مجهولها .

(٧) م ساقطة . (٨) خبر كان . (٩) من بخاص .

(١٠) من حد بدون الهاء . (١١) م ٦ من إن زوج . (١٢) م ساقطة .

وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ولم<sup>(١)</sup> يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب أن يكون لا محالة ذاتيا لجنس الموضوع أو ما يقوم مقامه . وأما في غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل أن التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنعم ، وأجناسها ليست أعراضا ذاتية لأجناس النعم ، بل ربما وقعت في الكم .

فقد عرفت الكلى الأولى الخاص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك<sup>(٢)</sup> من ذلك أن تعلم أن من المحمولات الأولية المقومة لماهية الشيء ماهي<sup>(٣)</sup> خاصة كالحدود وبعض الفصول [ ٩٩ ب ] كالحساس للحيوان ، ومنها ماهي<sup>(٣)</sup> غير خاصة ، وإن كانت أولية<sup>(٤)</sup> ، كالحس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركا للإنسان والمملوك .

والجنس أولى غير خاص ، والحد أولى خاص . وأما المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة<sup>(٥)</sup> كحال زوايا المثلث للمثلث ، ومنها أولية غير خاصة<sup>(٥)</sup> مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين<sup>(٦)</sup> لقائمتين : فإنه أولى للخط الواقع على خطين المصير زاويتيها<sup>(٧)</sup> المتبادلتين متساويتين ، وللخط<sup>(٨)</sup> الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة<sup>(٩)</sup> ، ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فإن صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ بها<sup>(١٠)</sup> الخط الواقع على خطين ، الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين<sup>(١١)</sup> ، والآخر الجاعل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا<sup>(١٢)</sup> لم يكن جنسا ، وفصله ، أوليان<sup>(١٣)</sup> للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا في الفصول المساوية .

(٣) من هو .

(٢) من ساقطة .

(١) من ثم لم .

(٥) من خاصة .

(٤) من كان أوليا .

(٦) في المخطوطات الثلاث مساوية . (٧) من زاويتيها .

(٨) معناها : وهي أولية أيضا للخط الواقع الخ .

(٩) من المصير الزاوية كالخارجة والداخلة والمقابلة وهو حفظ .

(١٢) من إذ .

(١١) من متساوية .

(١٠) من بدلها .

(١٣) أوليان خبر أن .



واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بجمل أولى : فإن الأوسط إذا كان أعم من الأصغر في القياس الكلى<sup>(١)</sup> . وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حمله على الأصغر أولا، بل يكون البرهان حمله عليه أول برهان<sup>(٢)</sup> ، ولكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا ، كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما في هذا المثال ، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للمثلث ومساوية له ، وقد يكون غير خاص وذاتيا ، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتي لمضروب الفرد في الزوج ، ولكن غير خاص<sup>(٣)</sup> . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتي فلأن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ في حده . والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا ، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق . وأما المساوي فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساو للمثلث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما<sup>(٤)</sup> العرض الخاص فيكون<sup>(٥)</sup> : إما الخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا به قبل ، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه ، لأنه يوجد في بعض العدد ، وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا<sup>(٦)</sup> فإنه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا ، وأنواع<sup>(٧)</sup> أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هي<sup>(٨)</sup> بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة<sup>(٩)</sup> أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية ، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا . ومنها ما يشبه أجناسا<sup>(١٠)</sup> وأنواعا وليست ، وهي المعاني التي تقال على كثير

(١) من ساقطة .

(٢) م ٦ ب برهان أول .

(٣) من ساقطة .

(٤) من ساقطة .

(٥) من قد يكون .

(٦) من متقابلا .

(٧) ب ٦ م أنواعا .

(٨) من هو .

(٩) من أجناس أو أنواع متوسطة .

(١٠) من ساقطة .

ولكن لا بالسوية ، وهي لوازم غير داخلية في ماهية الأشياء الداخلة في المقولات مثل <sup>(١)</sup> الوجود والوحدة ، وهما شبيهان <sup>(٢)</sup> من جهة للأجناس <sup>(٣)</sup> العالية . ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها في ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل ، والعلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأشياء من الواحد والموجود وكلاهما <sup>(٤)</sup> لها .

هذا : ونعود فنقول : قد كنا <sup>(٥)</sup> بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكنا بينا أنهما غير خاصيتين بالعدد . ثم كل عدد إما <sup>(٦)</sup> أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم <sup>(٧)</sup> العدد إليهما قسمة مستوفاة . وأيضا فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد <sup>(٨)</sup> قسمة مستوفاة . ولكن قسمة العدد إلى المساوي وغير المساوي ليست قسمة أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضا جنس العدد ينقسم كذلك : فإن كل كم إما مساو وإما غير مساو . فإذا كانت القسمة الأولية بهما للجنس <sup>(٩)</sup> العدد . وأما القسمة إلى <sup>(١٠)</sup> الزوج والفرد فهي للعدد قسمة <sup>(١١)</sup> أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما <sup>(١٢)</sup> قسمة مستوفاة . فلا نقول <sup>(١٣)</sup> كل كم إما زوج وإما فرد <sup>(١٤)</sup> .

ونقول إن القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد <sup>(١٥)</sup> تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما منحنٍ ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو ساجد ومنه ماش <sup>(١٦)</sup> ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة <sup>(١٧)</sup> في الأولية على ما بينا ، وإن كان نسبة الأولية في كل آخر <sup>(١٨)</sup> ، وإما أن تكون بعوارض هي للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل كم إما مساو وإما غير مساو ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها

(١) س وهو مثل . (٢) س شبيهان . (٣) م الأجناس .

(٤) م الوار ساقطة . (٥) س ساقطة . (٦) س إما .

(٧) م ك ب فيقسم . (٨) س وإلى الفرد . (٩) م الجنس .

(١٠) م ساقطة . (١١) م ك ب وقسمة . (١٢) س بها .

(١٣) س يكون . (١٤) س زوجا وإما فردا . (١٥) م وقد .

(١٦) س ما هو ماش وكذا في الباقي . (١٧) س مختلفة .

(١٨) لعله يقصد في كل حالة مختلفة على حدة .

أولية — وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صار نوعا بعينه : مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا، بل ما لم يصر العدد نوعا <sup>(١)</sup> معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض لأنواع بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس في أن يعرض شيء من هذه العوارض . فهي من جهة القسمة أولية للجنس ، وأما بذاتها فليست أولية له .

والقانون في تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد ما أو جسم <sup>(٢)</sup> ما . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران في حالين، فعروضهما أولى . وعند <sup>(٣)</sup> هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا ما يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمانية كافية لأن نتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى حقوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية في أن نتصورها قد عرض لها <sup>(٤)</sup> واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها في الذهن فصل إذا ألحقته بها تبيين <sup>(٥)</sup> لك حينئذ أن يلحقها ذلك العارض .

وقد يكون من أنحاء القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أول <sup>(٦)</sup> له ، بل هو أول <sup>(٧)</sup> لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد وإما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج وإما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التي تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التي انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للنوع <sup>(٨)</sup> ، على أقسام ثلاثة : إما <sup>(٩)</sup> أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخصوصا بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه مساوية للباقيتين أو زاوية <sup>(١٠)</sup> منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، وإما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

(١) من صافطة .

(٢) من عددا ما أو جسما ما .

(٣) من عند بدون الواو .

(٤) من له .

(٥) من تيسر .

(٦) م غير واضحة .

(٧) من أولى .

(٨) من بالنوع .

(٩) من وإما .

(١٠) من وإما أن تكون زاوية منه .

أعظم <sup>(١)</sup> من الثالثة . فالأول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية ، والثاني عارض خاص بمثلج الزاوية ، والثالث عارض خاص بمجاد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل حيوان إما مشاء وإما ساجح وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما <sup>(٢)</sup> أن يكون بعضا أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولى غير خاص .

ونقول إن السبب في أنه لم قيل إن <sup>(٣)</sup> الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا بنوعين أو فصلين مقسمين ، ظاهر <sup>(٤)</sup> : وهو أن النوع من العدد يعرف بمباغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمتساويين أو <sup>(٥)</sup> ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهى مباغه ، لا تقتضى أن يكون بيئا له الانقسام بمتساويين ومقابله .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف <sup>(٦)</sup> يمكن أن يكون عارضا لازما له <sup>(٦)</sup> ، وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية <sup>(٧)</sup> .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١٠٠) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له <sup>(٨)</sup> ، وكانت <sup>(٩)</sup> الذاتيات ليست المحمولات التى تلزم فى كل وقت ، بل التى <sup>(١٠)</sup> لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتى له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا <sup>(١١)</sup> يكون أحضر فى الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

(٣) من فيا قيل من .

(٢) م ساقطة .

(١) م أم .

(٥) م و .

(٤) خير إن .

(٧) م وكذلك ساقطة .

(٦-٦) م ساقطة .

(٩) م وذلك .

(٨) م ولا يفهم هوله .

(١١) م أو .

(١٠) م الذى .



الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف وخمسمائة ، أمكن أن نشك فلا ندرى في أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين وتتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد ما يُعرف ذلك فيه بسرعة أو كأنه في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية، فإنما نحكم بسرعة أنه زوج<sup>(١)</sup> لا لأجل أنه ذاتي للأربعة والثمانية — ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه منتصف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذا لم يسر بيان<sup>(٢)</sup> كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التتصف .

وها هنا وجوه أخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتي لأصناف العدد لا يحتاج إلى التطويل بها . فإذا<sup>(٣)</sup> كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين — لأن الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع — فبقى أن يكون كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا<sup>(٥)</sup> خاصا بالقياس إلى العدد .

---

(١) من فإنا نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم به بسرعة : فنقول لمثل الأربعة إنه زوج الخ .

(٢) أى ظهور ووضوح . (٣) من فإذا .

(٤) من ساقطة . (٥) من غيره .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

قيل في التعليم الأول إنا ربما أعطينا الكلى الأولى<sup>(٢)</sup> ويطن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا أنا أعطيناه . والأسباب في ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطينا ويطن أنا لم نعطه ، مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا ، وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا ، وإن الأرض في وسط الكل . فإن هذه العوارض تكون مقولة على الكل أولية ويطن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

والسبب في ذلك أن هذه الأشياء في الوجود مفردة وطبائعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود ، فيظن أن محولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية ، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما<sup>(٤)</sup> وجوهر ما . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما<sup>(٥)</sup> لم يقم عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشيء أو نحكم عليها بشيء لو<sup>(٦)</sup> كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين ، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين ، وإن اتفق أن قيلت<sup>(٧)</sup> في الحال على واحد مثل بيت مسجع ، وكما يحكى من أمر طائر يقال له<sup>(٨)</sup> قفنس<sup>(٩)</sup> حتى يقال إنه

(١) من الفصل الرابع في أنا كيف نعطي الكلى والأولى ويطن أنا لم نعطه .

(٢) أي أعطينا الحكم الكلى الأولى مقدمة في برهان أو نتيجة له .

(٤) من ساقطة .

(٣) أي التعليم الأول .

(٦) من حتى لو وهو أوضح . (٧) في المخطوطات الثلاثة قيل .

(٥) ب ما .

(٩) لعله تحريف لكلمة قفنس باسم الطائر الخرافى .

(٨) من لها .

يكون في العالم واحد <sup>(١)</sup> فإذا بطل حدث من جيفته أو <sup>(٢)</sup> رماد جيفته مثله <sup>(٣)</sup> آخر . ويقال  
”كلية“ لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له في الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن  
بمجرد تصور العقل له لا يمنع أن يكون فيه شركة ، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم  
إليه ويدل على أنه لا يوجد إلا واحدا أبدا . وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور أنها واحدة  
بالعدد شيئا واحدا ، بل تصورها شيء غير مانع وحده عن <sup>(٤)</sup> أن يقال في العقل على كثيرين .  
ولكن معنى آخر وراء تصور هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئي المقابل له فهو الذي نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد  
بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لا في الوجود ولا في التوهم — فضلا  
عن العقل — أمرا مشتركا فيه .

فالطبائع الكلية يقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل  
لا يمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصور معني آخر . وليس هذا نفس الطبيعة  
كالحيوانية ، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة .  
ولأنما يشترط هذا وينبئ عليه حتى لا يظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي <sup>(٥)</sup> هو اعتبار  
غير اعتبار الطبيعة ؛ بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط .

فهذا هو الذي ينبغي أن نجعله <sup>(٥)</sup> الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات . ويجب  
أن نتذكر ما سمعته من هذا المعنى في مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا  
عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد  
وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه . وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه  
كلى ومقدمته كلية .

(١) من واحدا .

(٢-٢) ساقطة في م .

(٣) من ساقطة

(٥) من مجهول

(٤) م بالذی .

ولا تسئل (١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر (٢) كذلك (٣) .  
فإذا قلت إن الشمس كذا وحكمت على الشمس من جهة ما هي شمس ، فقد حكمت على كل  
شمس لو كانت (٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شمس كثيرة فيمنع أن يشترك في حكمك الكلى  
كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتي أولى (٥) ؛ وعلى هذه الشمس  
غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثاني من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهي (٦) كأنها عكس هذه الأولى  
في الوجهين جميعا . أحدهما في أنه لم يضع المقول على الكل فظن (٧) أنه وضع . وكان هناك  
وضع فظن أنه لم يضع . والثاني أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما (٨)  
حسب أنه كلى ولم يكن في الحقيقة كليا إذ كان قد فاتته أنه أولى ؛ وكان هناك (٩) حكم على  
واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا (١٠) كما يقول القائل (١١) إن التوازي أولى لخطين يقع  
عليهما خط فيعجل كل زاوية داخلية من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لا يخلو شيء من خطين  
بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية  
فائت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين  
لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازي يكون محمولا على الخطين . وهذا (١٢) الخطان وذالك  
الخطان يعمهما شيء التوازي موجود له أولا . وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير  
الداخلتين من جهة واحدة معادلتين (١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهي شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما  
الضرورة فإذا كان الشيء الكلى العام لأنواع مختلفة لا اسم له . فيبين الحكم في كل واحد من أنواعه  
التي لها (١٤) أسماء ببيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشيء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

- 
- (١) من ولا تبال . ب تبال . (٢) ب الأخير . (٣) من لذلك .  
(٤) أى كل شمس اقترض وجودها . (٥) من + بل كلى . (٦) من ساقطة .  
(٧) من وظن . (٨) من وكان الحكم على ما .  
(٩) أى في الحالة الأولى ؟  
(١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهي الحالة التي فيها وضع للمقول على الكل وظن أنه لم يوضع .  
(١١) من قائل . (١٢) من فهذان . (١٣) من معادلتين معا .  
(١٤) م ك ب التي هي .



أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم منا عليه كلى . مثاله أن يبرهن في المقادير أن المقادير المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ؛ ويبرهن أيضا في الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة <sup>(١)</sup> وقد يبرهن في كل واحد منها <sup>(٢)</sup> يبرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منهما . بل هو أولى ليكل كم <sup>(٣)</sup> إلا أن اسم الكم لا يوضع في <sup>(٤)</sup> صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه <sup>(٥)</sup> . أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعه الهندسة يوضع فيها المقدار <sup>(٦)</sup> على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكان اسم الكم معدوم <sup>(٧)</sup> بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس في إحدى <sup>(٨)</sup> الصناعتين للمعنى العام اسم . فيظن <sup>(٩)</sup> في كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته <sup>(١٠)</sup> وهو في الحقيقة <sup>(١١)</sup> أولى لجنس موضوعي الصناعتين . وكذلك هذا [ ١٠٠ ب ] التبدل <sup>(١٢)</sup> متقرر في الأزمان وفي النغم وفي الأقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذي يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ما قلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لا ينتصب بخذاء <sup>(١٣)</sup> الخيال لأنه جنسى <sup>(١٤)</sup> ، والنوعيات التي تحتها تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بخدائه ، ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل <sup>(١٥)</sup> ما كالتشكيلات <sup>(١٦)</sup> الهندسية .

وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسألة التبدل . فإن اسم الكم غير جائز في الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى <sup>(١٧)</sup> الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ إلى ٤ = ٦ إلى ١٢ ، كانت ٢ إلى ٦ = ٤ إلى ١٢ .

(٢) من يبرهن على كل واحد منها . (٣) من ما . (٤) من إلا في ؛ وهو خطأ .

(٥) من أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم في مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) من فكان اسم الكم معدوما . (٨) من أحد .

(٩) من ويظن . (١٠) من صناعة . (١١) من بالحقيقة .

(١٢) من كالتبدل . (١٣) من بخذاء . (١٤) من جنس .

(١٥) من بتخييل . (١٦) من كالأشكال . (١٧) من أحد .

من جهة حال الأضعاف، ويقوم على العدد من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد (١) من جهة تخصه، وصعب إقامته بنحو يعمهما (٢) جميعا. وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل (٣) الكم. ولهذا السبب يوضع للكم بحث (٤) ينحصر كما وضع لأنواعه، بل لم ينسب إلى المقدار — من جهة ما هو مقدار — مباحث كثيرة، بل خص أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة، إذ كانت نسبة الأحكام إلى (٥) النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخيل.

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط (٦) من قبل الضرورة؛ وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط: وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة في آحاد معنى عام كمثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها، فإن (٧) كان استوفائها كلها لم يحس باستيفائها كلها، فيبين في كل واحد (٨) منها أمرا يبرهان عام أو برهان (٩) خاص لكل واحد. وله أن يتبدى فيبين ذلك في المثلث المطلق لأنه (١٠) له أولا، إلا أن الغلط زاغ به عنه وتخص ابتداء نظره بالجزئيات. حينئذ كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطي، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة — أو غير متحقق استيفائها — إلى الكل. فإن هذا ليس مغالطة في الجدل، وهو مغالطة في البرهان: لأنه لا يلزم من وجود أى حكم كان في جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين (١١) على الكل. وأما الحكم الإقناعي الشبيه باليقين، فقد يجوز أن يحكم به. ولذلك (١٢) ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان: لأن هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه (١٣) للشئ الذي هو المثلث المطلق مالم يكن تيقن استيفاء (١٤) الأقسام التي يقن الذي لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذي الحكم له أولى وعليه كلى؟ وإذا لم يتبينه لذلك، حسب أن الحكم أولى لتلك الجزئيات، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب. ومن أراد ألا يضل في معرفة أن الحكم أولى، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يتمتعن أولية الحكم بأن يرفع

(٣) م ٦ م تخيل .

(٦) م ٦ م الغلط .

(٩) م برهان .

(١٢) م وكذلك

(٢) م يعمها .

(٥) م في .

(٨) م أحد .

(١١) م اليقيني .

(١٤) م باستيفاء .

(١) م ساقطة .

(٤) م ساقطة .

(٧) م أر إن .

(١٠) ب لأن له .

(١٣) م يبينه .

جملة المعاني إلا واحدا منها ؛ ويبدل ذلك الواحد دائما : فما إذا أثبت وبطلت البواقي ؛ ثبت الحكم ، وإذا <sup>(١)</sup> ارتفع وإن بقيت البواقي — لو أمكن ذلك — ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوي الساقين من نحاس ؛ وهو أيضا شكل . فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس ؛ وأثبت المثلث ؛ وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين <sup>(٢)</sup> ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل ، لم يبقى هذا الحكم . فمن جانب <sup>(٣)</sup> تساوي الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ؛ تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتحانين أن الحكم كلي للمثلث لاغير .

---

(١) من وإن .

(٢) من مساوية لقائمتين .

(٣) من جهة .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسباتها<sup>(٢)</sup>

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على<sup>(٣)</sup> مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسيط ما يجوز أن يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير : بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية<sup>(٤)</sup> على وجهين : أمور ضرورية<sup>(٥)</sup> في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أوضحنا قبل أنها<sup>(٥)</sup> لا تنفع في كسب العلم اليقيني ؛ وضرورية<sup>(٦)</sup> في الجوهر والطبيعة ، وهي الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره . وأما<sup>(٧)</sup> التي الموضوع داخل في حدها ، فالموضوع لها ضروري في الجوهر ، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم أيضا : إما على الإطلاق وإما على المقابلة . والتي على المقابلة ، فالأخوذ منها في البرهان ما كان ضروريا للزوم للنوع الواحد . فإن كان ممّا يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا في البرهان على الأمر الضروري من حيث ما هو ضروري .

وأما كيف نرتب هذه ليكون منها العلم اليقيني فننقله بعد .

قالوا : وكل قول ينتج به أمر ضروري وإس ضروريا<sup>(٨)</sup> فإن للعائد أن يقول إن الملزوم الذي وضعته ليس دائما الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لا يجب أن يكون دائم الوجود . فإن كان إبطال النتيجة المدعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن<sup>(٩)</sup> استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بالأ يكون فيها هذا المطعن .

(١) ممّا ساقطة .	(٢) من ومناسبتها .	(٣) من ساقطة .
(٤-٤) ساقط في م .	(٥) من أنه .	(٦) أي وأمور ضرورية .
(٧) من ساقطة .	(٨) أي وليس ذلك القول ضروريا .	(٩) ممّا ساقط فاذن .



فتبين من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادئ على أن تكون صادقة في نفسها، أو مقبولة :  
 أى معترفاً<sup>(١)</sup> بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة : أى يعترف بها كافة الناس وتراها ، من غير أن  
 تكون أولية المصدق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه في "كتاب الجدل"<sup>(٢)</sup> ، فقد يضلون  
 السبيل : فإن استعمال المقبولات والمشهورات وأمثالها في طلب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة :  
 إذ يمكن أن تكون كاذبة . وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر ، وكانت  
 خارجية غريبة ، لاتبين شيئاً من الجهة التى يمثلها يقع اليقين العلمى<sup>(٣)</sup> وإن كان يقع بها يقيناً  
 لأنها لاتدل على العلة : إذ العلة مناسبة للشيء . وإنما تعطى صدق النتيجة فقط<sup>(٤)</sup> ، لا ضرورة  
 صدقها أو<sup>(٥)</sup> لمية صدقها .

وليس كل حق مناسباً<sup>(٦)</sup> وخصوصاً إذا لم يكن ضرورياً : فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتى وغير  
 ضرورى للأصغر، فلا يخفى إما أن يكون الأكبر ضرورياً أو<sup>(٧)</sup> غير ضرورى . فإن لم يكن ضرورياً<sup>(٧)</sup>  
 كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غير ثابت ، فلم يكن يقيناً محضاً ، إلا أن يكون البرهان عليه  
 من جهة ما هو ممكن، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة . وإن كان ضرورياً فإنما هو ضرورى  
 فى نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه ، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير  
 ضرورى له . فحينئذ لا يبقى الشيء الذى كان عُلِمَ بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشيء موجود  
 فى نفسه . فإنا<sup>(٨)</sup> إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان ، فإذا لم يمش  
 بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى ، فلم ندر حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان . والأمور  
 فى نفسه باق .

فإن قال قائل<sup>(٩)</sup> إن هذا اليقين لا يزول وإن زال الحد الأوسط : لأن قولنا كل ماش حيوان  
 معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتاً ما فهو حيوان<sup>(١٠)</sup> دائماً — مادام ذاته الموضوع للشيء  
 موجودة — فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فهو حيوان<sup>(١٠)</sup> يقيناً وإن لم يمش — على ما علم فى "كتاب

(١) م ٦ ب ٦ س معترف . (٢) س باب . (٣) ب العلى .  
 (٤) س فقد . (٥) س ولا . (٦) أى مناسبة للنتيجة المطلوبة : ومعنى  
 مناسب للنتيجة أن يكون المحمول صادقا على جنس بعينه . قارن ٧١ ب ٢٣ ٦ ٧٤ ب ٢٥ ٦ ٧٥ ب ٣٥ من أرسطو .  
 (٧-٧) م ساقط . (٨) م قائما .  
 (٩) ب ساقطه . (١٠-١٠) س ساقط .

القياس “ ، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشى — ولو مشى وقتاً ما — ضرورى ، والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهانى ، لولا ذلك لم يفد اليقين . وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة “كتاب القياس“ ، لا على نحو ضرورة “كتاب البرهان“ — وهى (١) قولنا كل ماش بالضرورة حيوان (٢) — حقيقها أن كل شئ من شأنه أن يمشى فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرف بالعلة أن كل ما من شأنه أن يمشى فهو حيوان ، أو لم يكن عُرف بالعلة . فإن (٣) كان لم يعرف (٣) بالعلة والملية لم يكن اليقين ثابتاً حقيقياً . كلياً على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرف ، فإنما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشى يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية بالإنسان من وجه ، وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل فى الأبواب المتقدمة . فيكون إنما (١١٠١) صار هذا القول برهاناً لأن الأوسط فيه عرض ذاتى — وهو المشى .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عرفت باليقين يرجع بالمقدمتين فى القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا “كل واحد مما يمشى وقتاً ما فهو حيوان بالضرورة“ قوته قوة قولنا “كل ما من شأنه أن يمشى ويمكن أن يمشى ويصح أن يمشى فإنه حيوان بالضرورة“ . وقولنا “كل إنسان يمشى“ فإنه فى قوة قولنا “كل إنسان يصح أن يمشى“ ومتى صدق صدق هذا معه .

وإذا (٤) كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها ، وكان (٥) قولنا “كل ما شأنه أن يمشى فهو حيوان“ قولاً يقينا معلوما بعلمه ، وكان الأوسط عارضا ذاتياً للحدين باعتبارين ، كان القياس برهاناً ، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشى ويصح أن يمشى ، وكل ما أمكن أن يمشى وصح أن يمشى فهو حيوان . فلما كان القياس المذكور فى قوة هذا القياس ، أنتج يقينا وليس يضر فى ذلك ألا يكون (٦) هو هذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين ، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن فى قوته (٧) ذلك استحالة وقوع اليقين به (٨) .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٢) س + بهذا اليقين .

(١) س وهو .

(٥) س فكان .

(٤) س فإذا .

(٨) س ساقطة

(٦) س وليس يضر ذلك فى ألا يكون الخ . (٧) س قوة .

وكما أنه قد كان يمكن أن تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين<sup>(١)</sup> القياس بل من جهة<sup>(١)</sup> أنها كانت بذاتها صادقة ، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس ، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية ، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتيجتها ضرورية<sup>(٢)</sup> .

وكما أن هناك قد يُشكَّ متى أحسَّ بكذب المقدمات ، فلا ندري أن النتيجة<sup>(٣)</sup> صادقة أو كاذبة — وإن كانت صادقة في نفسها — ما لم يُعلم صدقها في نفسها بوجه آخر ، كذلك هاهنا نشك فلا ندري هل النتيجة ضرورية<sup>(٤)</sup> أو غير ضرورية<sup>(٤)</sup> ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تنتج كاذبة عن صواب ، كذلك هاهنا لا يمكن إنتاج غير ضرورية ونسبتها<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط ضروريان .

والمقدمات العرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . ولفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة<sup>(٦)</sup> : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول<sup>(٧)</sup> منتجا بالضرورة ، فإن<sup>(٨)</sup> لم ينتج ضروريا فإنه لا يعرَى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شيء وإن لم يكن يقينيا فإننا<sup>(٩)</sup> نجعل سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لم كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان : لأن الشيء إذا ثبت دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه أو<sup>(١٠)</sup> يكشف من كنهه لميته . والثاني إلزام الخصم والمخاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن ماخذ البرهان ، لأن البرهان

(١-١) س ساقط . (٢) ب ك س ضرورية . والظاهر أنها ضرورية أي ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها . (٤-٤) ساقط في س .

(٥) أي لا يمكن إنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية . (٦) ما ينتج بالضرورة أي ما تلزم

نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا . (٨) س وإن .

(٩) س فإنها . (١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم المقدمة ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون ضرورية على النحو المأخوذ في البرهان إلا أن تكون محولاتها ، مع ضرورتها ، ذاتية على أحد وجهي الذاتى : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هي إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية . وما سوى ذلك فهي إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم منها<sup>(١)</sup> لمية شئ<sup>\*</sup> ألبتة . فإذا<sup>(٢)</sup> كان الأوسط للأصغر ذاتيا ، والأكبر للأوسط ذاتيا ، لم يمكن أن ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراہين خاصة بالهندسة ، والعدييات بالعدد . ولم يدخل في<sup>(٣)</sup> شئ<sup>\*</sup> من العلوم بيان منقول<sup>(٤)</sup> أو بيان غريب إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

---

(١) من ساقطة .

(٢) من وإذا .

(٣) من ساقطة .

(٤) ب منقول .



## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها واقتران<sup>(٢)</sup> مبادئها ومسائلها  
في حدودها المحمولة

نقول<sup>(٣)</sup> إن لكل واحد من الصناعات — وخصوصا النظرية — مبادئ وموضوعات ومسائل . والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة : إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup> وإنما تبرهن في علم فوقها ، وإما لدنو شأنها<sup>(٦)</sup> عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو عوارضه ، وهي مشكوك فيها فيستبرأ<sup>(٧)</sup> حالها في ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه البرهان الأعراض الذاتية ، والذي لأجله ذلك<sup>(٨)</sup> هو الموضوع ، والذي منه ( هو ) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلمٍ تلم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي . وإما مباد عامة وهي على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا " كل شيء " إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب " ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا " الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية " : فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة<sup>(٩)</sup> وعلم اللغون وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

(٣) من وقول .

(٢) ب و اقتران .

(١) م ك ب ساقطة .

(٦) من منزلتها .

(٥) من فيه .

(٤) م تبرهن .

(٨) من ساقطة .

(٧) من فيستبرأ .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقديرًا<sup>(١)</sup> : فإن هذه الأشياء هي المساويات<sup>(٢)</sup> في الكميات وذواتها<sup>(٣)</sup> لا غير : فإن المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذوقكم إلا باشتراك<sup>(٤)</sup> .

والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة<sup>(٥)</sup> فهي المبادئ الخاصة بالصناعة — كانت محمولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به<sup>(٦)</sup> بل بجنسه ، مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ، وإن كان استعمالها في الصناعة ينحصر بها : لأن المساوى في الهندسة مساوى<sup>(٧)</sup> مقدار ، وفي العدد مساوى عدد ، وكلاهما خاص بالصناعة . والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخالق على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضاً خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر . ولكن إن كان شيء مما هو من الأعراض الذاتية محمولاً على موضوع العلم أو نوع موضوعه أو جزء موضوعه في المبادئ ، كانت المبادئ خاصة كقولنا " كل عدد زوج منقسم بمتساوين " ، فالمنقسم بمتساوين خاص بجنس موضوع الزوج . وإن قلنا " كل عدد ينقسم بمتساوين فهو زوج " ، كان<sup>(٨)</sup> المحمول خاصاً بنفس الموضوع . وأما<sup>(٩)</sup> إذا كان الموضوع في المبدأ خارجاً عن موضوع الصناعة أو أعم منه ، فهو مبدأ غير خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين : إما بالقوة وإما بالفعل . وإذا<sup>(١٠)</sup> استعملت بالقوة لم تستعمل<sup>(١١)</sup> على أنها مقدمة وجزء قياس ، بل استعملت<sup>(١٢)</sup> قوتها فقط فقليل<sup>(١٣)</sup> إن لم يكن كذا - فمقابله - وهو كذا - حق ، ولا يقال لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيك المغالطين والمناكرين . وإذا استعملت بالفعل خصصت<sup>(١٤)</sup> إما في جزءها معاً كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي " كل مقدار إما مشارك وإما مباين " . فقد خصصنا الشيء بالمقدار ، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما في الموضوع فكنتقلنا المقدمة العامة : وهي كقولنا<sup>(١٥)</sup> " كل الأشياء

(١) أى ماله مقدار أو كم .

(٢) س هي المساواة . (٣) م وذووها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م كاب الخاصة . (٦) س ساقطة . (٧) س مساو .

(٨) س وكان . (٩) س فأما .

(١٠) س فإذا استعملناها . (١١) س فهي لا تستعمل . (١٢) س بل إنما تستعمل .

(١٣) س حتى يقال . (١٤) س واستعملناها بالفعل هو أن تخصص . (١٥) س قولنا .

المساوية لشيء واحد متساوية“ إلى أن ” كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية “ .  
نخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار<sup>(١)</sup> الذى مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١.١ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون فى الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك فى شيء تتأحد به ، وذلك على وجوه :  
فإنها إما أن تشترك فى جنس هو الشيء المتحد به ، اشتراك الخط والسطح والجسم فى جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك فى مناسبة متصلة بينها<sup>(٢)</sup> اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثانى كنسبه الثانى<sup>(٣)</sup> إلى الثالث والثالث إلى الرابع . وإما أن تشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب — أعنى الأركان والمزاجات والأخلاط والأعضاء والقوى والأفعال — إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العلم الخلقى فى نسبتها إلى العادة<sup>(٤)</sup> . وإما أن تشترك فى مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأیضا فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . وإما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق ، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التى تلحقه من تلك الجهة مثل النظر فى عوارض الأكر المتحركة .

و”المسألة“ إما بسيطة محلية ؛ وإما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نوره فنقول :  
كل مسألة بسيطة فهى منقسمة إلى محمول وموضوع . فلتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع<sup>(٥)</sup> فى المسألة الخاصه بعلم ما إما أن يكون داخلا فى جملة موضوعه<sup>(٦)</sup> أو كائنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل فى جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

(١) س اعتبار . (٢) م كاب بينهما . (٣) س كاللانى .

(٤) س الخلق والعادة . (٥) فنقول إن الموضوع ساقط فى م .

(٦) أى موضوع ذلك العلم الخاص .



أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك في مسائل العلم الطبيعي؛ وإما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس في الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط<sup>(١)</sup> القاسر؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب؟ والكائنة من أعراضه: فإما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا: هل حركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتي لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة الشمسية مسخنة، أو عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا: هل الزمان بعد السكون؟ فإن الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم، أو عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا: هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض: فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ ألبتة.

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول: إن المحمول في المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية، لا التي هي مجهولة الالية<sup>(٢)</sup> وتطلب فيها الالية دون الإنية، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل، أو شيئاً مجتمعاً منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء يجب أن تكون بيئة الوجود للشيء إذا تحقق<sup>(٣)</sup> الشيء كما قد علمت؛ وإن كان يمكن في بعضها أن تبين بحد أوسط: لكن ليس كل بيان بحد أوسط فهو قياس؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه ما بحد أوسط، مثل<sup>(٤)</sup> أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه<sup>(٥)</sup>، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر، فيوسط بين الموضوع وبين المحمول. وليس مثل ذلك قياساً عند التحقيق: فإن القياس إنمّا يكون قياساً على الإثبات والإبانة إذا كان على خفي الثبات؛ ويكون قياساً على اللام إذا كان على خفي<sup>(٦)</sup> اللام. وقد يجتمعان وقد يفترقان. وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل، فهو مما يجوز أن يكون مطلوباً: لأن كون الشيء طبيعة ما وكونه جنساً ما أو فصلاً لشيء أمران مختلفان. فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما؛ ومن جهة أخرى، وبالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنمّا يُشكل في مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس. ولا يشكل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شأنه أن يكون جنساً أو فصل جنس إذا اعتبره اعتبار العموم.

(١) من أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة من أمّام كاب فقرآن الإنية . (٣) من حقق .

(٤) م كاب مثال . (٥) أي تعريف المحمول بالحد أو الرسم .



وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحمولات المقومة الذاتيات ببيان ما ، من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرِفَ بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أوله فعل أو انفعال ولم يكن عُرِفَ ذاته : مثل أنا نطلب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ، والجوهر جنس النفس . ولكن إنمّا نطلب هذا إذا لم تكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة إلى البدن وكال ما له ، وتصدر عنها الأفعال الحيوانية . وبالجملة إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كال كذا ومبدأ لكذا فقط ؛ فنكون بعد ما عرفنا<sup>(١)</sup> ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها<sup>(٢)</sup> ثم طلبنا حمل جنسها عليها . فإذا لم تكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل أمر آخر عاينها — ذلك الأمر جنس لذاتها — لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإننا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا<sup>(٣)</sup> أنه الموجود لا في موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة — فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة<sup>(٤)</sup> ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل<sup>(٥)</sup> متقوم دون الهيئة التي فيهما<sup>(٦)</sup> وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف<sup>(٧)</sup> بدلا ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل — عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتاج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتاج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة ، كانت محمولاتها من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتها من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن<sup>(٨)</sup> أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجري مجراها . وقد تكون محمولات الصنفين من الموضوعات

(١) أى لم نعرف . (٢) من وضعناها . (٣) م الواو ساقطة .  
(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أى لا تتقوم بدونها . (٥) أى كل قابل .  
(٦) في المخطوطات فيها . (٧) م يختلف . (٨) م ساقطة .

عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة<sup>(١)</sup> بالموجود<sup>(٢)</sup> . والمضادة أيضا إذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه<sup>(٣)</sup> . وإنما<sup>(٤)</sup> لا تكون محمولة في مسائل العلم الرياضي لأن موضوعات العلم الرياضي إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركاتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعي فهيأة للتغير<sup>(٥)</sup> بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو<sup>(٦)</sup> اللية دون الإنية فيصلح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته<sup>(٧)</sup> تكون للأصغر : كالمدرِك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل ما لم يصلح<sup>(٨)</sup> أن يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محمولا في المقدمات البرهانية ألبة سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها<sup>(٩)</sup> يجوز أن تكون محمولة على أنواعها في المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون<sup>(١٠)</sup> كما أن العرض يجوز أن يبدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يبدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فمن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول في جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء أو لجنسه أوضح منه للشيء ، جاز أن<sup>(١١)</sup> يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشيء ، أو المفصول بالعرض أعرف للشيء ، جاز أن يوسط هذا الأعرف . وأما أن يكون الأكبر مقوما

- |                     |                             |                |
|---------------------|-----------------------------|----------------|
| (١) م ك ب الخاصة .  | (٢) م الموجود .             | (٣) م بجنسه .  |
| (٤) م إنما .        | (٥) م للتغير .              |                |
| (٦) م هي .          | (٧) م وبسببه يكون وهو أدق . |                |
| (٨) لم ساقطه في م . | (٩) م ك ب فإنه .            | (١٠) م فيكون . |
| (١١) م جاز في .     |                             |                |

للأصغر فليس يقع إلا [١٠٢] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب<sup>(١)</sup> وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس — كما علمت — ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبته ، بل ما لم يخطر معناه بالبال ، ومعنى النوع بالبال ، ولم<sup>(٢)</sup> يراع ألبته النسبة بينهما في هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز<sup>(٣)</sup> أن يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا حمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبته<sup>(٤)</sup> . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال<sup>(٤)</sup> . فكيف إذا لم يخطر ألبته ؟

(١) ب كم طالب .

(٢) من ساقطه .

(٣) من فيجوز .

(٤-٤) ساقط من .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

### في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع<sup>(٢)</sup> . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة — مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة ، فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك — وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء . وهذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس ، والآخر أضيق كالنوع أو الأعراض الخاصة بالنوع . وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فلإما أن يكون العام فيه عموم<sup>(٣)</sup> للخاص عموم الجنس أو عموم الوازم مثل عموم الواحد والموجود<sup>(٤)</sup> . ولنؤخر الآن هذا القسم . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات إلى أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذي عموم<sup>(٥)</sup> فيه كالجنس لعرض النوع فمثل موضوع الطبيعى وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعى<sup>(٥)</sup> .

وهذا القسم نفسه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . ولكن يجعله علما تحته .

(٣) من ساقطة .

(٢) من + واحد .

(١) م ك ب ساقطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتى بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعى الجسم من حيث وقوعه في الحركة والسكون وموضوع الموسيقى التتم . والنتم عرض من أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأوتار وأعضاء الصوت .



والسبب في هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره في الأخص ، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا ، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواحقه ، مثل نظر الطبيب في بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحتته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي . بل علم موضوع تحتته (١) .

وإما أن يكون الشيء الذي صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرد صنفاء ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص وصنفاء ، لبحث أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحتته (٢) .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم . بل هو علم تحت ذلك العلم - أربعة :

أحدها أن يكون الشيء الذي صار به أخص عرضا من الأعراض الذاتية معينا ، فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي : فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر أيضا في بدن الإنسان . لكن (٣) الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الإنسان (٣) ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التي تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقرب به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة .

والقسم الثاني أن يكون الشيء الذي صار به أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ، ولكنه مع هيئته في ذات الموضوع ، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذي ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر في الكرات المتحركة فهو تحت النظر في الكرات إطلاقا ، والشيء الذي صار به الشيء أخص في هذا

المثال هو الحركة .

(٣-٣) ساقط في م .

واحدا ، ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر في الأكر المتحركة تحت<sup>(١)</sup> النظر في المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئته في<sup>(٢)</sup> ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط<sup>(٣)</sup> مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية . وهي لذلك ليست من الهندسة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العلمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنغم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعي . ومع ذلك فقد أخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها — وهو العدد — فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه<sup>(٤)</sup> بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . وإنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر في النغمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علمٌ تحته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله — أعني القسم الذي جعلنا مثاله<sup>(٥)</sup> الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

(١) من فإنه تحت . (٢) م هي .

(٣) يشير إلى الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر ، والخطوط في مخروط ما نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) من موضوعه في جملة . (٥) م نه .

فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب<sup>(١)</sup>

وأما الذى عمومه عموم الموجود والواحد<sup>(٢)</sup> فلا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التى تحته<sup>(٣)</sup> جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى . فلا العام يؤخذ حدا لخاص ولا بالعكس<sup>(٤)</sup> ؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه . ولأن الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات ، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض ، بل هو مبدأ لجميع الموجودات<sup>(٥)</sup> [١٠٢ ب] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود . ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كليا عاما . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأننا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ما ليس بيننا بنفسه ، فيجب أن يبين فى علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فننتهى لا محالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح فى هذا العلم . فلذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه<sup>(٦)</sup> إن كانت الدائرة موجودة فالمثلث الفلانى كذا ، أو المثلث الفلانى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى يبين وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن ما يتلوه موجود<sup>(٧)</sup> . فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى<sup>(٨)</sup> .

والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر ، وفى غاية النظر :

- 
- (١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب فى م ظاهر فيه خلط النسخ بين أسطر المخطوط .  
 (٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم ويقصد به العلم الأعلى .  
 (٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .  
 (٤) المقصود بالعام هنا "الموجود" أو "الواحد" اللذان هما فى موضوعات العلم الأعلى ، وبالخاص "المقدار" مثلا ، فلا "الموجود" يؤخذ فى حد المقدار ولا المقدار يؤخذ فى حد الموجود .  
 (٥) م ب أنه مثلا . (٦) أى قيم البرهان على وجود التالى .  
 (٧) من فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى .  
 (٨) (١٢)



أما في الموضوع فلأن الفلسفة الأولى إنما تنظر في العوارض الذاتية<sup>(١)</sup> للموجود والواحد ومبادئهما<sup>(٢)</sup> ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع — كان ذاتيا أو غير ذاتي — ولا<sup>(٣)</sup> يقتصرولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها . وهما<sup>(٤)</sup> أعم نظرا من العلوم<sup>(٥)</sup> الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان<sup>(٦)</sup> أو معوجا، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فمبدؤه من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة . وأما السوفسطائية فمبدؤه من المقدمات المشبهة بالذائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية في الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض في الإثبات والنفي المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للمدينة<sup>(٧)</sup> . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل . وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذي بحسب المعاملة فإن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السوفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفق في موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العالمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما<sup>(٨)</sup> أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب — وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العالمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها، مثل أن جسم العالم أو جرم الفلك

(١) من ساقطة .

(٤) أي الجدل والسوفسطائية .

(٣) من فلا .

(٢) من ومبادئها .

(٧) من إلى المدينة .

(٦) من كان مستقيما .

(٥) من العلوم وهو خطأ .

(٨) من ساقطة .



ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم <sup>(١)</sup> الطبيعي بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . وينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما <sup>(٢)</sup> . وإنيهما <sup>(٣)</sup> وإن اشتركا في البحث عن كرية <sup>(٤)</sup> فلك الجسم . فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التي يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة في أجزائه ، فتكون في بعضه زاوية ولا تكون في بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل صورة متشابهة <sup>(٥)</sup> . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعي <sup>(٦)</sup> إنما ينظر من جهة القوى التي فيه . والمهندس من جهة الكم الذي له . فيتفق <sup>(٧)</sup> في بعض المسائل أن يتفقا : لأن الموضوع واحد . وفي الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك في المبادئ وإما أن تشترك في الموضوعات وإما في المسائل . <sup>(٨)</sup> والمشاركة في المبادئ فلسنا نعني بها المشاركة في المبادئ العامة لكل <sup>(٩)</sup> علم ، بل المشاركة في المبادئ التي تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه . وإما أن يكون المبدأ للواحد منهما <sup>(١٠)</sup> أولا وللتاني بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان في هذا المبدأ . لكن الهندسة أعم موضوعا من علم المناظر . فذلك <sup>(١١)</sup> يكون لها <sup>(١٢)</sup> هذا المبدأ أولا . وبعدها <sup>(١٣)</sup> للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

(١) م العلم . (٢) س كم .

(٣) س إنيهما . (٤) س كونه .

(٥) س لأن القوة الواحدة إنما تفعل في مادة واحدة فعلا وهيئة متشابهة .

(٦) أي العالم الطبيعي . (٧) أي فيحدث . (٨) س وأما .

(٩) س ساقطة . (١٠) س منها . (١١) س ولذلك .

(١٢) س له . (١٣) س وبعده .

وإما أن يكون ماهو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفى الموضع وعين بالعموم والخصوص فيبين شىء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شىء في علم أسفل ويؤخذ<sup>(١)</sup> مبدأ للعلم<sup>(٢)</sup> الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا<sup>(٣)</sup> . وإما أن يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من ”كتاب الاسطقسات“ عديدة قد تبرهن عليها قبل في المقالات العديدة . وهذا لا يمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع أو في جنس موضوع .

وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا<sup>(٤)</sup> لموضوع واحد ، وإلا فلا شركة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع .

فإن الشركة الأولية الأصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهي ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعي ، والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شىء خاص وشىء يشارك فيه الآخر كالطب والأخلاق . وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا<sup>(٥)</sup> لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي .

وإذا تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم في نقل البرهان .

(١) س ٦ م يوجد كتاب غير منقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به في مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محمولة . والمراد أن يكون الشىء المراد إثباته هو بعينه في المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعي وعلم الفلك : والمسألة التي هي محل الاشتراك هي ”الفلك كروي“ . فكروى — وهي المطلوب محمول على موضوع واحد في العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .

## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات  
وكذلك تناول الحد

نقل<sup>(٢)</sup> البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء<sup>(٣)</sup> مأخوذا مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر، فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذلك العلم، أى يحال به على العلم. ويقال على وجه آخر وهو أى يكون<sup>(٤)</sup> شيء مأخوذا في علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس - وهى الحدود - صالحة للوقوع<sup>(٥)</sup> في العلمين، كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك. وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى في علم التأليف<sup>(٦)</sup> وإن كان الداعى إلى هذا لاشيء من<sup>(٧)</sup> نفس الأمور، بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد.

ونحن نعى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر. وبالجملة يجب<sup>(٨)</sup> أن يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في آثاره، إما على الإطلاق، وإما بوجه ما، وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر. فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص، فيكون العام يعطى العلة للخاص على ما سنوضحه بعد.

وأما إذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا في القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا مقوما<sup>(٩)</sup> أو شيئا من هذه المقومات، والأكبر<sup>(١٠)</sup> عارضا<sup>(١١)</sup>

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م قول إن قل الخ .

(٣) م أحدهما مثل أن يكون شيء، وفيقال ساقطة .

(٤) م تقرأ "والثاني مثل أن يكون" الخ . (٥) م الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيقى . (٧) م فى .

(٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشيء فينخصص به نوعا أو صنفا كما يقال الإنسان عارض للحيوان .

لذلك الجنس أو ذلك المقوم — [١١٠٣] وهو المأخذ الأول من مأخذ البرهانيات — أو كان [١١٠٣] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ؛ والأكبر عارضا ذاتيا لآخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوماله — وهو المأخذ الثاني من البرهانيات — ليس غيرهما على ما أوضحنا — كان نحو النظر في العالمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما غير برهاني في الآخر <sup>(١)</sup> ؛ أو يكون في كليهما غير برهاني : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق في أحد المأخذين علمان متباينا الموضوع أو متباينا نحو <sup>(٢)</sup> النظر في الموضوع . ولهذا السبب ليس للمهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ما حققناه فيجب أن نعلم <sup>(٣)</sup> أنه إنما ينقل <sup>(٤)</sup> البرهان من علم أعلى إلى علم تحته <sup>(٥)</sup> كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر ، والعديدية تستعمل في التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شيء من العلوم ينظر في الأعراض الغريبة ولا في الأعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقبح إذا استعملنا في <sup>(٦)</sup> الشكل والخط ؛ والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هي هي ، بل هي عوارض خارجية <sup>(٧)</sup> قد تعرض لأشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل في التعليم الأول <sup>(٨)</sup> : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير تغير الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك <sup>(٩)</sup> كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذي

(١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) من يعلم .

(٤) من ينتقل . (٥) من ساقطة . (٦) في ساقط في س .

(٧) من " فليست تعرض لها بما هي ، بل في عوارض غريبة خارجية الخ .

(٨) من ساقطة . (٩) من ساقطة .



بطريق العرض. وأما اليقين فإنما يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ، ثم عرض : واتفق أن دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ، ولا الشخص يقتضى دوامه تحته . فليس أحدهما يقتضى دوام النسبة مع الآخر . فإذا النسبة بينهما عارضة وقتا ما . والعلم إذن بالجزئى — أعنى الشخص — علم بالعرض . ولذلك إذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو فى الذاتيات : مثل أنه هل زيد حيوان ؟ فإنه إن مات أو فسد لم يكن حيوانا .

وقيل <sup>(١)</sup> فى التعليم الأول أيضا إنه إذا فرض <sup>(٢)</sup> على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية — وهى الصغرى — وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دائمة لكنت النتيجة دائمة ، فكان دائما يوصف الشخص الفاسد بالأبكر ولو بعد فساد . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تبقى وهذا <sup>(٣)</sup> الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية ؟ وإنما يبقى الكلى محمولا أياما ووقتا <sup>(٤)</sup> . ومحال أن يكون برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين . فإذا لا برهان على الفاسد . ولا قياس أيضا كليا ، بل قياسات فى وقت . وسنبين بعد أن كل حد فاما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجته <sup>(٥)</sup> — أو يكون برهانا متغيرا متقلبا ، وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذا لا برهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئا خارجا عن نوعه ، أو شيئا فى نوعه . فأما مفارقتها <sup>(٦)</sup> (الم) هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمور غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . ويمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لا ذاتى ، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإذا لا يجوز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حدا يكون له بما هو شخص أصلا ، لأنه إن ميز بقول <sup>(٧)</sup> كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه <sup>(٨)</sup> لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضا بالعرض مثل البرهان .

(٣) س ويكون هذا .

(٦) م مفارقة .

(٢) س عرض .

(٥) م ب نتيجة .

(٨) س التى تفرقه .

(١) س قيل .

(٤) س ساقطة .

(٧) م قول .

ولقائل أن يقول : إنكم قد أشرتكم في مقدمات البراهين أن تكون كلية لاحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات<sup>(١)</sup> البراهين ماهي جزئية — وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئي وإن لم يكن في شرف البرهان الكلي فإنه برهان يعطى اليقين والعلة ، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن في شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعلة في كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلي" يقال على وجهين : فيقال كلي لقياس الشخص المخصوص ؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلي ، سواء كان على كله أو بعضه أو مهملًا بعد أن يكون الموضوع كليًا . ويقال كلي لقياس الجزئي والمهمل ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلي وعلى كله .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلي . والبعض أيضا الذي يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينًا فإنه في الأكثر<sup>(٢)</sup> طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذي اشتراطناه في هذا الموضوع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل في التعليم الأول : ولأن<sup>(٣)</sup> الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد<sup>(٤)</sup> مثل كسوف القمر ، فخرى<sup>(٥)</sup> أن يشك شك أنه كيف وقع لها مع فسادها برهان واحد .

والجواب : أن كسوف القمر على<sup>(٥)</sup> الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة ، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية<sup>(٦)</sup> وكذلك الكسوف في وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصويره كسوفًا قمرًا في وقت حاله وصفته كذا يمنع<sup>(٧)</sup> عن أن يقال على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين<sup>(٨)</sup> .

(١) من المقدمات .

(٢) ب الأكبر .

(٣) من فلاُن .

(٤) من تحل .

(٥-٥) ساقط في س .

(٦) هكذا !

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان في الواقع ( في ظنهم ) لا يقال

إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

وعلى ماسلف لك <sup>(١)</sup> منا شرحه ، فإذا صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير ، لا لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة ، بل اتفق لفقدان أمور أخرى <sup>(٢)</sup> من خارج ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة ، والقمر إلا واحدا ، والعالم إلا واحدا ؛ وعرض للكسوف ماعرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه في وقت ما معين ، فإنما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما ، بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان وتكرر ، أو جوز الوهم وجوده معه <sup>(٣)</sup>

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات <sup>(٤)</sup> البرهان كلية لا تتبين إلا ببيان أن الفاسد لا يبقى به يقين ؛ فكيف صار القوم يثبتون <sup>(٥)</sup> أن الفاسد لا برهان عليه <sup>(٦)</sup> لأن مقدمات البرهان كلية ؟

فالجواب أن الغرض <sup>(٧)</sup> ليس ذلك ، ولكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ مقولا على الموضوع وليس دائما في كل واحد منه ، حتى لم يكن كليا بحسب الكلي في البرهان ، أعرض الحكم للشك والانتقاض <sup>(٨)</sup> إذ كان <sup>(٩)</sup> يتغير في البعض من الأعداد <sup>(١٠)</sup> ، والمتغير لا يقين به إذا أخذ مطلقا . كذلك حال الجزئي المتغير إذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما في كل وقت له ، فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير في البعض من الأزمنة ، والمتغير لا يقين به : فكأنه يقول : السبب الذي أوقع في الأمور العامة حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين عليها كلية ، وإلا منع اليقين ، موجود بعينه في الحكم على الشخصيات ، وذلك هو التغير وعدم الدوام ، فيكون الكلي موردا للبيئة <sup>(١١)</sup> على العلة ، لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

(١) س منالك .

(٢) أي لعدم توافر أسباب أخرى .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية ، والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمر الجزئية المشخصة . وفي المثال الذي ذكره لا يبرهن على كسوف الشمس أو للقمر بعينه ، بل على الكسوف على الإطلاق ، وهو زوال النور لتوسط حائل : وهذا معنى كلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين ، وإن كان في الواقع لا يقع إلا في حالة الشمس أو القمر .

(٤) س م + ولا يثبتونه .

(٥) م يفسون .

(٦) م المقدمات .

(٧) س إذا كان .

(٨) س والانتقاض .

(٩) م : العرض .

(١٠) يمكن أن تقرأ أيضا التنيه .

(١١) أي البعض من حالات وجوده .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون  
اختلاف العالين في إعطاء اللم والآن

قيل في التعليم<sup>(٢)</sup> الأول إنه يجب ألا يقتصر<sup>(٣)</sup> في إقامة [ ١٠٣ ب ] البرهان على أن تكون  
المقدمات صادقة<sup>(٤)</sup> ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون  
مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه  
مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذي أورده بروسن<sup>(٥)</sup> على تريع الدائرة مأخوذا من مقدمات<sup>(٦)</sup>  
صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسي : لأن مقدماته غير  
مناسبة . فبيانها كما علمت بالعرض ؛ والعرض في هذا التريع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل<sup>(٧)</sup>  
مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن  
يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، ولجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا  
للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر<sup>(٨)</sup> الدائرة . فبين بروسن غرضه<sup>(٩)</sup> ذلك بأن قال :  
إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل  
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا  
هو أكبر من كل مستقيم خطوط<sup>(١٠)</sup> يقع فيها<sup>(١١)</sup> ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع  
خارجا عنها . فقد وجد أيضا<sup>(١٢)</sup> شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

(١) م و ب : ساقطة .

(٢) م : تعليم . (٣) م : أن يقتصر . (٤) م : + فقط .

(٥) Bryson : م : بروسن . راجع ما أورده برايسون في تريع الدائرة في أناطوطيقا

الثانية ٧٥ ب ٤٠ وسوفسطيقا ١٧١ ب ١٦ ، ١٧٢ ، ٤

(٦) م : مقدمة . (٧) م : للشكل .

(٨) ب : بالحاء المهملة والذال المعجمة . م : بدون فقط . (٩) م : ساقطة .

(١٠) م : الخطوط . (١١) م : يقع فيه . (١٢) م : ساقطة .



وقيل في التعاليم الأول<sup>(١)</sup> قول مجمل : وهو أن هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة<sup>(٢)</sup> الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس — أى مشتركة في الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس<sup>(٣)</sup> لاعلى الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع في قوة كلامه « أن الأشكال التي هي أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التي في الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هي أشياء متساوية » — أى<sup>(٤)</sup> كاللدايرة — وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور<sup>(٥)</sup> . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد وبالأزمنة وغير ذلك . فذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهي خاصة بجنس المقادير — أعنى الكم . والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كم إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولاً للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعلها خاصيتين بأحد الموضوعين قيل في المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل في الأعداد إن الكل أكبر<sup>(٦)</sup> من الجزء . وأيضا قيل في المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفي الأعداد كل عدد إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المتساوية لعدد<sup>(٧)</sup> واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجمله فليس إنما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة بالمحمولات بموضوعاتها<sup>(٨)</sup> ، بل والخصائص بأجناسها أيضا التي<sup>(٩)</sup> تشترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل<sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة فيقال :

- 
- (١) س : ساقطه . (٢) س : بطريق .  
 (٣) يشير إلى القياس الذي وضعه برايسون على تربيعة الدائرة . (٤) س : ساقطة .  
 (٥) م : المذكورة . (٦) س : أكثر .  
 (٧) س : لمقدار ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط في م . (٨) س : لموضوعاتها .  
 (٩) س : الذي . (١٠) ب : س : أن أيضا يعمل .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التي هي أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر<sup>(١)</sup> من أشكال بأعيانها فهي متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يصِرْ هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذي عندى<sup>(٢)</sup> في هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا<sup>(٣)</sup> :  
إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية في القوة داخلية فيها ، وأشكال بلا نهاية<sup>(٤)</sup> في القوة محيطية بها . أعني بالواسطة ما هو أكبر من كل<sup>(٥)</sup> هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاهنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو أكبر<sup>(٥)</sup> من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط<sup>(٦)</sup> متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن في الأشكال ، لأن كل شكل يفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أخل من وجهين : أحدهما في البرهان والآخر في المطلوب . أما في البرهان فلا نه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل<sup>(٧)</sup> من العلم الأعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود ، إلى العلوم الناظرة في أشياء<sup>(٨)</sup> تحت الموجود ، إذا كانت تلك<sup>(٨)</sup> الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة وبالفعل كالأموال القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فإنما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا<sup>(٩)</sup> إليها في الوهم والعقل بالفعل<sup>(١٠)</sup> على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل في المطلوب فهو شبيه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما تشير إليه<sup>(١١)</sup> على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة مجهولة . والبيان الذي يبين

(١) م : غير واضحة

(٢) م : عنده .

(٥-٥) ساقط في م

(٧) م : ينقل .

(١٠) م ساقطة .

(٣) م : هذا .

(٦) م : ساقطه .

(٨-٨) م : ساقط .

(١١) م بل إنما يشار إليه .

(٤) م : لانهاية لها .

(٩) م : يشار .

أن مضلعا مثل<sup>(١)</sup> هذا ليس يكون أيضا هندسيا : بل إما جدليا وإما منطقيا — أى من العوارض الغريبة. وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل في التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا<sup>(٢)</sup> ويكون إنما قام البرهان على الشيء<sup>(٣)</sup> من جهة ما هو هو . مثلا لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للمثلث أو لجنس المثلث : وبالجمله للموضوع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد<sup>(٤)</sup> أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل<sup>(٥)</sup> عنه إلى ماتحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهان إن ، والعلم الأعلى يعطى برهان لم . وذلك لأن المقدمات تكون في العلم الأسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مالم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات في العلم الأعلى . فهناك نظفر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحد ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل في العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد في ذلك أن<sup>(٦)</sup> العلم الأعلى يعطى اللم في المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإن ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركا للعلم الأعلى في المسائل ، ويكون لاحالة مشاركا في الأمور الذاتية للموضوع في المسألة<sup>(٧)</sup> ، فيكون مشاركا في الأوسط ، فيكون صالحا لأن يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإن وذلك يعطى اللم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه بيناه حيث تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالحقيقة<sup>(٨)</sup> فإن الوجه الذى قيل<sup>(٨)</sup> في الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن<sup>(٩)</sup> إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا في أمر يحتاج إلى عدة .

(٢) م : مناسبا .

(٥) م : وينقل .

(٧) أى موضوع المسألة .

(٩) م : على .

(١) أى يبرهن على وجود مصلع مثل هذا .

(٤) م : حدا .

(٣) م : شئ .

(٦) م : ماقطه .

(٨-٨) ماقط في م .



ولولا ذلك لكان بالحرى أن يبرهن على أحوال الخطوط التي تؤخذ <sup>(١)</sup> في المناظر ، وأحوال الأعداد التي تؤخذ <sup>(٢)</sup> في الموسيقى ، لا في علمي المناظر والموسيقى ، بل في علمي الهندسة والحساب [ ١٠٤ - ١ ] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المنة <sup>(٣)</sup> الإنسانية قاصرة عن <sup>(٤)</sup> معرفة جميع المقدمات التي تتفق إليها <sup>(٥)</sup> في المناظر والموسيقى حاجة ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها إعدادا مستوفى ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإمعان في الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كسل عن أن تفرد عن العلمين <sup>(٦)</sup> وتلحق بالعلم الذي هو منه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العلمين على <sup>(٧)</sup> اللم والآن فنقول <sup>(٨)</sup> :

أما العلمان المختلفان في العلو والدنوفى الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للعلم من العلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى للأسفل <sup>(٩)</sup> مقدمات تؤخذ مبادئ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون في أحدهما برهان حده الأوسط علة ما ، وفي الثانى برهان آخر حده الأوسط علة ما أخرى قبل تلك العلة — وهو علة العلة . فيكون الأسفل لم يعط العلة بالتمام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مرردة في العلمين . والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز . مثاله أن العلم الطبيعي والفلسفة الأولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الأولى وثباتها <sup>(١٠)</sup> . لكن العلم الطبيعي يعطى العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها ، والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض ، والعلة الغائية الأولى التي هي الوجود <sup>(١١)</sup> المحض . والبرهان في العلمين مختلفان <sup>(١٢)</sup> ، لكن العلم الطبيعي مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أى تدرس وتعالج والضمير عائد على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد

لا على الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) س على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أى تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ س : كسل أن يفرد من العلمين . (٦-٦) ساقط في س .

(٧) س : للأسفل . (٨) ب ٦ م : وبيانها . (٩) س : الجواد .

(١٠) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأصح مختلف .



البرهان إلى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة .  
والعلم الأعلى أعطى البرهان إلى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد  
لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعي يعطى العلة في كون الأرض <sup>(١)</sup> غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء  
في قعور منها حتى ينكشف أديمها في بعض النواحي . فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي أن الماء  
بالطبع سيال إلى القعور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ؛ بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . فإذا <sup>(٢)</sup>  
اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقي مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقي على الشكل  
الكري ، وبقي مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التي توجب نقل  
جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أو نقص  
منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة  
البسيط .

وأما في الفلسفة الأولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات  
على مواضعها الطبيعية . والحال في البرهانين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى في اللم <sup>(٣)</sup> . وأما في الأقل فربما أخذ العلم  
الأعلى مبادئ اللم من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقفة في الصحة على صحة مبادئ  
إنما تبين في العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى ، لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم  
الأعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل  
علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هي أقرب إلى المبادئ  
منها ؛ فلا <sup>(٤)</sup> يبعد أن تكون مسائل علم ما تبين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ  
لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فيكون هذا حال مسائل تبين في علم أسفل بمبادئ  
من علم أعلى ؛ ثم تبين <sup>(٥)</sup> بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

(١) أظن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦٦ ب : وإذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س : تبين .

من العلم الأسفل لا تبين بمبادئ<sup>(١)</sup> من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبين بالمبادئ البيئة بأنفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئي هي مبادئ لمسائل<sup>(٢)</sup> من العلم الأعلى ، صارت بوساطة<sup>(٣)</sup> العلم الجزئي مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى . لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم في علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى<sup>(٤)</sup> اللم من هذه في العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البيئة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريدية هي أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئ المقتضية منها مبادئ العلوم الكلية ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذي هو أشد عموما .

وأما العلوم التي ليس<sup>(٥)</sup> بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العلمين معطيا في مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه<sup>(٦)</sup> برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى في كرية الماء برهان إن بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول في كرية الأرض ووقوعها في الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإن والطبيعى يعطى برهان اللم في جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لم<sup>(٧)</sup> مثل العدد والهندسة<sup>(٨)</sup> في مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق في العلوم الجزئية أن يعطى علمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة في ذلك . فلما سنوضح بعد أن العلل كم<sup>(٩)</sup> هي ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف<sup>(١٠)</sup> تكون حتى تكون معطية البرهان<sup>(١١)</sup> التام .

- 
- |                        |                                                     |
|------------------------|-----------------------------------------------------|
| (١) م : ب من : مبادئ . | (٢) م : المسائل .                                   |
| (٣) م : ب : بوساطة .   | (٤) م : ب : يكون يعطى .                             |
| (٥) م : ب : ليست .     | (٦) هكذا في جميع المخطوطات ، والأولى أن تكون فيها . |
| (٧) م : ب : اللم .     | (٨) م : ب : للهندسة .                               |
| (٩) م : ب : كما .      | (١٠) م : ب : فكيف .                                 |
| (١١) م : ب : للبرهان . |                                                     |

وأما ما هنا فنقول على الجملة إن الأسباب<sup>(١)</sup> أربعة: مبدأ حركة — أى الفاعل وما فى جملة —  
والموضوع<sup>(٢)</sup> وما فى جملة ، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون  
ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات . وربما كان الشيء ليس له  
من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة . وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب .  
وإذا لم يكن للشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فبنحو آخر يقال : وتكون  
نسبته إليه نسبة داخلية فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى  
العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية . فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعته بالذات كالعلوم الناطقة  
فى الموجودات التى صورها مفارقة للواد عن الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم  
الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة الذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة الحدود لها ؛  
وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى<sup>(٣)</sup> خشبة كذلك يكون  
فى<sup>(٤)</sup> ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعا معينا ، بل كيف اتفق : فليس شيء من الموضوعات  
التي توجد<sup>(٥)</sup> فيه داخلية فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة<sup>(٦)</sup> منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك  
الصورة منها مفارقة لها ، ولا فى مادة أخرى<sup>(٧)</sup> . فطباع تلك الصورة منتصة بتلك  
المادة . فلذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هذه  
العلل كلها .

ثم من المعلوم<sup>(٨)</sup> أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ،  
فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان — إذا أريد بالبرهان برهان اللزم . وأما إذا كانت له

---

(١) أى العلل .

(٢) يريد به المادة .

(٣) س : واحد .

(٤) م س : العلوم .

(٥) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

(٦) س : من .

(٧) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

(٨) (١٢)

علل مختلفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب <sup>(١)</sup> خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمور الطبيعية على الإطلاق ، والغاية <sup>(٢)</sup> القصوى ، فإنها مفارقة للموجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل بالذات ، وأما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه <sup>(٣)</sup> بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعاً لها [ ١٠٤ - ب ] أو كائنة من <sup>(٤)</sup> عوارض الذاتية مثل السبب الفاعل والتمامى والمادى والصورى لموجودات ما طبيعية ، دون العامة لكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نطفة أو قوة فى نطفة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل <sup>(٥)</sup> فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة <sup>(٦)</sup> ما للجسم الطبيعى وكما له . وسببه الغائى الكالى الذى يخصه ، وجود <sup>(٧)</sup> أكمل جوهر يمكن حصوله <sup>(٨)</sup> من مبادئ كائنة فاسدة حصولاً متحداً من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد فى غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية فى الأمور الطبيعية واحداً بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانيةً ما ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل <sup>(٩)</sup> الطبيعى . وأما الكمال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصوده . فكان الغاية فى الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة — وهى نهاية حركة وتتمام محرك طبيعى — مثل التعريض — وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصداً أولياً فى حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

(١) أى الطل المشار إليها .

(٢) أى مثل الغاية .

(٣) من : جهة .

(٤) من : من .

(٥) من : ساقطة .

(٦) صورة خبر هو الأولى .

(٧) خبر سببه .

: حصوله له .

(٩) من : بفعل .



ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبين<sup>(١)</sup> من جنس الصناعة؛ والفاعل والغاية ربما كان غريبين . فإذا<sup>(٢)</sup> مهدنا هذه الأصول فنقول :

إذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشيء خارجا<sup>(٣)</sup> عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهانان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن<sup>(٤)</sup> في غير ذلك العلم إعطاء برهان اللم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا<sup>(٥)</sup> السبب نغلط فنظن في كثير من الأشياء أننا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم<sup>(٦)</sup> الحقيقي إذا<sup>(٧)</sup> لم تكن مناسبة .

---

(١) س : غريبين .

(٢) س : فإذا .

(٣) ب ٦ م : خارجة .

(٤) س : يكن .

(٥) س : فبذلك .

(٦) س : ساقطه .

(٧) م : إذ .

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

من البين أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادئ العلوم بيّنة بأنفسها ، وبعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبيّنا في العلوم التي هي لها مبادئ أول .

أما البيّنات بأنفسها، فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر . وأما ما ليس بيّنا بنفسه فإنما يمكن بيّنه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى . ومبادئ<sup>(٢)</sup> العلم الأعم الذي سائر العلوم تحته جلها<sup>(٣)</sup> بيّنة بنفسها ، وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا<sup>(٤)</sup> ، وذلك قليل .

وأما<sup>(٥)</sup> موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق<sup>(٥)</sup> به وأن يتصور جميعا ، فما كان منه ظاهر الوجود - في الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم ، بل اشتغل<sup>(٦)</sup> بأن يوضع حده فقط . وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التي تسمى أصولا موضوعة، لأنه مقدمة<sup>(٧)</sup> مشكوك فيها ، مبني عليها الصناعة . وإن كانت<sup>(٨)</sup> ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف<sup>(٩)</sup> وضع الأمرين فضلا .

وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم<sup>(١٠)</sup> بل بحسب الذات : كقولهم في فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب ويمكن أن يوضع له. العنوان الآتي "لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها" .

(٢-٢) م : وجل مبادئ العلم الأعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته . (٣) م ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب و م . (٥) م يتصدق .

(٦) م أن . (٧) م ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأولى أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) م ساقطة . (١٠) يريد أن الحد ( التعريف ) ليس حدا لفظيا فقط .

وأما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فإنها هي المطلوبة كما<sup>(١)</sup> قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل موضوع أو مصادرة ، ولا<sup>(٢)</sup> على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما توضع في فاتحة الصناعة<sup>(٣)</sup> حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ، فربما لم يتكلف وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمنطق<sup>(٤)</sup> في الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير<sup>(٥)</sup> في الحساب . فهذا القسم إنما توضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق ، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر ، إما تصديقا - قيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورهما وإلا لم يمكن التصديق بها ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية في نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء في فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح<sup>(٦)</sup> عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فلذا نالموضوعات إن احتيج<sup>(٧)</sup> إلى التنبيه على وجودها وضعت وضعيا ولا برهان عليها في الصناعة ، بل على<sup>(٨)</sup> عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا توضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان في مسألة مسألة ليستين منه أنها موجودة لموضوع أو منسوبة عن موضوع .

والمبادئ التي ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن التقيضين<sup>(٩)</sup> لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقلب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل<sup>(١٠)</sup> .

(١) ب ك م كلا . (٢) م لا بدون الواو .

(٣) أى الصناعة أيا كانت : م فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) م المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) م أو الوضوح ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) م فوضوعات العلوم إذا احتيج . (٨) أى بل البرهان على الخ . (٩) م ك ب التقيض .

(١٠) م الخارج .

وإنما القياس الذى يتكلف أحيانا في تصحيح شئ من ذلك أو تبكيث مخالف فيه من السوفسطائية<sup>(١)</sup> ، فإن ذلك كله نحو القول الداخلى لا<sup>(٢)</sup> الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف .  
وأما المبادئ التى قد يشك فيها ، فلا بد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن<sup>(٣)</sup> بيئة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسمى إنسان<sup>(٤)</sup> كل مسموع في فواتح الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعية أشياء مصدق بها وهى في أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل في التعليم الأول هذا فُطن<sup>(٥)</sup> لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكان سائلا سأل وقال : قد نرى في العلوم أصولا موضوعية ومقدمات كاذبة يتدرج<sup>(٦)</sup> منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط<sup>(٧)</sup> أب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل أبج مستقيم الخطوط ، متساوى الأضلاع ، ولا يكون في الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول . ويروم مع ذلك إنتاج<sup>(٨)</sup> نتيجة صادقة . وإنما يكون كاذبا لأن ذلك<sup>(٨)</sup> الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما في الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوى الأضلاع في الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ؛ وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوى الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والمتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج إلى تشكيل<sup>(٩)</sup> ألبته .

(١) من السوفسطائيين . (٢) من دون .

(٣) م يمكن . (٤) من إنسانا .

(٥) من قُطن وكلة لظن ساقطة . (٦) م بتدرج .

(٧) من مثل ما يقوله المهندس من أن خط الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) من ساقطة ؛ ( ٨ — ٨ ) ساقطة من م .

(٩) من تشكيل وهو خطأ .



فقد بان أن الأصول الموضوعية مصدق بها ، وعلى (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأیضا (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كل أو جزئى . وليس شئ من الحدود بمحصور (٣) كل ولا جزئى . فليس شئ من الأصول الموضوعية بمحدود . على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوما حسبوا أن موضوعات العلوم هي صور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبه قائم (٤) بذاته عقلى موجود لا في مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولا السبب [ ١٠٥ ] الذى حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر في موجودات (٥) ما ، فالمعدومات (٥) لا فائدة في النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعة تحت الفساد والتغير ، وإما دائمة الوجود غير متغيرة . وأيضا إما محسوسة ، وإما معقولة . والفسادات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أيضا (٦) مبرهنا عايتها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس .

فإذا كان كذلك ، كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة ، لئلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد . فبعضهم وضع ذلك للعديديات فقط ، وبعضهم للعديديات والصور الهندسية ، (١٠) وبالجملة للصور التعاليمية (١١) دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

- 
- |                                                     |                                                    |
|-----------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| (١) أى وبان أنها عقل                                | (٢) من وقيل أيضا .                                 |
| (٣) من بمصورة .                                     | (٤) من وذلك المثال قائم .                          |
| (٥-٥) م موجودات فأما المعدومات . من لأن المعدومات . |                                                    |
| (٦) من والمحسوسات أيضا ليست .                       | (٧) من فإن البرهان .                               |
| (٩) من من الشخصية .                                 | (٨) م ساقطة .                                      |
| (١١) من الطبيعية .                                  | (١٠) من وبعضهم وضع ذلك للعديديات والصور الهندسية . |
|                                                     | (١٢) من أليها .                                    |

وكان مأخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا آخر : وهو أن هذه<sup>(١)</sup> مستغنية عن المادة في الحد، وكذلك في الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والنخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن بفعل الصور<sup>(٢)</sup> المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسمها إذا كانت مجردة مُثَلًّا ، وإذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هي إذا جردت عن المادة، والصور التعليمية لا تقوم<sup>(٣)</sup> بلا مادة وإن كانت تحد لا بالمادة، والكلام في إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو في صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن في المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه البراهين التي نحن في تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولا لأموور عقلية كلية ، فلإنها ثانيا وبالعرض للحسوسات والفسادات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على الغيب<sup>(٤)</sup> على الإطلاق فيصح على هذا الغيب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه<sup>(٥)</sup> قول<sup>(٦)</sup> كلي ليكون شاملا للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حداً أوسط موجباً على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فلإنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكماً على الكثرة من الجزئيات الشخصية<sup>(٧)</sup> ، ولا يمكن أن تكون حدوداً وسطى في إثبات شيء<sup>(٨)</sup> على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أنزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها<sup>(٩)</sup> ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطيها حدودها : لأنه ليس

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) من الصورة . (٣) أي لا تقوم في الوجود الخارجي .

(٤) من في الغيب . والغيب معان كثيرة ولعله يشير هنا إلى حي الغيب وهي حي تأخذ يوماً وتدع يوماً .

(٥) من ساقطة . (٦) أي اسم كلي . (٧) من من الشخصيات ألبنة .

(٨) من إثباتها شيئاً . (٩) ب ٦ أسماءها .

شيء من الجزئيات صورة<sup>(١)</sup> عقلية مفارقة أبدية — وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف (٢) يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالي ، وهذا الإنسان حيوان ناطق مائت ، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم ، ولا مائت . وكيف يقال لشيء (٣) من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فإذن الصور المثلّية لا تُعطى أسماؤها وحدودها معاً للكثرة والجزئيات<sup>(٤)</sup> ، فلا تصلح أن تتخذ حدوداً وسطى في برهان على الجزئيات ، وإن كان ذلك البرهان برهاناً بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدوداً كبرى . وأما أنها ليست حدوداً صغرى فلائن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هي أيضاً أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدوداً وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدوداً وسطى . ولا هي أيضاً الموضوعات الأولية لهذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأننا أيضاً إنما نطلب أعراضاً ذاتية لأمر هي إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست<sup>(٥)</sup> المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخلية في موضوعات<sup>(٦)</sup> البراهين ولا في مبادئها بوجه<sup>(٧)</sup> .

---

(١) من بصورة .

(٢) م كيف بدون الواو .

(٣) من ساقطة .

(٤) والجزئيات .

(٥) من فليس .

(٦) من موضوع .

(٧) من والله تعالى أعلم .

## المقالة الثالثة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الاول

في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة<sup>(٢)</sup> وكيف تقع في العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تتشعب كلها :

أعنى قولنا "إن كل شيء إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة." ليس يوضع<sup>(٣)</sup> في العلوم وضعا بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين، بل إنما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الأول على وجوه ثلاثة. وجه<sup>(٤)</sup> يجب أن يعتبر في تكيل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن<sup>(٥)</sup> كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة، أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة، لتكون<sup>(٦)</sup> النتيجة بهذه الحال. فهذا الاعتقاد يعتقد دائما وإن لم يلفظ به بالفعل: لأنه يعلم أنه إذا هو موجب فليس بسالب<sup>(٧)</sup> وإذا هو سالب فليس بموجب ألبته، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان، أو أن كل شيء يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به. وإنما تكون هذه القوة في نسبة الأوسط إلى الأكبر في الكبرى، أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة من غير عكس. فلذلك إذا كنت قلت في الأكبر مثلا "فكل إنسان حيوان" أضمرت "وليس ليس بحيوان" وأنتجت<sup>(٨)</sup> أن "الكاتب حيوان" وأضمرت وليس ليس بحيوان.

وبالجملة ما جعل موضوعا لحكم محمول فليس موضوعا لمقابله<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) من + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي تسعة فصول . الفصل الأول .  
(٢) غير المناسبة ساقطة في م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .  
(٤) م ساقطة . (٥) من إذا . (٦) من فتكون .  
(٧) من + ألبته . (٨) من أنتجت بدون الوار .  
(٩) المراد بالمقابل هنا التقيض ، ومعنى العبارة ما جعل موضوعا لحكم موجب لا يكون موضوعا لحكم سالب .



وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس<sup>(١)</sup> محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان، أو يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب، فإن هذا لا يستقيم، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض. ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض. فهنا وجه واحد.

والوجه الثاني كما يقال في الخلف إنه إن كان قولنا "إن أ ب" ليس صادقا، فقولنا "ليس أ ب" صادق، فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا، وقوته قوة الكبرى، كأنه يقول بعد قوله ذلك "لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب".

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على أنه نافع في تكميل مقدمة كما في الأول، ولا في تكميل قياس كما في الثاني، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا: كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك، فنأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة — وهو المقدار — وبديل الموجب موجبا<sup>(٢)</sup> خاصا بالصناعة وهو المشارك، وبديل السالب سالبا<sup>(٣)</sup> ما خاصا بالصناعة وهو المباين: لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعاً مشتركاً في كل علم، بل بحيث<sup>(٤)</sup> ينفع في ذلك العلم<sup>(٥)</sup> خاصة فإن ذلك يكفيك.

وهذه العلوم العامة الواجب قبولها تشترك العلوم فيها، لا على أنها ما فيه البيان — أي الموضوعات — أوله البيان وإياه نبين — وهي المسائل — بل على أنها من الذي منه البيان. والبدل يستعملها من جهة<sup>(٦)</sup> أن كل أولى مشهور أيضاً. والبدل أيضاً يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادئ الواجب قبولها، وكما يشارك في الموضوعات، فإنه لا يختص بموضوع. لأن البدل<sup>(٧)</sup> ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه. ولكن علم فإنه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل.

(١) في المقدمة الكبرى من القياس.

(٢) م موجب.

(٣) م سابقة.

(٤) م حيث.

(٥) م العلوم.

(٦) م كل جهة.

(٧) م ولكن الجدل.

وأما [١٠٥ ب] أن الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات<sup>(١)</sup> فإنه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر في المسائل ، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله فى الوقت ، بل فى الغريبة<sup>(٢)</sup> أيضا : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس<sup>(٣)</sup> . والثانى لأنه قد يتفق أن ننصر<sup>(٤)</sup> الضدين والنقيضين معا بقياسين فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ما ستعرفه حيث نتكلم فى الجدل : فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضا محدود النظر فى المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتى بالمبادئ الذاتية بالشئ ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ المبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه<sup>(٥)</sup> — ذلك فى وقت ، وهذا فى وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى بينها وينصرها<sup>(٦)</sup> محدود المبادئ التى منها تبين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى النقيض ، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم<sup>(٧)</sup> الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقائس المبرهن إذا سلم له الواحد<sup>(٨)</sup> المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذا من غير مسألة .

ولكن قد يقال ”مسألة علمية“ على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى النقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المحيىب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتعديد

(١) أى قاصرا نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للموضوع المبحوث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عندما ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير منقوطة فى م وب ومنقوطة فى م يبصر ، وقد رجحت قراءتها تنصر من النصر أى تنصر للرأىين المتعارضين .

(٥) قياسه . (٦) م يبيته وينصره . (٧) م تسلم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .

لا على سبيل أمثلة الجدلية . والثاني في المخاطبات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالى فيها بتسليم أى طرفى النقيض كان على ما ستعلمه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست <sup>(١)</sup> علمية : فإنها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فذلك <sup>(٢)</sup> إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حساسيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا <sup>(٣)</sup> إنما هي إما عن مقدمة صحيحة وبانت بالطرق الهندسية <sup>(٤)</sup> ، ويراد أن يبان بها غيرها فتكون عن <sup>(٥)</sup> مبدأ خاص بالمطلوب ، وإما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يتبين به <sup>(٥)</sup> المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة . وكذلك الحال في المسألة النظرية : إما أن تكون منظرية خاصة تبين فيها ، وإما أن تكون هندسية ، وهى مبدأ لعلم <sup>(٦)</sup> المناظر فإن مبادئه من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هي <sup>(٧)</sup> مبادئ منظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين <sup>(٨)</sup> . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها في نفسها مسائل ، وهى هندسية لأنها نافعة في الهندسة ، فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هي من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسية على أنها مبدأ مثلا للمناظر . فهي من المناظر وليست منظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تباين يفترقان به . بل إنما يعنى بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التي تؤخذ <sup>(٩)</sup> مقدمة . فمن ذلك مبدأ ديم يانه في ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين في ذلك العلم ويبين به غيره أيضا .

(٣-٣) م ساقط .

(٦) م ب العلم

(٩) م توجد .

(٢) م ولذلك .

(٥) ب م بها .

(٨) م ساقطة .

(١) م ليس .

(٤) م غير وهو خطأ .

(٧) م هي بدون الواو .



فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة فى الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة . وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعا فى مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان . وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من <sup>(١)</sup> العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة فى علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متميزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه إثبات مبادئه . والمنظر من جهة ما هو منظر كذلك . فإن تكلف المنظر ذلك فى مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك فى مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبين فى علم ما بعد الطبيعة . وكما <sup>(٢)</sup> أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى <sup>(٣)</sup> على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجيب عن كل مسألة ، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجيب عن المسألة الهندسية .

وعلى <sup>(٤)</sup> صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجيب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يناط به المهندس فى أمور هندسية مبنية على مبادئ الهندسة فهو مصيب ، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه ينكشف فى الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المجيب المهندس . فلا <sup>(٥)</sup> كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل <sup>(٦)</sup> ويجرى مجرى ردى المأخذ .

ثم إن المسألة التى ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلية فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل فى الهندسة عن الأضداد هل علمها واحد ، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى . أو عن

(١) من ساقطة .

(٢) من كما بدون الوار .

(٣) غير منقوطة فى ب ومنقوطة يثنى فى م .

(٤) من ولا على .

(٥) من لا .

(٦) أى من غرض القول .



عدد من مكعبين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عدد من مربعين مربع ، فقد سأل مسألة حسائية .  
أو قال مثلا هل طرفا الذى بالكل والأربعة متفقان ؟ فقد سأل مسألة تأليفية . فأى هؤلاء سأل  
فى الهندسة كانت مسأله غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هذا ، كان جهله غير  
هندسى على الإطلاق . يفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد فى موضعه . فكل خطأ  
جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين  
تبادلان متساويتين — يلتقيان<sup>(١)</sup> ، أو ظن فى نفسه أنهما يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا  
هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكانا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى  
يقال على وجهين : أحدهما بمعنى السلب العام<sup>(٢)</sup> المقارن لعدم القوة فى الشئ ، كقولنا إن النقطة  
لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن اللون غير مسموع . والثانى بمعنى السلب المقارن للقوة ، كقولنا  
للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك<sup>(٣)</sup> . فالمسألة الغير الهندسية ، والظن الغير  
الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما  
هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطأ :  
فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى<sup>(٤)</sup> . وإن أزيل حالها الذى  
هو الإيجاب إلى السلب ، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى  
فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسية من  
وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا  
حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، فقل مثلا إن الخطين  
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة  
هندسية<sup>(٥)</sup> ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولما كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد  
وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه<sup>(٦)</sup> الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

(١) يلتقيان بالقاف والياء فى ب . من غير منقوطة : يلتقيان فى م والمراد بالخطين اللذين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشئ الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للسألة التى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن  
تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٦) م ساقطه .

(٥) م الهندسية .

(٤) أى رأى هندسى .

## الفصل الثانى<sup>(١)</sup>

[١١٠٦]

فى اختلاف العلوم الرياضىة وغير الرياضىة مع الجدل ، وفى أن الرياضىة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر فى التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد<sup>(٢)</sup> ويرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع فى الوجه الثانى من وجهى اللاعلى واللاهندسى — قلما يقع فى التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا فى المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجا وأشبه المنتج مثل الموجبتين فى الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع فى التعليميات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به<sup>(٣)</sup> . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض<sup>(٤)</sup> أو بحسب ما سبق من<sup>(٥)</sup> التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم فى العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له فى الوهم خيال ، فيثبت خياله<sup>(٦)</sup> حقيقة ذلك المعنى ويحفظه . ولا يدع الذهن يزيغ عنه . فحينئذ يكون الحد الأوسط مضاعفاً أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة . وأما فى العلوم الأخرى — وفى الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاون ، بل تكون ألفاظها فى أكثر الأمر مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائرى النفس غير مُعان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبت ويحفظه فى الذهن . بل ربما كان الخيال اللائح منه فى الذهن مناسبا لمعنى والغرض معنى آخر ، ويزيغ<sup>(٧)</sup> الذهن<sup>(٨)</sup> عن الغرض إلى الخيال .

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) م يعتقد .

(٤) م الغرض .

(٧) م فيزيغ .

(٣) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل ” بها “

(٥) م به . (٦) أى ما يتجلى منه .

(٨) م الذى وهو تحريف .

والخيال فيما سوى التعليميات في أكثر الأمر مضل ، وفي التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت <sup>(١)</sup> المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بأن تشكل أشكالا محسوسة معاملة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان <sup>(٢)</sup> لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة <sup>(٣)</sup> من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة ، زاغ الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه <sup>(٤)</sup> فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور <sup>(٥)</sup> في الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم ترسم <sup>(٦)</sup> . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والشعر الدائر الأجزاء بعضه على بعض ، والبيان الدوري ، مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب <sup>(٧)</sup> من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد ، وجب أن يكون قولنا " كل دائرة كذا " مقتصرًا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون البعض . إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلي ، " إن كان دائرة شكل " كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه <sup>(٨)</sup> بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة <sup>(٨)</sup> مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة في نفسها لم تصلح أن تصير مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها بمحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل " كل دائرة شكل " لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

(١) ما هنا مصدرية وغير نافية : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعليم إلا بأن تشكل

الأشكال المحسوسة .

(٢) من إذا كان . (٣) م قابل معونة فيها .

(٤) أى مقولا بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى . (٥) م قابل النور .

(٦) أى تحد بالتحريف بالرسم . (٧) ب قابل قريبا . (٨) من مناقضه (٨ — ٨) ساقط في م .



الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها — وهو الدائرة — في قولهم ” كل دائرة شكل “ على معنى ” كل ما يسمى دائرة “ لا على معنى ” كل ماله معنى الدائرة “ . وكلا الأمرين يمنعان أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة في أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة في أنها مقدمة . فما (١) لم تتقرر المقدمة مقدمة لم تتقرر مناقضة (٢) .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول :

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها في أكثر الأمر الشكل الأول ، ومن ضروبه ، الضرب الأول . وربما استعمل الضرب الثاني فلا تقع (٣) فيه مغالطة بتأليف القياس إلا في الندرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف (٤) في الأشكال وفي الضروب ، ويستعمل (٥) الحقيقى والمظنون ، وخصوصا التأليف (٦) الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني ، فإنه كثيرا ما يستعمل في الجدل ، كمن (٧) يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة (٨) بأن يقول : ” النار سريعة التولد والتريد “ و ” كثير الأضعاف في النسبة سريع التولد والتريد “ فينتج ” أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة “ . فإن هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وإن كانت قد تعد منتجة في الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ، فيمكن أن تعكس كبرها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس . وذلك لأن التعاليم تؤخذ مجحولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود — وهى العوارض التى تعرض للأشياء

(١) س فكا .

(٢) س — ولا مناقضة .

(٣) ب ٦ م فلا تقع .

(٤) س متصور .

(٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف .

(٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تنمو وتزيد على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caeneus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع

أفانوطيقا الثانية ٧٧ ب ٤٠ — ٤٢ وما بعدها .



بذاتها ؛ وهي من جهة ما هي ، هي من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم .  
وأكثرها منعكس<sup>(١)</sup> .

فإذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس ، طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهي لواحق محدودة معلومة فتصاب عن كتب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو عكس السهل سهل<sup>(٢)</sup> . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يُخلُّوا بمقدمات<sup>(٣)</sup> ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاحها بالقياسات القريبة منها ، ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا<sup>(٤)</sup> والطريق منهوجا .

والجدل مخالف في جميع هذا<sup>(٥)</sup> . أما أولا ففي التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، فإنها تكون أمورا مرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد أن تكون مشهورة ، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحايلها . وليس إنما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الإطلاق ، بل وفي الصادقة منها ، لأنها قد تنج من كواذب<sup>(٦)</sup> إذا كانت مشهورة أو مسلمة أو منتجة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففي التركيب : لأن التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب ، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يتدنى عن غير ذوات<sup>(٧)</sup> أوساط ثم يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عكس التركيب في الجدل بفعل ما يبينه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة يبان<sup>(٨)</sup> بها بعينها<sup>(٩)</sup> في مجادلة أخرى ، فيتضاعف التركيب .

(١) ولذلك لا تعدد المحمولات ولا تزايد البراهين التعليمية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا يمكن في البراهين الجدلية .

(٢) م قابل لأن ما هو عكس سهل سهل . (٣) م مقدمة .

(٤) م حدودا وهو خطأ . (٥) م ذات .

(٦) م من كواذب مشهورة أو مسلمة . (٧) م ذات .

(٨) م قابل غير منقوطة ؛ م بيان . (٩) م غير منقوطة ، ب ويعينها .

وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدل<sup>(١)</sup> التي إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس؛ وإن لم تسلم<sup>(٢)</sup> رجع من التركيب إلى التحليل، فيتخلل التركيب مواضع التحليل — وهي مواضع المباحثة<sup>(٣)</sup> عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى، وهذا هو التحليل. فيختلط تركيبه بالتحليل.

وأما ثالثا ففي التريد. وهذا الموضع يمكن أن يفهم على أنه يعني به<sup>(٤)</sup> التريد البرهاني التعليمي من جهة أنه يتريد لا بالتوسيط على ما بينا، بل باضافة حد من خارج — إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدئ برهانا على شيء منقطع عن الأول كما فعل في أوقليدس حين اشتغل بزوايا<sup>(٥)</sup> حول خط قائم على خط. ومثل أن يكون تبين<sup>(٦)</sup> أولا أن العدد الفرد عدد ذوكم<sup>(٧)</sup> محدود بتوسط أنه عدد ذوكم، ثم يبين أيضا للزوج كذلك. فلا يكون قد استمر بل عدل.

ومن أحب أن يفهم [١٠٦ ب]<sup>(٨)</sup> الخلاف في الحدين الأوسطين، كرر الفرد في أوسط أحدهما والزوج في الآخر. ويمكن أن يفهم<sup>(٩)</sup> أنه يعني به التريد الجدلي فيكون كأنه يقول إن<sup>(١٠)</sup> التريد في نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط، بل تارة يتريد على الاستقامة، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل في أوساط المقدمات نتائج أخرى، أنواعا كثيرة من المداخل، مثل أنه يجعل<sup>(١١)</sup> الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا، والحدين الآخرين مختلفين فيقول: إن كل عدد فرد — وهو الأصغر — فهو عدد فرد ذوكم — وهو الأوسط<sup>(١٢)</sup>؛ وكل عدد ذي كم<sup>(١٣)</sup> فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. فينتج أن العدد الفرد هو<sup>(١٤)</sup> ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. ويقول أيضا: العدد الزوج — وهو الأصغر — عدد زوج ذو كم؛ وكل عدد ذي كم<sup>(١٥)</sup> فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه. فيكون هذا قياسا<sup>(١٦)</sup> آخر يشارك القياس الأول لا في النتيجة ولكن في الحد الأكبر.

- |                                                                                                       |                      |                              |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|------------------------------|
| (١) س الجدل .                                                                                         | (٢) م يتسلم .        | (٣) م : المباحث .            |
| (٤) س ساقطه .                                                                                         | (٥) س برهانا .       | (٦) س غير منقوطة ؛ م يتبين . |
| (٧) س وكم .                                                                                           | (٨-٨) ساقط من س .    |                              |
| (٩) ب لأن .                                                                                           | (١٠) ب كام أنه جعل . |                              |
| (١١) المقدمة التي يتحدث عنها "كل عدد فرد فهو عدد فرد ذوكم". فوضوها هو الحد الأصغر ومحوها الحد الأوسط. |                      |                              |
| (١٢) ب كام ذو كم .                                                                                    | (١٣) م وهو .         | (١٤) س ذو .                  |
| (١٥) ب كام قياس .                                                                                     |                      |                              |

وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة .

ولإنما جوزنا أن يفهم هذا<sup>(١)</sup> أنه يزيد به جانب الجدل ليتبين أن أكثر قياساته<sup>(٢)</sup> على هذه السبيل . ويقل في البراهين هذا وفي التعليميات لأنها منعكسة الحدود ولأن<sup>(٣)</sup> هذا المثال يليق بالجدلين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوبين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضع من التعليم الأول على غير هذا الوجه، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفاً وأكثر شعب تصرف، فإنه أقل نتائج. فإن الجدل<sup>(٤)</sup> لا يتغلغل إلى الكلام في جميع المسائل ، فإنه لا تنفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج في كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلاً بألف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضاً ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج إلى أوساط كثيرة جداً لا يفي المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس<sup>(٥)</sup> البرهاني فلا يرى<sup>(٦)</sup> بأساً في أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بألف وسط وفي مدة طويلة . فهو يعمد في التركيب على الاستقامة ، ولا يرى بأساً في العدول<sup>(٧)</sup> أيضاً عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

---

(١) س على بدلا من هذا . (٢) س مناسباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطه في س . (٥) س وأما .

(٦) س ساقطه . (٧) س بالعدول .

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في استئناف القول على برهان لم وإن ومشاركتها ومبايئتهما في الحدود  
واختلافهما في علم وفي علمين

قد تقدم منا القول في إبانة الفرق بين برهان إن وبرهان لم ؛ وكيف يكون على شيء واحد  
برهان إن وبرهان لم . وبقى أن نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن وبرهان لم على وجهين : أحدهما أن يكون المطلوب واحدا  
بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى — أى القريبة للأمر ،  
الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة<sup>(٢)</sup> قد وفيت في الآخر ، فيشترك القياسان في أن كل واحد  
منهما أعطى العلة للأمر ، ويفترقان في شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة  
والثاني أعطى العلة القريبة . والثاني منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو  
العلة القريبة ، والمعلول القريب ؛ ولذلك لم يعط فيها<sup>(٣)</sup> اللزم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة  
محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد . وأما الوجه الثاني فإن لا يكون  
قد أعطى في كل قياس منهما<sup>(٤)</sup> علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى في أحدهما ما ليس بعلة<sup>(٥)</sup>  
أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان  
ما ليس بعلة معلولا للآخر كجمع الكواكب<sup>(٦)</sup> الذى هو معلول لبعده<sup>(٧)</sup> ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهى بعده ، ومثل هيئة تزايد ضوء القمر الذى هو معلول<sup>(٧)</sup> كزيته ، وهو مما ينعكس على العلة  
وهى كزيته ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول<sup>(٨)</sup> للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الحالة

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) س + فيه . (٣) س ساقطة . (٤) منها في المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشيء . وإن كان علة في إنتاج القياس : وذلك كأن نضع ”غير اللامع“ حداً أوسطاً في إنتاج  
أن الكواكب المتغيرة قريبة . و ”غير اللامع“ و ”القريب“ حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل  
الآخر حداً أوسطاً في القياس .

(٦) ب ٦ م الكواكب . (٧-٧) ساقط في س . (٨) س معلول .



على سُجُوم المطر عن السحاب الذى فيه الهالة . فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة — وإن لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح ، أو كان أخص مثل التدخين<sup>(١)</sup> عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت — فتبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعراف . فإن كان الأعراف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حداً أوسط والعلة حداً أكبر ، فكان ذلك وجهاً من وجهى هذا البرهان ، مثل قولك : إن<sup>(٢)</sup> الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة ، وكل مضيء غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضاً : الكواكب الثابتة مضيئة لامعة ، وكل مضيء لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد<sup>(٣)</sup> من اللع وسابه مسبب<sup>(٤)</sup> ومعلول : ذلك للبعد ، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتريد ضوءه كذا وكذا ، وكل ما يتريد<sup>(٥)</sup> ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضاً الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثانى من برهان إن . ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى ، وكان القرب والبعد للمتحيرة<sup>(٦)</sup> والثابتة أعرف من اللع واللامع ، والكرية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدوداً وسطى ، فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء ، وكل قريب الضوء فإنه لا يلعب ؛ أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولاً الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللع بالعلة فلا يكون دوراً : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم<sup>(٧)</sup> ألبنه ؛ وأما البيان الثانى فلم يطلب فيه إن ألبنه . فيكون هذا قريباً من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

ففى أمثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد أن يعلم إنَّ صرف أولاً ثم يعلم لمَّ صرف ثانياً من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة وتقصان . مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضى كذا وكذا ، فيكون هذا محفوظاً . ثم يتعرف من العلم<sup>(٨)</sup> الطبيعى أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللع والإن

(٣) ب واحدة .

(٦) ب كام المتحيرة .

(٢) ب ساقطة .

(٥) س يزيد .

(٨) س علم .

(١) ت التدخن .

(٤) س ساقطة .

(٧) س ساقطة .

جميعا ، ثم يقال : فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنيته وإنما تجهل لميته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشيء واحد معلولات ولوازم<sup>(١)</sup> مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشيء<sup>(٢)</sup> واحد وتكون منعكسة عليه ويكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، ويكون وجود تلك المعلومات واللاوازم لموضوع ما أعرف من وجود الشيء له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود الشيء له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم وإن معا ؛ وإن جعل من اللوازم والمعلومات كان برهان إن فقط .

فإن هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين : أحدهما الوجه الذى تكون مواده مشتركا فيها للأمرين ولكن يجرى الأمر فى الأمرين على العكس . والثانى الوجه الذى تكون مواده مختلفا فيها وأخذ أحد<sup>(٣)</sup> المختلفين ، الذى ليس<sup>(٤)</sup> هو العلة ، وسطا تارة فأعطى<sup>(٥)</sup> برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو<sup>(٥)</sup> العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم<sup>(٦)</sup> لشيء واحد . والذى يفسره قوم آخرون يكون فيه الإن لشيء واللم لشيء آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى<sup>(٧)</sup> أحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : ” وأيضاً فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو<sup>(٨)</sup> إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن “ . وإنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله ” الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا “ يحتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلاً ، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

(١) من باب أولوازم .

(٢) من معلول شيء .

(٥) لم ليس هو .

(٨) من ساقطة .

(٣) من هو ليس .

(٦) من اللم والإن .

(٤) من وأعطى .

(٧) م ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما نقول في الشكل الثاني إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بحيوان ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثاني<sup>(١)</sup> لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع في الموجبة .

فأما<sup>(٢)</sup> التفسير الثاني — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر<sup>(٣)</sup> — فهو أنه<sup>(٤)</sup> يعني بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ، ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس بل ترك من خارج . فإن الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [ ١١٠٧ ] متنفس ما<sup>(٥)</sup> وُضِعَ وهو : كونه ليس بحيوان ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذي رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة الساب ، وكان الساب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فمقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بحيوان ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك<sup>(٦)</sup> ليس علة أنه لا يتنفس أنه<sup>(٧)</sup> ليس بحيوان ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و " ليس بحيوان " أخص مما " لا يتنفس " : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس<sup>(٨)</sup> أخص من الحيوانية وهو وجود<sup>(٩)</sup> الرئة<sup>(١٠)</sup> . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة<sup>(١١)</sup> .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زُمار إذ ليس فيها كروم . ولوقيل<sup>(١٢)</sup> إنه ليس فيها خمر لكان عسى قد أدبت العلة القريبة في الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمتملة علم المناظر عند علم الهندسة<sup>(١٣)</sup> ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحن

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثاني ساقط في س . (٢) س وأما .

(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .

(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .

(٩) م موجود . (١٠-١١) موجود في . نـج لا في ب . (١١) س + بدل ذلك .

(١٢) م كاب الهيئة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيئة .



عند علم العدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما <sup>(١)</sup> متواطىء الاسم . وإنما قيل ” يكاد ” ولم يُقل بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الأجرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمى ونجوم أصحاب الملاحة ، فإن كليهما ينظر <sup>(٢)</sup> في مواضع النجوم . وتأليف اللحن التعليمى وتأليف اللحن السماعى كلاهما ينظر <sup>(٣)</sup> في حال النغم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق .

فهذا الاشتراك الذى <sup>(٤)</sup> لها تشبه <sup>(٥)</sup> المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين في بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكا تاما : فإن علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع في نغم . وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهى مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم <sup>(٦)</sup> الحساب ينظر في العدد على الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الإطلاق .

والوجه الثانى أنهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتها إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معا ؛ بل لبعضها أولا وبعضها آخرا <sup>(٧)</sup> — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء في المعنى إذا لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم <sup>(٨)</sup> والتأخير والاستحقاق أو النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى اللم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أوضحناه في موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بأن هو لمن يُحس بالأمر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم ” بأن هو ” للملاح <sup>(٩)</sup> والعلم ” بلم هو ” للنجم . والعلم ” بأن هو ” للتدرب في صناعه الموسيقى

(١) هكذا في المخطوطات والأفضل منها .

(٢) ب كم ينظران ، والأصح الإفراد : قال تعالى كلنا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتتا . .

(٣) ينظر في المخطوطات الثلاثة . (٤) من ساقطه .

(٥) م نسبة ومن غير منقوطة . (٦) م علم بدون الوار .

(٧) م ب أخيرا . . (٨) من بالتقدم والتأخر . (٩) من للملاح .



العملية<sup>(١)</sup> والعلم "بلم هو"<sup>(٢)</sup> لصاحب علم التأليف التعليمي<sup>(٣)</sup> . وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هى عليها ، وكثيرا ما يسمع التعليم العالم بالموسيقى<sup>(٤)</sup> بُعد الذى بالأربعة<sup>(٥)</sup> أو الطينى أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب فى اتفاقها ، لأن عنايته بالأمر الكلى لا الأمر الجزئى ، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا فى المادة ، فإن المهندس يزرعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما يعرض لها من وجود فى مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله ، مثل أن النظر فى الحالة والقوس<sup>(٦)</sup> وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون غير أملس صقيل ، جزء من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضا فإن النظر فى الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم<sup>(٧)</sup> من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه اكر التدوير فى أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات<sup>(٨)</sup> المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع<sup>(٩)</sup> تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فها هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فىكون عند الطبيعى "أن القوس هى هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظرى أنه<sup>(١٠)</sup> لم هو بالسبب المحصل المقرب .

(٢) س ساقطة .

(١) م العلمية .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمى علم الموسيقى النظرى ، كما قصد من قبل بعلم النجوم التعليمى علم التنجيم النظرى ، وذلك فى مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام النجوم على التوالى . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى فى هذا المقام العلم النظرى الذى هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العملى .

(٥) أى النعمة المتقسمة أربعة أقسام .

(٤) م الموسيقى بدون الباء .

(٨) س انحراف .

(٧) س أو المقوم .

(٦) أى قوس قزح .

(٩) س واقع بدون الوار .

(١٠) س أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعى علم بيان الظاهرة التى هى القوس ، وعند المناظرى علم

بلم الظاهر .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بعينها : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو تسر الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا مهيا لا لتمام عارض ذاتي . ولولم يُجعل مخصصا ما التزم عارضا ذاتيا على ما أوضحنا . فيكون برهانه المعطى لِم لا من ذلك العلم ، بل من العلم الذي منه العارض الغريب . فالطبيب<sup>(١)</sup> يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال، والمهندس يعطى العلة في ذلك حين<sup>(٢)</sup> يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والمهندسي<sup>(٣)</sup> فيقال : لأن الاندمال تتحركه<sup>(٤)</sup> إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة<sup>(٥)</sup> في جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا في<sup>(٦)</sup> الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الأسفل من جهة الإن . وفي العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصري إذا بعدد فني : وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بأن الخطين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد<sup>(٧)</sup> : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين يبرهانين مختلفين . وأما<sup>(٨)</sup> الذي أوردته — إن صح — فيكون مما يوضع<sup>(٩)</sup> في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عَنَوْا أن أمراً ما إذا كان مما يبرهن<sup>(١٠)</sup> بهذه المقدمة في العلم المناظري ، وهي غير معطاة العلة ، فإنما يبين بما لم يتحقق بعد ، فلا يكون بيانه يبرهان<sup>(١١)</sup> لِم ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لِم — كان له وجه . على أن هذا المثال رديء جدا وبالعكس من الواجب<sup>(١٢)</sup> : لأن الصنوبرة زاويتها عند الحذقة وقاعدتها عند المبصر ، وهذا<sup>(١٣)</sup> لا التقاء ألبنة . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

- |                         |                    |                     |
|-------------------------|--------------------|---------------------|
| (١) من والطلب .         | (٢) من حتى .       | (٣) من والمهندسي .  |
| (٤) م يحركه .           | (٥) من الزاوية .   | (٦) من بعض الشروح . |
| (٧) م حينئذ وهو تحريف . | (٨) من فأما .      | (٩) من يوضع .       |
| (١٠) من يبرهن .         | (١١) ب و م برهان . | (١٢) م + وبالعكس .  |
| (١٣) من وهناك .         |                    |                     |

فهذه الأشياء مما قبلت في التعليم الأول وفي الشروح <sup>(١)</sup> . وقد كان وعد التعليم الأول أن  
يرينا قياسين على إنَّ ولم في علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التي أُورِدَتْ في إنجاز ذلك الوعد <sup>(٢)</sup> .  
وما أخذ <sup>(٣)</sup> التفاسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون اللّم معلوما بقياس ، والإن موجودا  
بالحس . والثاني أن يقع الإنُّ في غير ما وقع فيه اللّم . فإذاً هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على  
مختلفين ، وإما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذي أظنه حلا <sup>(٤)</sup> لهذه  
الشبهة هو أن المعلم الأول لم يَعْزِ بقوله ” يحس بالأمر ” <sup>(٥)</sup> أن يكون حاساً بالنتيجة والمطلوب ،  
بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس تنتج المطلوب ” إنه ” دون ” لم هو ” : فإن أصحاب العمل  
لهم مقاييس عن مقدمات تجريبية وامتحانية ، وبينهم محاورة في إثبات وتبكيّت مبنية على ذلك :  
مثلا كما يقول صاحب التأليف السماعي <sup>(٦)</sup> إن هذه النعمة ليست موافقة <sup>(٧)</sup> لهذه النعمة من أجل  
أن <sup>(٨)</sup> الوتر الفلاني كذا ، ومن أجل أن النعمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها  
نتيجة حسية يتبين بها أن شيئا كذا أو ليس كذا <sup>(٩)</sup> . وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحة  
” ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكب كذا بعدُ لم يُشْرِق ” . ويقول  
صاحب العلم الطبيعي ” إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [ ١٠٧ ب ] ليست  
على الأفق ” — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتحانية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمة  
مسلمة عن علة بعيدة غير بيّنة له بالعلة القريبة : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قريبة ،  
إنما <sup>(١٠)</sup> العلة القريبة <sup>(١٠)</sup> لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما بيان مقدمته بالعلة  
القريبة في علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه <sup>(١١)</sup> .

(١) من الشرح . (٢) م ك ب الموعد . س + كلها .

(٣) س وما حد بدون قط ولعلها مأخذ . م وما أخذ . ب وما أخذ . (٤) س في حل .

(٥) في قوله ” وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يحس بالأمر ” راجع أرسطو : أنا لوطيقا الثانية ٢١٧٩ .

(٦) صاحب التأليف السماعي هو رجل الموسيقى العملي لا النظري . (٧) من متوافقة .

(٨) من حافظة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠-١١) س ساقط .

(١١) س + والله أعلم .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في فضيلة بعض الأشكال على بعض<sup>(٢)</sup>

وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال

قد بين المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة للبين لوجوه<sup>(٣)</sup> ثلاثة :  
أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل في تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى  
في مسألة برهان لم فلانما يستعمل هذا الشكل في الأكثر: وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون  
العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون  
قد أوجدت العلة للأصغر وتبع<sup>(٤)</sup> فيه المعلول العلة . فإن<sup>(٥)</sup> كان البيان<sup>(٦)</sup> البرهاني لإيجاب  
الكلى ، فلا يكون<sup>(٦)</sup> إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ،  
ولكن يكون قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل  
المعلول تابعا للعلة في الوجود له<sup>(٧)</sup> ، بل حُرّف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون  
العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول ، وفي الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول .  
وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة<sup>(٨)</sup> قد أوجدت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد  
الأصغر أوجد العلة التي يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجرّ المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته . فهذا بالحقيقة  
هو الذي بالفعل برهان لم . وسائر ذلك بالقوة برهان لم .

والوجه الثاني أن العلم بما هو - وهو الحد - إن أمكن أن يُنال بقياس فلانما يمكن  
بهذا الشكل .

(١) م ٦ ب ساقطة

(٢) م بعض الأشكال .

(٣) م بوجه .

(٥) م وإن .

(٤) م وأتبع .

(٦-٦) م ساقط

(٨) م العلة فيه .

(٧) م ساقطة .



وسنوضح بعد<sup>(١)</sup> أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لم هو بهذا الشكل فلأن الحد موجب كلي ، والشكل الثاني لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو<sup>(٢)</sup> أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنما يبين أنهما قياسان بالرد إليه — إما بعكس وإما بافتراض . والخلف أيضا فإنه يرد إليه بوجوه<sup>(٣)</sup> . فإذا رُدَّ إليه صار إلى المقدمات الأولى التي لا وسط لها وإلى الترتيب الأول القياسي الذي لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط في الوجهين جميعا .

وها هنا وجوه من الفضيلة للشكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد في كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تحل<sup>(٤)</sup> إلى مقدماتها<sup>(٥)</sup> التي أنتجتها بالشكل الثاني<sup>(٦)</sup> . والكلية لا تحل إليها بالشكل الثالث .

ووجه آخر أن المطالب البرهانية يراد فيها تقصى العلم ومعرفة ما للشيء بالذات<sup>(٧)</sup> وذلك بالكلية الموجب . فأما الجزئي فليس به علم مستقصى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عيَّنته وعرفته وكان مثلا "البعض الذي هو د" عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرف من الشيء ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتي وبغير نهاية ، إلا أن يوما في ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب<sup>(٨)</sup> فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية<sup>(٩)</sup> . ويكاد يكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضد له .

فإذن النظر المستقصى الذاتي<sup>(١٠)</sup> هو الموجب الكلي ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول .

(١) س ونحن سنوضح من بعد . (٢) س هو . (٣) س بوجه ما .

(٤) س تحل . (٥) س مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثاني متعلق بقوله تحل لا بقوله أنتجتها .

(٧) المراد بتقصي العلم المعرفة الكاملة ، وما للشيء بالذات ماهية الشيء أو حقيقته .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هـ لا — ب .

(١٠) م ب الذاتي المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتي هو الخ فيه تجوز في التعيز والمراد النظر هو في المستقصى

الذاتي .

وقد يكفى<sup>(١)</sup> الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكأن قائلاً تشكك على المعلم الأول في هذا الموضع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشككين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحليل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التي تحلل إليها السالبة<sup>(٢)</sup> فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهى إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن أن يكون المحمول<sup>(٣)</sup> فيها أولاً<sup>(٤)</sup> لشيء هو علة لوجوده للموضوع . والسالب كيف يكون فقدانه للوسط ، ليت شعري ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط<sup>(٥)</sup> — أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئاً متوسطاً يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولاً للموضوع ، والمحمول له أولاً للموضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضياً شيئاً آخر عنه يسلب محموله أولاً وهو موجود للموضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصاً في الضرويات لذاتيات : فتنى وجد لأحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر ، وإن لم يكن أو لم يسبق أولاً إلى الذهن وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شيء ينحصره أو أشياء فيكون في كل رتبة شيء أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس في إحداهما<sup>(٦)</sup> شيء يدخل في جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يجعل حداً أوسط ، فيكون سلبهما أيهما شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو في جانب أحد الحدين فقط ، كان ذلك بقياس واحد لا غير ، مثل إن كان كل أ ج ولا شيء من ب ج : أو كان كل ب ج ولا شيء من أ ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلاً إن كان أ ما د ما ج<sup>(٧)</sup> طبقة متساوية ، وط تحمل عليها وتساويها ؛ وب ما ه ما ز

(١) س كفى .

(٢) س السالب .

(٣) م مجهول .

(٤) أى بغير وسط .

(٥) س انقطاع .

(٦) س ليس إحداهما . م ليس أحدهما .

(٧) س أ ج ما د .

طبقة مساوية ما ج<sup>(١)</sup> يحمل عليها ويساويها<sup>(٢)</sup> ، ومعلوم أن شيئا من هذه الطبقة لا يحمل على شيء من تلك الطبقة . فإن قيل : كل ا ط<sup>(٣)</sup> ولا شيء من ب ط ، كان<sup>(٤)</sup> قياس . وإن قيل كل ب ج ولا شيء من ا ج كان قياس ، وهما قياسان . وكذلك الحال إن لم يكن إلا ا ويحمل عليه ط فقط أوب<sup>(٥)</sup> ويحمل عليه ج فقط . لكن العادة في التمثيل جرت بذلك .

فإذا كان على أحد الحدين<sup>(٦)</sup> محمول خاص كان السلب بانقطاع . فيجب أنه إذا كان ليس على أحد الحدين محمول خاص ، وأحدهما مسلوب عن الآخر، أن يكون ذلك سلبا بلا انقطاع — أى بلا واسطة — فإنه أى واسطة أُحْضِرَت ، كانت مسلوبة عن الطرفين أو موجبة على الطرفين فلم ينتج .

وأما لفظ الكتاب في نسختنا<sup>(٧)</sup> فيوهم بدل المحمول الموضوع والأقسام بحالها . وذلك أيضا من وجه يستقيم ، ولكن النتائج تكون جزئية : فإنه إذا كان على كل<sup>(٨)</sup> بعض حكم كلى بقياس ، فليس على الكل بلا قياس . وقد وضع كليا بلا انقطاع . فيشبه أن يكون هذا معنى ظاهر النسخة التي عندنا . والأولى ما كتبناه أولا .

ولقائل أن يقول : إن السالبة التي لا وسط لها إن طلبت بهذه الشريطة لم توجد : فإنه لا يخلو ا<sup>(٩)</sup> ما ب من حد أو رسم ومن أجزائهما . وإن كان نفسه حدا لم يخل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل . وبالجمل لا ليست الأشياء تخلو<sup>(١٠)</sup> عن خواص ولوازم حتى الأجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس . فكيف يوجد ا ما ب غير محمول على أحدهما شيء لا يحمل على الآخر ؟

فأقول : إنه<sup>(١١)</sup> عسى ألا يكون مثل هذا الوسط أى محمول اتفق ، وألا يكون القياس كل ما له وسط أى وسط اتفق ، بل يجب أن يكون الوسط شيئا : وجوده للأصغر والحكم بالأكبر عليه : كل واحد منهما أعرف من الحكم بالأكبر على الأصغر . وفي المطلوب السالب يجب أن يكون

(١) م : ط .

(٢) م + ب ٦ ه ٦ ز طبقة مساوية ٦ ج يحمل عليها ويساويها .

(٥) م وب بدلا من أوب .

(٤) م فكان .

(٣) م + يحمل عليها .

(٨) م ساقطة .

(٧) م نسختنا .

(٦) م الجزين . ب مطبوسة .

(١١) م ساقطة .

(١٠) م لا تخلو .

(٩) م ر .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرف من سلب الأكبر عن الأصغر . فيثبت  
يكون وسط وقياس .

فيشبه أن يكون المعلم الأول عني محمولا نسبته إلى ١ وإلى ب أعرف من نسبة ما بينهما .

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفًا واحدًا : بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم في النفس فقط : وهو ألا يكون للنفس رأى في الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس ، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه ، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين : إما على ما ظنه بعضهم [ ١١٠٨ ] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل ، وهذا خطأ . بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه<sup>(١)</sup> ، وأما أنه يحدثه فليس . وإما على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل<sup>(٢)</sup> إذا أفسد بحجج<sup>(٣)</sup> ولم يتضح بفساده<sup>(٤)</sup> الرأى الحق ، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذي على وجه السلب فقط ، وكان بقياس . وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس ، بل بالعرض : لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد . فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر ، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى<sup>(٥)</sup> أصلا كما كانت . بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب .

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط ، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاده ، وهو جهل على سبيل القنينة والملكة ، وهو مرض نفساني . وذلك لأن صحة كل شيء إما أن تكون موجودة<sup>(٦)</sup> على مزاجه الذاتي وفطرته الأصلية فقط ، أو يكون قد اكتسب<sup>(٧)</sup> مع ذلك كالا ثانيا ، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحى جميلا أو قويا<sup>(٨)</sup> . وليس هو في المزاج من البدن ، بل وفي التركيب أيضا ، فإن صحة البدن هي في اعتدال المزاج واستواء التركيب . وكما الصحة أن تقترن بهذين الأمرين<sup>(٩)</sup> البدنيين الأمور التي يستعد البدن بهذين لها<sup>(١٠)</sup> من الجمال والجزالة والقوة .

(٣) من ساقطة .

(٢) من باطل .

(١) من يحفظه بدون الواو .

(٦) من بوجوده .

(٥) من الرأى .

(٤) من بفساد .

(٩) م الأمر .

(٨) من قويا أو جيلا .

(٧) من + إليها .

(١٠) من لها .



كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى — وهي أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلاً الأصلي ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية — وهي أن تحصل لها الزوائد الكمالية التي تستعد لها بتلك الصحة ، وهي العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فمنع مقتضى فطرته والأفعال التي له بذاته ، كان<sup>(١)</sup> البدن مريضاً ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنياً على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمي هذا الجهل مرتكباً لأن فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم ، والثاني أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم<sup>(٢)</sup> . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعاناً للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسي<sup>(٣)</sup> . والكائن باكتساب قياسي<sup>(٣)</sup> إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط<sup>(٤)</sup> فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع في الشكل الأول فقط إن كان كلياً ، أو<sup>(٥)</sup> يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع في الشكل الأول والثاني معا إن كان كلياً<sup>(٥)</sup>

ولنبداً بالانخداع الواجب فنقول<sup>(٦)</sup> : إذا كان الحق هو أنه لا شيء من بـ ١ وكان بغير انقطاع واختدع فظن أن كل بـ ١ حتى يكون في غاية المضادة للحق ، وكان<sup>(٧)</sup> ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة<sup>(٨)</sup> . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئاً لا يحمل<sup>(٩)</sup> على ب ولا يحمل عليه ١ ، وأخذ أن كل ب ج ما كل ج ١ ، أنتج الباطل\* . وهذا ممكن : فإنه لا بد أن لب ما ل ١ ما لا يحملان عليه . ويجوز أن يتفقا في واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف بخاء وسط . وكذلك إن

(١) ب وكان .

(٢) س للعلم .

(٥-٥) ساقط في س .

(٨) س كاذبة فقط .

(٣-٣) ساقط في س .

(٦) س فيكون .

(٩) س لا يحمل عليه ب .

(٤) س وسط .

(٧) م مكان .

(\*) المثال الذي يذكره لذلك هو كل كم جوهر ٦ كل كيف كم . كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية

كان ج إنما يحمل على بعض ما<sup>(١)</sup> من ب لاعلى كله ما ب غير ممكن أن يكون في كل شيء ألبتة؛ .  
أو أن يكون في كل شيء ألبتة — أى مما يباين ب ، لأن ب ا مقدمة بلا وسط في كلها ، فيكون  
قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده .  
وأما إن كانت إحداهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا  
محمولة ولها موضوعان ج ما ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب  
ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج  
باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج  
إلا باطلا . فهذا هو<sup>(٢)</sup> وجه إعطاء القياس الذي يوقع<sup>(٣)</sup> خدعة في اعتقاد الكلى الموجب ،  
ولا يكون إلا في الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجهل المركب بكل سالب غير ذي وسط ،  
فيكون<sup>(٤)</sup> في الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة  
وكان لا شيء من ب ج ، ففيل كل ب ج ، ولا شيء من ج ا ، أنتج لا شيء من ب ا . ويمكن  
أن تكون إحداهما<sup>(٥)</sup> صادقة أيتما كانت . فلنضع<sup>(٦)</sup> أولا الكبرى صادقة . ولتكن ا حينئذ  
من المسلوبات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا  
كل ب ج كاذبا — وهى الصغرى — . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب ، ولا شيء من ج ا  
وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن<sup>(٧)</sup> كل ب ج  
وكل ج ا<sup>(٨)</sup> ففيل كل ب ج ولا شيء من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المادة  
هى أن تكون ا موجبا لب وج معا ما ب تحت<sup>(٩)</sup> ج أو مساو لج . لكن الجهل المركب لا يكون  
بمقدمة غير ذات وسط .

وأما في الشكل الثانى والمقدمتان كاذبتان بالكل ، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا رُدا<sup>(١٠)</sup> إلى الصدق  
فأوجبت السالبة وسُيِّتَت الموجبة أتتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شيء

(١) من بعض ما هو ب . (٢) من ساقطة . (٣) من يقع .  
(٤) من قد يكون . (٥) ب ما يكون أحدهما . (٦) من ساقطة .  
(٧) من ساقطة . (٨) من وكل ب ا .  
(٩) م تجب ، س ما ب غير منقوطة . (١٠) م رددا .

من ا ج وكانت<sup>(١)</sup> كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا ، فإن<sup>(٢)</sup> رُداً إلى الصدق فقل لاشئ من ب ج ما كل ا ج أنتجتا ذلك بعينه — وهو أنه لاشئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لاشئ من ب ج ما كل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا . فإن رُداً إلى الصدق فقل : كل ب ج ولا شئ من ا ج<sup>(٣)</sup> أنتجتا ذلك بعينه . فإذاً نتيجة هذا القسم صادقة دائماً .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ما بعض ا ج ؛ وكان كل ب ا فقل لاشئ من ب ج ما كل ا ج : أو قيل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب في إحدهما<sup>(٤)</sup> فقط : فإنه إذا كان في مثالنا كل ا ج فبيّن أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ما كل ا ج . فإن كذب في هذه فقل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضاً إن كان ج ليس محمولا على شئ من ا فكان لاشئ من ا ج فيكون لا محالة لاشئ من ب ج . فإن قيل لاشئ من ا ج ما كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضاً إن كان كل ب ج كذب<sup>(٥)</sup> حينئذ أنه لاشئ من ا ج لأن ب ا<sup>(٦)</sup> ، ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج — وهو كذب — أنتج الكذب .

فلتكم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه في موجب كلي<sup>(٧)</sup> ذي وسط في الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسباً ، كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين ، فكان<sup>(٨)</sup> مثلاً كل ب ج ما كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب في المقدمتين جميعاً ، وإلا صارتا سالبتين فلم ينتج التأليف .

(٢) س فإذا .

(١) ب ا م وكاتا .

(٣) ب ا م ” فقل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لاشئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لاشئ من ا ج .

(٦) س لأن ب ج .

(٥) س كان .

(٤) م أحدهما .

(٨) س وكان .

(٧) س كل .



ولا أيضا يمكن أن يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون في الكبرى فقط <sup>(١)</sup> . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسباً فيمكن أن تكون  $a$  محمولة على كل  $b$  ما ج موضوع ل  $a$  مثل  $b$  إلا أنه مباين لب مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل  $b$  ج — وهو كذب — ولا شيء من ج  $a$  — وهو كذب — أنتج الكذب . والحق لا شيء من  $b$  ج وكل ج  $a$  ، وهذا لا ينتج البتة ، فليس الأوسط مناسباً .

ويمكن أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت  $a$  وكانت ب تحت  $a$  وموضوعة لها ، وكان ج ما ب [١٠٨ ب] متباينتين ، فإذا قيل كل  $b$  ج كان كاذبا ، ثم قيل ولا شيء من ج  $a$  وكان <sup>(٢)</sup> صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لا شيء من ب  $a$  .

أما مثل ذلك في الشكل الثاني في الأوسط <sup>(٣)</sup> — سواء كان مناسباً أو غير مناسب — فإن الكاذبتين في الكل قد بان من أمرهما أن <sup>(٤)</sup> نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا <sup>(٥)</sup> كانت إحداها كاذبة في الكل أيتها كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل  $b$  ج ما كل  $a$  ج ما كل <sup>(٦)</sup> ب  $a$  . فإن اقترنت <sup>(٧)</sup> إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتها كانت ، أنتج لا شيء من ب  $a$  وهو كذب ، وإحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان في الجزء مثل أن يكون ج في بعض  $a$  وفي بعض  $b$  وكل ب  $a$  ، فأخذ أيهما كان موجبا كلياً والثاني سالبا كلياً ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل  $a$  ج ولا شيء من ب ج أو : لا شيء من  $a$  ج وكل ب ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا في الشكل الأول . ويؤيد بما قلناه <sup>(٨)</sup> في ضد هذا أن الصغرى يجب أن تقر

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) س والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيراً ما يسمون الشكل الثاني الشكل الأوسط .

(٤) س أنهما . (٥) س إن . (٦) هذه هي نتيجة القياس .

(٧) باقترنت . نج اقترنت . م أقرب . (٨) س قلنا .



على إيجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا، وإنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب — فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب و بحيث لا ينعقد من نسبته <sup>(١)</sup> الصداقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذبا في قياس الخدعة معا ، ويمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ا وكان لاشيء من ب ج ، كان ولا شيء من ب ا . فإن قيل كل ب ج وإن <sup>(٢)</sup> كان كاذبا ، وكل ج ا وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ا . وإن كن لاشيء من ج ا هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لاشيء من ب ا ج [ هو ] ا ، ويمكن ألا يكون شيء من ب ج . فإن كان كل ب ج حقا وقيل <sup>(٣)</sup> كل ج ا وكان باطلا — وكان كليا في بطلانه — كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا في كذبه ، فإنه <sup>(٤)</sup> يمكن أن ينتج من أوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شيء من ب ج فنقلت المقدمات إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لا عن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسباً مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ا . والمثال الثاني الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ا . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ا . ففي القسم الأول لا بد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء ، وفي الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

(٣) من وكان قيل

(٢) إن ساقطه من س .

(١) م ٦ من نسبة .

(٥) من والموسيقى بدل ج والعلم بدل ا .

(٤) م ساقطه .

## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات  
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها  
وكيف ينتهى إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حسا ما فقد يجب أن يفقد علما ما — أى العلم الذى يحرك النفس إليه  
ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه . وذلك أن المبادئ التى منها يتوصل إلى العلم اليقيني برهان<sup>(٢)</sup>  
واستقراء : أى الاستقراء الذاتى . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات  
المفردات لتتصرف فيها القوة العقائية تصرفا تكتسب به الأمور الكلية مفردة ، وتركبها على هيئة  
القول<sup>(٣)</sup> . وإن رام أحدا أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبيه لها ، لم يمكن إلا باستقراء يستند<sup>(٤)</sup>  
إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها ، مثل المقدمات الرياضية المسأخوذة في بيان أن الأرض  
في الوسط ، والمقدمات الطبيعية في أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإنما تعرف بالحس أولا  
ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة ، سواء  
كانت مفارقة أو غير مفارقة ، فإن وجوه الوصول إليها أولا بالحس . فهذا قول مجمل قيل في التعليم  
الأول . ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أن نزيدك تفصيلا فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات<sup>(٥)</sup> بمحسوس ، ولا شئ من المحسوس ، من جهة  
ما هو معرض للحس ، بمعقول ، أى معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما للحصول  
كثير من المعقولات . ولنمثل لهذا<sup>(٦)</sup> من الإنسان المحسوس والمعقول أولا فنقول<sup>(٧)</sup> : إن كل

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) خبر أن .

(٣) أى يتوقف تركيبها على الهيئات الخاصة بالأقيسة .

(٤) م : يستند . س : مستند . (٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا . (٧) س : قول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العظم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين في أجزاء أعضائه ، ووضع له في مكانه . وكذلك <sup>(١)</sup> تنال هذه الأحوال في عضو عضو منه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذي أدركه الحس هو الإنسان المعقول ، أو <sup>(٢)</sup> يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس — وإن كان يلزمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته <sup>(٣)</sup> ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك <sup>(٤)</sup> .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور في الخيال من الإنسان المحسوس . وبالجمل إن الشيء الذي يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذي يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين ، وتكييف <sup>(٥)</sup> بكيفية ما معينة ، وتحديد بوضع ما معين ، وأين ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التي من شأنها أن تعرض للإنسان في الوجود . ولو أن الإنسان كان <sup>(٦)</sup> تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه <sup>(٧)</sup> كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأين وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التي تختص به .

فبئن أن الإنسان من حيث يتصور في العقل بحده ، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها ، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان <sup>(٨)</sup> : معقولة الذوات في الوجود ، ومحسوسة الذوات في الوجود . فأما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة ، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها

(١) م ك ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيفه .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب في غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م ك س : ويكتنف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أي في ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت بقسمين اثنين .

لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة ألبتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه<sup>(١)</sup> يجرد حقيقتها عن لواحق المادة.

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري<sup>(٢)</sup> الذي لنا، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين، فيجدها العقل متخالفة<sup>(٣)</sup> بعوارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك. فيقبل على هذه العوارض فينزعهما فيكون كأنه يقشر هذه العوارض منها<sup>(٤)</sup> ويطرحها من جانب<sup>(٥)</sup> حتى يتوصل إلى المعنى<sup>(٦)</sup> الذي يشترك فيه<sup>(٧)</sup> ولا يختلف به<sup>(٨)</sup>، فيحصلها ويتصورها. وأول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات؛ ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال ويأخذها إلى ذاته.

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضع موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس. لكن الذي نقوله هنا فهو:

أن الحسن يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يجعلها معقولة. فإذا أفردنا العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهم لمعنى<sup>(٩)</sup> الشيء كالحد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم.

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة<sup>(١٠)</sup>: أحدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء [١٠٩] والرابع بالتجربة. أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس، بالوجه الذي قلنا، المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط<sup>(١١)</sup> الحسي

(١) م : لأن العقل .

(٢) م : النظري .

(٤) ب ٦ م : عه .

(٧) م : فيها .

(٩) م : لعين .

(٣) في المخطوطات الثلاثة متخالفة بالخاء .

(٥) أي ويطرحها جانبا . (٦) م : المعاني .

(٨) م : ساقطه .

(١٠) م : أربعة وجوه . (١١) م : الأخلط



والخيالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة في بعضها ويتوقف في بعضها إلى البرهان . أما <sup>(١)</sup> القسم الأول من هذين فيكون باتصال من <sup>(٢)</sup> العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل <sup>(٣)</sup> ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ما له بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفزع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فإن يكون عند العقل حكم ما كلى على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه <sup>(٤)</sup> الصورة النوعية ، ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تبينت <sup>(٥)</sup> للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على <sup>(٦)</sup> اعتقاد الكلى من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبته ، بل منها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا <sup>(٧)</sup> فى النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه <sup>(٨)</sup> له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ، وهو أكد من الاستقراء . وليس إفادته فى الأوليات <sup>(٩)</sup> الصرفة بل بمكتسبات الحس . وليس كالاستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وإن كان قد يكون منها . وأما التجربة فتوقع ، بل التجربة مثل أن يرى الرأى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو <sup>(١٠)</sup> انفعال .

(٢) م : س : ساقطة .

(١) م : وأما .

(٤) م : عنده .

(٣) م : وهو المخرج للفعل ما بالقوة إلى الفعل .

(٧) لعلها مركزا .

(٦) هكذا والأفضل إلى .

(٥) م : لاحت واستبان .

(١٠) م : و .

(٩) م : بالأوليات .

(٨) م : ينبه .

فإذا تكرر ذلك كثيرا <sup>(١)</sup> جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وأن السقمونيا تسهل الصفراء . ومن هذا الباب أن يكون شيء يتغير من حاله الذي بالطبع <sup>(٢)</sup> لاقتران شيء آخر معه ووصوله <sup>(٣)</sup> إليه ولا يمكن عند العقل <sup>(٤)</sup> أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه ، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة <sup>(٥)</sup> . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منها ، فإن فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي <sup>(٦)</sup> مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، وإن <sup>(٧)</sup> الذي بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما سلف .

فهذه هي الأنحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه .

فإذن كل فاقد حس ما فإنه فاقد لعلم ما وإن لم يكن الحس تِلْما .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئا ما موجود لثان لأنه موجود لثالث موجود للثاني . وأما السالب <sup>(٨)</sup> فيبين أن شيئا غير موجود لثان لأنه غير موجود <sup>(٩)</sup> لثالث موجود للثاني .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلا بد من أن تنتهي إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو في ذلك العلم <sup>(١٠)</sup> . والمبرهن يأخذ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على <sup>(١١)</sup> أحد الوجهين المذكورين ، وينحل آخره إلى مالا وسط له مطلقا وإن لم يكن في ذلك العلم .

(١) من سافطة . (٢) أي الذي له بطبعه . (٣) من : وهو له ، وهذا تحريف .

(٤) ويكون العقل غير مجوز الخ . (٥) من : فهذه الوجوه نستفيد بها من الحس علوما كثيرة .

(٦) من فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسي بقياس عقلي . (٧) من : وأما

(٨) من : الثالث وهو خطأ . (٩) من : مطلوب .

(١٠) أي لا وسط لها في ذلك العلم الذي تعمل فيه البرهنة . (١١) أي يكون على أحد الوجهين .

والذين يقدسون: إما على الظن — وهم الخطابيون — أو على الرأي المشهور — وهم الجدليون —  
فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذرات<sup>(١)</sup> وسط في الحقيقة . بل إذا انتهت  
إلى المشهورات التى يراها الجمهور ، أو المقبولات التى يراها فريق ، كان القياس قياسا فى بابه ،  
وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذرات وسط ، بل لها وسط ما<sup>(٢)</sup> مثل أن العدل جميل  
والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ فى الجدل على أنه لا وسط له . وفى العلوم يطلب لذلك وسط . وربما  
طلب أيضا فى الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور<sup>(٣)</sup> لا وسط له — لا لأنه يئن بنفسه وفى<sup>(٤)</sup> حقيقته — بل لأنه  
كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فتحليل القياسات الجدلية يجب أن يكون إلى المشهورات ؛ وتحليل البرهانية يجب أن يكون  
إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدئ الآن فنيين<sup>(٥)</sup> أن هذه الأوساط<sup>(٦)</sup> متناهية بعد أن نعاود مرة أخرى حال  
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع  
بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أى حمل كان ، مثل قولنا  
الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه  
ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جعل الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد حمل حمل<sup>(٧)</sup> مستقيم  
فهو حمل حقيقى لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض ، وهذا إما أن<sup>(٨)</sup> يقلب ما من شأنه  
أن يكون محمولا فى طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا فى طباعه . فيقال أبيض ما  
إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذات وسط فى أنفسها ، بل لها وسط فى اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٤) س فى بدون الواو .

(٣) أى القضايا المشهورة .

(٦) س : وما هى لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٥) س : ونيين .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعا ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض — وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان في واحد فيحمل أحدهما على الآخر، فيقال إن الأبيض متحرك: أى الشيء الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان<sup>(١)</sup> عن طبعه أو بقاسر<sup>(٢)</sup> أوجده فيه، ولكنه ليس لشيء غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت<sup>(٣)</sup> لم تجدد<sup>(٤)</sup> الصفة في نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك<sup>(٥)</sup> وإن كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر<sup>(٥)</sup> .

وبإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير<sup>(٦)</sup> إلى موضع كذا ، وإذا حققت وجدته ساكنا . وربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال<sup>(٧)</sup> . وربما كان متصلا كما يقال كرم أبيض أى<sup>(٨)</sup> عناقيد بيض<sup>(٨)</sup> . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل<sup>(٩)</sup> الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه<sup>(١٠)</sup> أولا، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وبإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض — أى سطحه أبيض .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج، غريبا<sup>(١١)</sup>، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

- 
- |                                                                                                         |                                     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) أى سواء كان .                                                                                       | (٢) س : بقياس وهو خطأ .             |
| (٣) س : حققت .                                                                                          | (٤) س لم تجد ذلك المحمول أو الصفة . |
| (٥-٥) ترد في س ٦ : "سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : وبالذات) ولكن بالقسر . |                                     |
| (٦) س : يقصد .                                                                                          | (٧) م ٦ ب + : فيها .                |
| (٩) س : يحمل .                                                                                          | (١٠) س + : يؤخذ الشيء في حده .      |
| (١١) صفة لوارد                                                                                          | (٨-٨) ساقط في س .                   |



ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه<sup>(١)</sup> المحمول بالعرض . فيشبه أن يكون انحدار<sup>(٢)</sup> الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقومالمماهية لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالعرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالعرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ<sup>(٣)</sup> في حد الشيء أو يؤخذ<sup>(٣)</sup> الشيء في حده . وبالجملّة ما يكون مناسبا<sup>(٤)</sup> لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما<sup>(٥)</sup> . فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتى متناهية<sup>(٦)</sup> ، ولا يلتفت إلى ما بالعرض في هذا الموضوع .

---

(١) من بإزاء . (٢) من الجدار . (٣) من يوجد .

(٤) من : مناسبه . (٥) م ك ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .

(٦) من : أجزاء متناهية

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

في حكاية<sup>(٢)</sup> ما قيل في التعليم الأول من [١٠٩ ب] تنهى أجزاء  
القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنعول محاكين للتعليم الأول :

قيل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع  
بذاته مثل ج وإيس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط  
وكذلك ز ل ه ، ب ل ز . أفتري أن هذه المحمولات تتأدى<sup>(٣)</sup> بلا نهاية من موضوع أول  
محدود فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط  
بلا وسط ، ط على ج كذلك ، ج على ب كذلك . أفتري أن هذا التزول في الموضوعات من  
محمول أول محدود ، يتأدى بلا نهاية ويؤخذ دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف ،  
أو يقف ؟

والفرق بين الباحثين أنا ابتداءنا في الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد في  
المحمولات . وابتداءنا في الثاني منهما من المحمول المحدود وأخذنا نزل في الموضوعات .

ولكن<sup>(٤)</sup> ١ محمولة على ج بوسط ب — سواء كان ١ لا محمول عليه أو عليه محمول ؛ و ج  
لا موضوع له أوله موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ١ وبين ب أوساط موضوعات ل ١  
ومحمولات على ب بلا نهاية ، وبين ج ٦ كذلك ؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود<sup>(٥)</sup>  
كان في ذيتك طرفا<sup>(٦)</sup> واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان<sup>(٧)</sup> . وإنما يطلب : هل الوسائط بينهما  
بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلانهاية ؟

(١) م ٦ ب ساقطه . (٢) م : كفاية . (٣) م : تتأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهي هل توجد أوساط بين طرفين محدودين إلى غير نهاية ؟

(٥) م : في المحدود — وهو خطأ . (٦) في المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود في الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفي الثانية المحمول وحده ، وفي الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وج موجب لما فقط ، بل وإن كانت مقدمة ا ج<sup>(١)</sup> سالبة والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة ما ا ج سالبة . فهل دائما ين ا ج واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث<sup>(٢)</sup> واسطة ، أو تقف قبل ؟

وهذا الطلب لا يكون في الأشياء التي تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان ، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع . بل الشك يكون هنا في الجاليتين<sup>(٣)</sup> . جميعا أنه هل يوجد لما وضع<sup>(٤)</sup> محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هي محدودة<sup>(٥)</sup> ؟ وإذا استبان تنهى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تنهى الحمل في تلك الجهة . وبالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل<sup>(٦)</sup> حملا حقيقيا والآخر حمل حملا عرضيا .

أقول : إن هذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الإنسان ، والعرضي كحمل الإنسان على الضحك . فإن ذهب هذا المذهب فعناه أن هذه<sup>(٧)</sup> المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثاني أن يكون الحمل العرضي كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان وإنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . وإذا قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل ب ا : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهي الأشياء التي تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة ب ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ا نازلين على الولاء ، لم تبلغ ألبتة الطرف الثانى . وسواء أخذنا بعضها على

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) س : يوضع .

(٣) م : تجذب . ب غير منقوطة . (٤) نبح الناحيتين .

(٥) قارن التحليلات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ٨٢ ا س ١٥ وما بعده . الحدود التي ينعكس

بعضها على بعض مترجمة هناك بالكلمة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(٦) س : حمله .

(٧) س : هذا .

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا<sup>(١)</sup> بعضها<sup>(٢)</sup> وقد تركنا الوسائط فيما بينها ، أو أخذنا<sup>(٣)</sup> الكل متتالية<sup>(٤)</sup> ولا واسطة بينها وكانت لا تنهاى ، أو أخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام فى ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد أخير<sup>(٥)</sup> ، فليس هناك حد أخير<sup>(٦)</sup> : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه<sup>(٧)</sup> ، ونهاية لا<sup>(٨)</sup> يتناهى إليها . ويكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبته الألف الذى هو حد محدود لأن بينهما درجات للعدد<sup>(٩)</sup> بلا نهاية . ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل : إن بين طرفى كل<sup>(١٠)</sup> مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم<sup>(١١)</sup> ألبته : وكل قسم يفرض<sup>(١٢)</sup> فيها يكون محدود العدد ، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولا توجد ألبته موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . وإذا كان بينهما وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت<sup>(١٣)</sup> حاصلة لامتوقعة على قسمة<sup>(١٤)</sup> قاسم . فبين إذن أنه لا يمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا : لاشيء من ج ١ وكان بينهما واسطة : أعنى شيئا<sup>(١٥)</sup> مثل<sup>(١٦)</sup> ب يوجد ل ج ولا يوجد له ١ ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة<sup>(١٧)</sup> فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلا نبيان<sup>(١٨)</sup> ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما<sup>(١٩)</sup> على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

- 
- |                                |                        |                                       |
|--------------------------------|------------------------|---------------------------------------|
| (١) م وأخذنا .                 | (٢-٢) م ساقطة .        | (٣) م : مسالبه .                      |
| (٤) س : آخر .                  | (٥) س : ألبته .        | (٦) س : ولا .                         |
| (٧) س : العدد .                | (٨) س : كل طرفى .      | (٩) أى لا قسم لها إلا ويقبل التقسيم . |
| (١٠) س : يفترض .               | (١١) جواب الشرط لإذا . | (١٢) س : قسم .                        |
| (١٣) شئ فى المخطوطات الثلاثة . | (١٤) س : من .          | (١٥) أما الموجبة ساقطة فى م .         |
| (١٦) م : فلا بيان .            | (١٧) س : كما .         |                                       |



بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للوجبة موجبات . وقد بان في الموجبات أنها متناهية .

فإذا كانت الحدود الموجبة للصغرى الساقطة لا يمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذى لا يزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية<sup>(١)</sup>

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى<sup>(٢)</sup> بعينها ، فلا<sup>(٣)</sup> بد من أن يكون فى كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية ، لأن هذه داخلة فى تحديد الأشياء ،

والحدود إنما تتم بها . فلو كانت الحدود متوقفة إلى أن توجد<sup>(٤)</sup> فيها بغير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فبادئها متناهية .

ثم قيل بعد هذا فى التعليم الأول<sup>(٥)</sup>

إنا إذا قلنا<sup>(٦)</sup> إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه<sup>(٧)</sup> وأما إذا قيل الخشبة هى كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة<sup>(٨)</sup> أو الماشى إنسان — ليس معناه أن<sup>(٩)</sup> نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شيء قائم غير مقتضى ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له ، فإن ذلك لا يصح . بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشيء الذى عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشيء<sup>(١٠)</sup> هو إنسان . وكذلك الشيء الذى عرض له

(١) م : فبين أيضا أن الذى لا يزيد عليه فى العدد الكبريات العالية للسالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى فى الشكل الثانى ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) م : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ : قرة ٨٢ .

(٦) م : إنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م : ساقطة . (٩) م : ساقطة . (١٠) م : ساقطة .

أن كان بمقدار <sup>(١)</sup> كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا ”إن الإنسان ماش“ معناه أن الإنسان نفسه — لاشيئا يعرض له أن يكون إنسانا — هو نفسه ماش . وكذلك قولنا ”الخشبة كبيرة“ معناه أن نفس الخشبة — لاشيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة — هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك ”الشيء الذى هو ماش وله عرض المشي“ ، وبين قولك ”الشيء الذى هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات“ ، فرقا <sup>(٢)</sup> . وذلك لأن الشيء فى الأول عين من الأعيان هو فى <sup>(٣)</sup> نفسه نوع من الأنواع ، وحقيقة من الحقائق . والماشي ، من حيث هو مجرد شيء ذى مشي ، شيء آخر ليس هو .

وأما فى المثال الآخر ، فإن الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون فى نفسه أمرا محصلا النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهر الكماسمى هناك [ ١١٠ ] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع وإلى شيء غير جوهرهما . فأما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير <sup>(٤)</sup> ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفترقان به <sup>(٥)</sup> ، فنجعل حمل الماشي على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فلما أن يكون من طريق ما هو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو ينفع ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل فى الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين <sup>(٦)</sup> ألينة .

(٢) اسم أن فى قوله أن بين قولك الخ .

(١) من : بمقدار .

(٣) م : فى ساقطة .

(٤) فى هذه العبارة كثير من التساهل فى التعبير ، وغرضه أن الماشي يدل على معنى الماشي ، والكبير على معنى الكبير .

(٦) أى الجوهر والأعراض .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات والصحيح بهما .

أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام <sup>(١)</sup> ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لا معنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه <sup>(٢)</sup> العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ، وإن كان يمكن في القول أن يجعل كمّ ما وحده موضوعا لكمّ ، وكيفّ ما وحده لكيف <sup>(٣)</sup> . وأما في الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موزعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل <sup>(٤)</sup> في التحديد والقول ، وأما في الوجود فلا يمكن ألّبتة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع .

وإذا كان كذلك فإن الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد <sup>(٥)</sup> ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء <sup>(٦)</sup> ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول <sup>(٧)</sup> : إذ بينا أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد <sup>(٨)</sup> شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة ، لها طرف من جهة الموضوع — وهو الجوهر — وطرف من جهة المحمولات — وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف وإما كم وإما مضاف وإما غير ذلك . فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأياضا فإن المحمولات من جملتها <sup>(٩)</sup> داخلة في حدودها — أعني حدود المحدودات الجزئية منها ، الموجودة في الموضوع ، وإن لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر . والداخلات في حدود الشيء متناهية . فإذن جميع المحمولات متناهية ، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر ، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

(١) في جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها في التحليلات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهي .

(٣) يعني أنه يمكن أن يوصف عرض بمرض مثل كم بكم وكيف بكيف ، ولكنه لا يحمل عليه حلا حقيقيا لأن الحمل الحقيقي على الجوهر .

(٤) م : للشكل . (٥) س : حد ما . (٦) أي الداخلة في ماهية الشيء .

(٧) س : فيما هو الشيء من الأجناس والفصول محدودة متناهية . (٨) م : بتحديد .

(٩) يظهر أنه يقصد في جملتها .

فقد استبان من هذه الجهة<sup>(١)</sup> أيضا تناهى الأوساط . وهذه<sup>(٢)</sup> الجهة هي جهة<sup>(٣)</sup> اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن هاهنا مقدمات أولى ، وأن محمولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهاني وإنما يكون بعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف<sup>(٤)</sup> عند أصول موضوعة<sup>(٥)</sup> — إن كانت تلك الأصول لا تتبرهن في علم آخر — وقوف<sup>(٦)</sup> غير برهاني .

فيجب إذن إن كان<sup>(٥)</sup> وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيان برهاني . وفي آخر الأمر يجب أن ينتهي البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولا علم برهاني .

فلم يكن احتجاج الخصوم في إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها — إما داخلة في حد الموضوع أو الموضوع داخل في حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثاني الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ، ولذلك الشيء شيء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا في حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها<sup>(٦)</sup> ما يؤخذ في حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التي تؤخذ في حدودها ، وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ في الحدود . وقد بان استحالة هذا<sup>(٧)</sup> . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحمولات التي تساويها في العدد . على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك في أشياء غير متناهية تؤخذ في حد شيء واحد ، وهاهنا لا يكون المأخوذ في حد شيء واحد منها إلا لجملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هي ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) من الجملة .

(٢-٢) من هذه الجهة وهي جهة .

(٣-٣) ساقط في ب ٦ م .

(٤) من وموقوف وهو خطأ .

(٥) من كانت .

(٦) من ذهب معها أيضا .

(٧) من ذلك .



فيقال له . قد جُعِلَ ها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول<sup>(١)</sup> بالفعل ، والفعل يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو<sup>(٢)</sup> بعدُ بالقوة . وكل واحد والكل والجميع موجود في حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعني بالسابق القريب من الطرف ، و يكون شيء خارج عنه هو<sup>(٣)</sup> مأخوذ في حده . فيجب أن يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن ليس شيء خارج عنها<sup>(٤)</sup> ، بل كل محمول يوجد فيؤخذ على أنه<sup>(٥)</sup> واحد من جملتها<sup>(٦)</sup> . هذا محال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هي معا في جنس واحد ، بل في شيء واحد بالعدد لها ترتيب ؟ فإن الفرد وما يتبعه من الواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة في شيء<sup>(٧)</sup> من أنواع العدد . وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها . والعدد<sup>(٨)</sup> المتضمن للترتيب فإنه في النقصان متناه<sup>(٨)</sup> إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين<sup>(٩)</sup> مبادئ غير ذوات أوساط ، وبأن أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير منقسمة ، وحين بان أن الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك<sup>(١٠)</sup> حملا أولا<sup>(١١)</sup> على الشيء .

وإنه وإن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب<sup>(١٢)</sup> عام مثل أن حمل مساواة ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على<sup>(١٣)</sup> واحد منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو مثلث — والمثلث عام لهما — فليس يجب أن يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون للمثلث شيء آخر عام ، وكذلك لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

(٣) أي السابق .

(٥) م ٦ ب أنها .

(٩) س البراهين .

(٢) س فهو .

(٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها .

(٧) س شيء ما .

(٨-٨) س والعدد في النقصان المتضمن للترتيب فإنه متناه الخ .

(١١) م : أول .

(١٣) س ساقطة .

(١) س حصل .

(٦) هذا محال ساقطة في م .

(١٠) س ها هنا .

(١٢) س بسبب .

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ، وليس عليها برهان : فإن ما ليس ينقطع بحد أوسط فليس عليه برهان .

وهذه المبادئ بعضها مبادئ البراهين المنتجة للوجبات ، وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهي مبدأ للبرهان<sup>(١)</sup> الموجب ، كذلك تكون مقدمة غير ذات وسط سالبة ، وهي مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول<sup>(٢)</sup> الثقل مناً ، وأول الأبعاد اللحنية هو ربع الطينى الذى نسبة إحدى نغمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التى لها الأسماء ، مثل الذى بالكل والذى بالخمس والذى بالأربعة والطينى<sup>(٣)</sup> . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجاً عن الطرفين ، بل يكون متوسطاً بينهما لا محالة .

وأما فى السالب<sup>(٤)</sup> فقد يقع خارجاً وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزاً فى قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجاً ، ولو أمعنت فى التحليل ، فلم<sup>(٥)</sup> تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسيط<sup>(٦)</sup> .

وأما<sup>(٧)</sup> البيان بالشكل الثالث فلإثبات الجزئى فقط ، وهو أيضاً بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع فى الشكل الأول فإنه يقع بين بين ، أى بين الحدين . لكنه يخرج فى الشكل الثانى — لا من جانب<sup>(٨)</sup> الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ، وبالجمل من جانب الكلى .

(١) م البرهان .

(٢) س أوائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة درانحه من فضة وبالعربية ما يكال به السمن . وقيل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليونانى واللاتينى .

(٣) الذى بالكل هو الذى يسمى octave والذى بالخمس dominant والذى بالأربعة Sub-dominant والطينى tonic . وربع الطينى quarter tone .

(٦) م التوسط .

(٥) م لم .

(٤) س السلب .

(٨) م الجانب .

(٧) س فأما .

ويخرج في الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذي (١٠ب) يمكن أن يكون سالبا، بل (١) من جانب الأصغر. وكذلك (٢) إذا أردت في التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من (٣) الشكل الأول، فلذلك أن تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت (٤) إلى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثاني، وأردت أن تركب قياسا لانتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل في التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخينا فيه إيراد ما قيل في المشهور. ويجب أن تعلم أن جملة تتحصر في أنه إذا (٥) كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وإن كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شيء (٦) من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن هاهنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطقي، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر (٧) من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات في الشيء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب (٨) إلى غير النهاية فسنبينه بعد.

(١) من ساقطه .

(٢) من ولذلك .

(٣) من في .

(٤) م وما احتجت .

(٥) ب إن .

(٦) من ساقطه .

(٧) من ما مذكراه .

(٨) من يكون .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن البرهان الكلى والموجب والمستقيم كُلاً أفضل من مقابله

قيل في التعاليم الأول<sup>(٢)</sup> إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلى أفضل أم الجزئى ، وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل<sup>(٣)</sup> إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى بأن يقول: إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هذا بيان للشيء<sup>(٤)</sup> من ذاته ، وذلك بيان له — لا من ذاته ، بل من بيان أمر في غيره . وليس أن يعرف<sup>(٥)</sup> أن متساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لامن نفسه ، بل من شيء آخر هو المثلث . ولما كان البيان من<sup>(٦)</sup> الجزئى بذاته ومن نفسه ، والبيان من الكلى ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذي بذاته أفضل ، فالجزئى أفضل .

وأيضاً لظان أن يظن أن الجزئى أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هي هذه الجزئيات ، والكلى إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن<sup>(٧)</sup> كان غير موجود فما برهن<sup>(٨)</sup> به عليه إنما برهن<sup>(٨)</sup> على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجوداً لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلى يجعله كونه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئاً غير هذا المثلث وذلك المثلث ، والمدد شيئاً غير هذا العدد وذلك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذا البرهان على الكلى إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئى إذن أفضل .

(٢) قارن التحليلات الثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤

(١) م ك ب سابقة .

(٥) م يعلم .

(٤) م لشيء .

(٣) م — في التعاليم الأول .

(٨) م يبرهن .

(٧) م وإن .

(٦) م للجزئى .



وأيضاً<sup>(١)</sup> فإن البيان الكلى شديد التعرض للغلط بسبب أن مستعمليه يكونون كالمبرهنيين على غير المطلوبات . مثلاً إذا برهن مبرهن على أن الكميات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه ما<sup>(٢)</sup> على ما هو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ما هو أقل في الوجود ، لأن الذى هو في الوجود هو خط أو سطح أو زمان . على أنه كثيراً ما<sup>(٣)</sup> يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى — على ما قيل في ” أنولوطيقا “ . ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذاً البرهان على الكلى<sup>(٤)</sup> أخس وأوضع<sup>(٥)</sup>

ثم قيل في التعاليم الأول : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى<sup>(٦)</sup> الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك في متساوى الساقين لا من جهة ما هو متساوى الساقين ، بل من جهة ما هو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه في متساوى الساقين . وإذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لما هو له بالذات . فالكل<sup>(٨)</sup> إذن أفضل .

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسماً مشتركاً بل اسماً متواطئاً . وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الأعراض ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة في الحد . وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهاية<sup>(٩)</sup> لها . وذلك لأن وجود الثابت<sup>(١٠)</sup> الباقي أكثر وأكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد<sup>(١١)</sup> من جهة ما هو

(١) من أيضاً .

(٢) من ما ساقطة . (٣) من ساقطة . (٤) م ٦ ب الكل .

(٥) في هذه الجملة شئ من الاضطراب والخلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهى واردة في أرسطو ( التحليلات الثانية ٨٥ ب ١ ، ٥ — ٥ ) هكذا ” وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالاً بالواقع من الجزئى وربما أوقعنا في ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أخس من البرهان الجزئى .

(٦) م المساوى .

(٧) من ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يعلمها باعتبارها شيئاً ذاتياً له ، ويعلمها لأى مثلث خاص كمتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(٨) في الأصل الكل . (٩) من بلانهاية . (١٠) من ساقطة .

(١١) من ساقطة .

جزئى يكاد لا يُغنى ولا يتناهى إذا لم يُجمع في كل تشترك<sup>(١)</sup> فيه أمور بلا نهاية وتتحد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حثيج<sup>(٢)</sup> إلى براهين بغير نهاية . وأيضا فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى أنه إن لم يجعل الكلى معدوما<sup>(٣)</sup> يلزمه أن يجعله شيئا مبينا للجزئيات . فليست الجواهر الكلية في ذلك بمبينة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفية والكمية . فتتري هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أمورا خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا في موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد<sup>(٤)</sup> بالقوام . وإذا غلط غلط فظن أن الكلى شيء خارج عن الجزئيات بسبب أفراد البرهان عليه ، فاللوم ياحقه في إصغائه للباطل وتوهمه المحال<sup>(٥)</sup> دون الذى يستعمل البرهان الكلى على واجبه<sup>(٦)</sup>

وقد علمت أنت في مواضع أخرى الفرق بين الذى ينظر إليه دون اعتبار غيره ، وبين الذى ينظر إليه وهو مجرد مبادئ لغيره .

وأیضا فإننا قد أشبعنا القول في أن البرهان هو قياس من العلة واللية ، والكلى أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكلى بذاته وأولا ، فإن كل شيء له أمر بذاته لا يحتاج أن يكون لشيء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا ويكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة<sup>(٧)</sup>

فالكلى<sup>(٨)</sup> هو الذى يعطى الجزئى ماله<sup>(٩)</sup> بذاته . والكلى هو الذى عنده نهاية البحث عن لم . وعند تناهى البحث ما يظن أنا علمنا الشيء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فقليل ليأخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكى لا يكون ظالما . فإذا وقف البحث عن اللم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

(١) س ك ب مشترك . (٢) س لا حثاج . (٣) أى لم يفترضه معدوما .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للعال .

(٦) م واحد واحد . وفي هذا كله إنكار لنظرية المثل الأفلاطونية .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة . (٩) أى الكلى يعطى الجزئى الصفات التى للكلى لذاته .

ولا محالة أن بحث اللام في أمثال هذا ينتهى إلى أمر لا يتجاوز عنه ، يكون هذا الأمر الأعم الأعلى الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سألنا عن الجزئيات: أن هذا<sup>(١)</sup> المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم، وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أولأنه مخطوط في ثوب ، أولأنه هذا المثلث ، لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التى تطلب<sup>(٢)</sup> ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به ثلاثة<sup>(٣)</sup> خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها<sup>(٤)</sup> ست زوايا<sup>(٥)</sup> قوائم: اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج<sup>(٦)</sup> أربعة . فتحن إذن في إعطاء العلة نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك<sup>(٧)</sup> ليس يمكننا أن نبرهن على هذا الحكم فى المتساوى الساقين برهانا كليا إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأیضا فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهى من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإنما يعلم المتناهى المحدود . فإذا العلم الذاتى إنما هو للكلى، وهو أكبر<sup>(٨)</sup> فى معنى المعلوماتية ، فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان. وإذا كان هو<sup>(٩)</sup> وألى بالبراهين ، فالبراهين<sup>(١٠)</sup> أيضا أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذا أولى به منه بغيره ، فذلك أيضا أولى من ذلك الغير به منه<sup>(١١)</sup>

وأیضا فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس، فهو أولى بأن [١١١] يفيد العلم من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علما به وبالجزئى أيضا تحته<sup>(١٢)</sup> بالقوة القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علما بالكلى — لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن أثر .

وأیضا فإن البرهان الكلى يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاء فى كل شئ وأكبر فى المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ. فالبرهان الكلى أشد استقصاء من الجزئى .

(٣) م ك ب ثلاث .

(٦) م الخارجة .

(١٢) م تحته أيضا .

(٢) م بطلت .

(٥) م ساقطة .

(٨) م أكثر .

(١١) م ساقطة .

(١) يقصد مثلثا معينا .

(٤) م جميعه .

(٧) م ك ب ولذلك .

(٩) م هذا : والمراد به هنا الكلى .

(١٠) م ساقطة .



وأمثال هذه الأقاويل هي التي قيلت في التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر — على ما قال المعلم الأول بنفسه — من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ؛ وإن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان .

والذي يجب أن يصغى إليه من جملة هذه الحجج هو أن العلم بالكلى علم بالقوة بالجزئى ، ومبدأ البرهان على الجزئى . وأما العلم بالجزئى فليس فيه ألبتة علم بالكلى . فإن من علم أن كل مثلث فزواياه كذا ، فما أسهل أن يعرف أن متساوى الساقين كذلك . ومن <sup>(١)</sup> علم أن متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبتة <sup>(٢)</sup> أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ما قيل إن البحث بالعلم يُحَوِّج إلى العلم الكلى <sup>(٣)</sup> . وأيضا فإن الكلى معقول ، والعلم الحقيقى للعقل . وأما الجزئى فمحسوس والمحسوس من جهة ماهو محسوس لا علم به <sup>(٤)</sup> ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهي التي تبين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سواب . واحتج في ذلك <sup>(٥)</sup> بحجج :

من ذلك أن تلك <sup>(٦)</sup> لا تحوج إلى استعمال الأشياء مفعنة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك ؛ إذ <sup>(٧)</sup> لم تكن السواب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات . وإذا أعطينا عللا متوالية في الشيء فإنما نعطي اللمية الحقيقية الواحد منها الأخير <sup>(٨)</sup> الذى هو أقرب من المعلول . وليس في تكثير الأوساط فائدة . بل الفائدة في تقليلها والاختصار منها على القريب الملصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط في القليل أقل ، وفي الكثير أكثر . وانحصار المعنى في القليل أكثر ، وفي الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذى يجرى على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكرر الأجزاء المختلفة .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب <sup>(٩)</sup> . فمبادئ الموجب أقل في النوع <sup>(١٠)</sup> ومبادئ السالب أكثر في النوع وأشد اختلافا . فالموجب أفضل .

(١) س فإن . (٢) س ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلى .

(٤) س ساقطة . (٥) س من . (٦) أى البراهين الموجبة .

(٧) س إذا . (٨) الواحد مفعول ثانى لنعطي . (٩) س موجبة وسالبة .

(١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقد ماته من نوعين ، سالبة وموجبة .



وأيضاً فإن الذى لا حاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معاً إلى شيء ثان<sup>(١)</sup> — والثانى منهما إليه<sup>(٢)</sup> حاجة — فهو أقدم وأعرف معاً من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبتة إلا بمقدمة موجبة إنما<sup>(٣)</sup> يكون عليها<sup>(٤)</sup> برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة . فإذاً البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضاً فإن البراهين الموجبة تجدد<sup>(٥)</sup> المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط . وكذلك التزايد فيها — وهو أخذ حد<sup>(٦)</sup> خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة — موجب أيضاً ، ويستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسيط والترديد معاً<sup>(٧)</sup> هو الموجب . فإنك إذا كنت<sup>(٨)</sup> قلت كل ج ب ، ولا شيء من ب أ : فإن أردت أن توسط بين ج ب حداً فلا شك أنك توسطت بإيجابين<sup>(٩)</sup> . وإن أردت أن توسط بين ب أ حداً ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس — كيف وسطت — مؤلفة<sup>(١٠)</sup> من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د أ . أو كل<sup>(١١)</sup> ج د وكل د ب ولا شيء من ب أ .

وكذلك لو ذهبت فى التوسيط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تنتم القياس بالتوسيط بل بالترديد<sup>(١٢)</sup> من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شيء من ب أ قولاً سالباً آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د أ حتى ينتج بقياس مركب أن لا شيء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبية<sup>(١٣)</sup> فى البراهين السالبة وأكثر عدداً فى القوة من السالبة .

(١) أى لا حاجة له إلى شيء ثان لى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) من ساقطة . (٥) غير منقوطة فى م ، ب . (٦) من ساقطة .

(٧) من ما . (٨) من ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والنقط كله خطأ والمراد القوسط بمقدمتين موجبتين تتجانح ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) من بالتزيد .

(١٣) من طالية .

فالموجبات إذن<sup>(١)</sup> أوجب إحضارا في الذهن من السوالب في كل قياس ، وهى في أنفسها أفضل . فالمركب<sup>(٢)</sup> منها والمؤدى إليها أفضل<sup>(٣)</sup>

وأیضا فإنه وإن كانت المقدمات الكبرى غير ذوات<sup>(٣)</sup> أوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلأنها أبسط ، لأنها تتم بحدين ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث . والذي يتم وجوده بأشياء<sup>(٤)</sup> أقل وأبسط ، أقدم من الذى يتم وجوده<sup>(٤)</sup> بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف ، فلأن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج في تفهمه<sup>(٥)</sup> إلى قياسه إلى السلب كالوجود والمملكات<sup>(٦)</sup> . وأما السلب وكل معنى عدمى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما<sup>(٧)</sup> قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذن البرهان المستعمل للبدأ الموجب والمنتج له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شئ من ب ا ، ينتج أنه لا شئ من ج ا . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شئ من ج ا باطلا ، فليكن بعض ج ا ، وكان لا شئ<sup>(٨)</sup> من ب ا — وهو مسلم — ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج ا . فهو محال : فنقيضه — وهو قولنا لا شئ من ج ا هو حق . ففي المستقيم إنما أوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع يوجب<sup>(٩)</sup> قولنا لا شئ من ب ا إيجابا بذاته . وفي الخلف إنما أوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق قول آخر

(٢-٢) ساقطة في م .

(١) من أيضا .

(٤-٤) ساقطة في م .

(٣) من ذات .

(٥) م تفهيمه .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والمملكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٨) من ولا شئ .

(٧) من كما أنه قد .

(٩) م تحت .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها<sup>(١)</sup> كما بان لك في الفن الذى قبل هذا . والذى يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر ، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه<sup>(٢)</sup> لك في الفن الذى قبل هذا — هو<sup>(٣)</sup> ما تكون إحدى المقدمتين فيه كجزء تحت الكل ، وهى<sup>(٤)</sup> الصغرى . والأخرى كالكل فوق الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك<sup>(٥)</sup> تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ، وتكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب أ ، ونتيجة لا شيء من ج أ تحت<sup>(٦)</sup> مقدمة لا شيء من ب أ كجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف الكبرى فى الكيفية ، فلأن ج تحت ب ، والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فهذا الوجه وبالاتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا بعض ج أ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . فإذن صورة القياس بالذات — التى شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأیضا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات<sup>(٧)</sup> الخلف مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما<sup>(٨)</sup> نقيض النتيجة . والقياس الكائن من مقدمات أعرف أفضل على كل حال .

ونقول<sup>(٩)</sup> إنه قد يكون علم<sup>(١٠)</sup> أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون<sup>(١١)</sup> أحد العالمين قد جمع مع الإن الله<sup>(١١)</sup> ووقف على السبب القريب الذاتى ، والثانى اقتصر على الإن

(١) الأولى أن يقول قبيضا . (٢) من أوضحنا . (٣) من وهو .

(٤) من وهو . (٥) من ولذلك . (٦) من أيضا تحت .

(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى أحدهما .

(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية ك ٢ ف ٢٧

(١٠-١١) ساقط فى م .

(١١) أى برهن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك .

فقط . والثاني أن يكون أحد<sup>(١)</sup> العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثاني لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقتربا<sup>(٢)</sup> بمادة . ولذلك [ ١١١ ب ] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة .

والثالث أن<sup>(٣)</sup> العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط — بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد — أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعلميهما<sup>(٤)</sup> بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد<sup>(٥)</sup> منهما غير منقسم ، ثم يقترن بذلك في الوحدة ألا يكون لها وضع ، وبالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط، زيادة وضع ، وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع<sup>(٦)</sup> . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط<sup>(٧)</sup> من النظر غير مناسب لتصورتنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

---

(١) من ساقطة .

(٢) من مقرونا .

(٣) من ساقطة .

(٤) ب بعلميهما . م تعليمهما .

(٥) قوله “ذات كل واحد” معناه الذات (الجوهر) الذي يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع — وقوله “والنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع” ساقط في م . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، وبالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط لعله ، إلا أن النقطة تتنازع الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع في المكان .

(٧) ساقطة .



## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

### في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها<sup>(٢)</sup> في المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت في المبادئ الأولى التي منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت في الموضوع الأول وفي<sup>(٣)</sup> المبادئ الأولى<sup>(٤)</sup> للبراهين اختلافا ما نشير إليه — ونعني بالمبادئ الأولى لا المقدمات فقط ، بل الحدود وغير ذلك — فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان<sup>(٥)</sup> فارفع كل شيء إلى مبادئه الأولى وجنسه الأول — أي موضوعه — فتجد الاختلافات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما في الجنس — أي الموضوع — فتجد ههما مختلفين فيه لا محالة . وأما في المبادئ فتجد ههما وإن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان<sup>(٦)</sup> من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهي للهندسة أولا وللناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه<sup>(٧)</sup> .

وليس اختلاف البراهين يوجب<sup>(٨)</sup> اختلافا في هذا الباب ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان<sup>(٩)</sup> لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وكل حيوان معتد ، وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام معتد ، بل ومن حدين أوسطين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامي . وأما الثاني فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متعجب . وأيضا كل إنسان مستحي ، وكل مستحي متعجب : فإن هذين وإن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٤) س الأول .

(٣) س واختلفت في .

(٦) س + فيها .

(٥) أي التحقق عما قال .

(٨) م يوجد .

(٧) س من صفته .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد في الفصل ٢٩ من التحليلات الثانية الكتاب الأول .

ما ينعكس أحدهما<sup>(١)</sup> على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما<sup>(١)</sup> تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها . وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هذا في الشككين الآخرين : فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة . ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله .

وأما أن جل البرهان إنما هو على الضروري<sup>(٢)</sup> فأمر قد فرغنا منه . وأما أنه قد يكون على الأكثرى<sup>(٣)</sup> فبعض المفسرين يأبى أن يكون على الأكثرى برهان . بل إنما تسمع نفسه بأن يكون عليها قياس، ويقول لأنها لا يتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين . والحق ورأى المعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية ، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى ، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود<sup>(٤)</sup> على ما علمت في مواضع أخرى .

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده<sup>(٥)</sup> ، فيكون على الأكثرى برهان . وأما إن أراد أحد<sup>(٦)</sup> أن يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للعلة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان ، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من<sup>(٧)</sup> البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطى والشعري ، ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط مالا حاجة إليه . بل الأولى أن يقول إنه لما كان كل بيان إنما يكون لوجود متميز عن لا وجود: وهذا على وجهين : إما أن يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم—وهو الأكثرى . فإذاً لا بيان في أمر متميز الوجود إلا لهذين .

ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاقا لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه .

(١-١) م ساقط .

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية .

(٣) يقصد ما كان الحمل فيه على الأكثر الغالب كقولنا المصريون زراع .

(٤) أى وجوده إطلاقا . (٥) أى وجود الشيء على ما هو عليه .

(٦) م ساقطة .

(٧) م ، ب بين . ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية لا ضرورية مطلقة .

لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها. فأما اعتبار حال الوجود في الممات على سبيل التوقع فلا طاب فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة، وإلى الجهة التي أوضحتها في فن سلف. وأما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف مخرج<sup>(١)</sup> إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعلى جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقلى — أعنى البرهان الذى يبين أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لا وجوده، إلا أن يكون شيء منهما أكثرىا . وكل ما قلناه<sup>(٢)</sup> في الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى اللا وجود وأنزل أنا عتينا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا<sup>(٣)</sup> .

ثم قيل فى التعليم الأول<sup>(٤)</sup> إنه ليس الحس برهانا ولا مبدءا للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس يحد حكما فى جزئى فى آن بعينه وأين بعينه . فإذا الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شيء منه هو علم بكل . ولو كنا<sup>(٥)</sup> نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين، لما كان ينعقد لنا<sup>(٦)</sup> من إحساس ذلك رأى كل " أن كل مثلث كذلك " . ولا علم بالعلة<sup>(٧)</sup> . ولو كنا نحس أيضا أن القمر لما حصل فى المخروط الظلى انكسف ، لم يممكا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلى : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا »<sup>(٨)</sup> ، لأننا لا يمكننا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى . أما كل كسوف فلا أن ذلك مما لا نهاية له فى القوة . وأما الكسوف الكلى فلا أنه للدقل<sup>(٩)</sup> فقط،

(٢) س قلنا .

(١) س فيخرج .

(٣) تجد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله "وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى" فى التحليلات الثانية . المرجع المذكور ٣٠ ، ومعظم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٥) س ولو أننا كنا .

(٤) انظر التحليلات الثانية — المرجع المذكور ٣١

(٦) س ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتا غوراس .

(٧) أى ولا ينعقد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكننا أن ندرك العلة فى الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للعقل إدراكه .



وإن كنا قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات<sup>(١)</sup> أمورا كلية — لا لأن الحس أدركها ونالها — ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة<sup>(٢)</sup> كليا مجردا معقولا لم يكن الحس أدركه ، ولكن أدرك جزئياته فاخلاق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل إليه للحس ، بل يناله بإشراق فيض إلهي عليه<sup>(٣)</sup> .

وأیضا فإننا<sup>(٤)</sup> كثيرا ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية — لا لأن الحس يدركها — بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة ، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث<sup>(٥)</sup> بينا ما للتجربة .

ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الإدراك المستقصى ، صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل<sup>(٦)</sup> مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها ، فإن الجسم الملون الذي وراءها يرى من غير أن تحجب القارورة دون ذلك حجب كثيرة من الأجسام الأخرى . فقوم يقولون إن السبب في شف الزجاجة أن كل مالا لون له فهو شاف<sup>(٧)</sup> مؤد للون الذي وراءه . وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويموزها إلى أن يلاقى المبصر . قيل في التعليم الأول : فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سبيلا إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب ، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب ، ولكان يميل إلى المذهب المسائل إليه ، وإن كان بعده البحث باقيا أنه : هل فيها هواء أو خلاء<sup>(٨)</sup> ، وإن كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدي اللون ، أو الشعاع ينفذ إليه فيه ؟ . وبالجمله لو كان الأبصار بنفوذ [١١٢] شيء في الثقب ، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه ، لكان العقل يجد سبيلا إلى أن يحكم في الأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ، لانفس شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها ، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلًا بالحس ، لا أن<sup>(٩)</sup> الحس حصله ، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة .

(١) س ساقطة .

(٢) ش المتكررة والمتكررة أصوب .

(٣) هذا الفيض الإلهي الإشرافي لا وجود له في أرسطو ؛ وهو أدنى إلى نظرية أفلاطون في المثل .

(٤) س فإن .

(٥) س وحيث .

(٦) م ، ب بالعقل .

(٧) شفاف .

(٨) س خلاء أو هواء . ب هواء وخلاء .

(٩) م لأن — وهذا عكس المطلوب .



ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس<sup>(١)</sup> كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة — وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هي من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأیضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج ، فإن الأضداد قد<sup>(٢)</sup> تكذب معا : مثل قولنا إن المساوي هو أكبر ، والمساوي<sup>(٣)</sup> هو أصغر .

وأیضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهوّر ، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور ، فإن هذه في قوة المتقابلة<sup>(٤)</sup> وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هي مختلفة مثل هذه .

وأیضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون<sup>(٥)</sup> واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعية لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا في الهندسة إن كل مقدار إما منطوق<sup>(٦)</sup> وإما أصم ، وقولنا في العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعديّة

---

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) من ماقطة . (٣) س أو المساوي .

(٤) م المقابلة والمقصود المقابلة بالتضاد .

(٥) هكذا في جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق هـ . والمنطوق هو الكم المعقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المعقول

• incommensurable

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينهما مطابقة ألبته<sup>(١)</sup> . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدئين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان<sup>(٢)</sup> كذلك كان أحد المبدئين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٣)</sup> ، فكان حينئذ أحد الجنسيتين تحت الآخر أو فوقه<sup>(٣)</sup> . ومثل هذه الشركة قد تقع في المبادئ . وهناك قد<sup>(٤)</sup> يكون الأمر على ما أوضحناه<sup>(٥)</sup> قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما<sup>(٦)</sup> الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعني بالأجناس الموضوعات<sup>(٦)</sup> .

وإما أن يكون مبدأ داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين في الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين في الجنس — أعني الموضوع — بل في جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددناه<sup>(٧)</sup> قبل .

وأما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك في المبدأ الخاص ألبته ، لا على أن يدخل حد منها في الوسط<sup>(٨)</sup> ولا فوق منها<sup>(٩)</sup> ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو محمولا مختلفا في ذلك في علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شيء إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ صالحة في بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف<sup>(١٠)</sup> وبعضها شيء آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الوجود من جهة ما هو موجود<sup>(١١)</sup> ، ولكنها توجد في العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبته

- 
- |                               |                  |                         |
|-------------------------------|------------------|-------------------------|
| (١) س ألبته صرفة .            | (٢) س وإذا كان . | (٣) م وقوفه — وهو خطأ . |
| (٤) س ساقطة .                 | (٥) س أوضحنا .   | (٦-٦) س ساقط .          |
| (٧) س حددنا . م حدود .        | (٨) م الوسيط .   | (٩) س ساقطة .           |
| (١٠) وبعضها كيف ساقطة من س .  |                  |                         |
| (١١) وهو علم ما بعد الطبيعة . |                  |                         |

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع <sup>(١)</sup> ذلك العلم ولعوارضه <sup>(٢)</sup> الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة .

والنتائج المطلوبة في العلوم وإن كانت تزيد على <sup>(٣)</sup> المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس ، فليست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك النتائج بأعيانها .

وليس تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل <sup>(٤)</sup> حد من جانب أو في الوسط لم يزد أي نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة ، فكيف تكون اللواتي هي المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل نتائج خارجة من هذه ؟ <sup>(٥)</sup> فإن جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها التي هي المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التي للمبادئ متناهية : فإن المبادئ والآه ول الموضوع لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كانت في ذواتها محصورة ، فقد لا تنهاى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقرة في الشيء دائماً ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين من حاله أن زاويتيّه متساويتان — أمر موجود <sup>(٦)</sup> في نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبه إلى مثلث آخر يقع مثلاً في دائرة كذا ، وفي خمس كذا نسبة <sup>(٧)</sup> كذا ، وما يجري مجراه ، فأمر ليس محصلة الوجود فيه ، وإلا لكانت <sup>(٨)</sup> فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هي أمور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة هو بموضوعه الوجود المطلق فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها في الوجود من حيثية خاصة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وعوارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أي المخصصة لعوارضه .

(٣) م في .

(٤) م دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو في الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) في القضية ، أو أدخل حد أوسط .

(٥) أي فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها ونتائج أخرى خارجة عنها .

(٦) م أمر موجوداً . (٧) خبر نسبه السابقة في الجملة . (٨) م كانت .

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلا الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلا عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أم<sup>(١)</sup> جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان ؟ . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها في كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحا لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعليمية — وهى محدودة<sup>(٢)</sup> فى المصادر مميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لا يصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم<sup>(٣)</sup> واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم ، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضا إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقدمات التى لا أوساط لها فى علم ما وميزناها إن لم تكن مميزة<sup>(٤)</sup> تتميزها فى الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل<sup>(٥)</sup> خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها ألبتة ولا فى شىء منها . فقد بان فيما سلف أن بعض العلوم يشترك<sup>(٦)</sup> فى المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة فى الجنس ، أى فى الموضوع . ولكن هذا لا يمكن ؛ فإن العلوم التى لا تناسب فى الموضوع ، فإن مبادئها الخاصة بأجناسها لا تناسب أيضا فى الموضوع .

والذى يجب أيضا أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى<sup>(٧)</sup> فى العلوم ، ولما مبادئ فيها البرهان وهى

(١) م ، ب من . (٢) من معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) من متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضا بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس الخ وجدنا المقدمات مشتركة فى إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) من مشترك .

(٧) من الأول وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .



أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مـمـ يوضع معها أو يساويها كالأحد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة، أو يتناسب علمان فى الجنس . وما كان من المبادئ - التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع<sup>(١)</sup> للصناعة ؛ أو نوع منه وعرض ذاتى فيه<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجوه . أبل إن كان ولا بد فالكبريات<sup>(٣)</sup> ، على النحو الذى تجوز به الشركة .

---

(١) من موضوع .

(٢) م منه .

(٣) من للكبريات .

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم [١٢ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ<sup>(٢)</sup> ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة<sup>(٣)</sup> الوثاقة والقلق ، وأنهما<sup>(٤)</sup> داخلان تحت الرأي ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس<sup>(٥)</sup> بالظن ؛ بل العلم التصديقي<sup>(٥)</sup> . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديقي هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا . واليقين<sup>(٦)</sup> منه هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا ، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى<sup>(٧)</sup> أوقعه<sup>(٨)</sup> .

على أنا نغنى بالعلم هاهنا المكتسب . والذي يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد<sup>(٩)</sup> في الشئ<sup>(١٠)</sup> الذي هو كذا ضرورة أنه كذا<sup>(١١)</sup> ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد في الشئ أنه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة — إذا أخطر بالبال اعتقد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد في ذلك الشئ أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور خبر أن . (٣) أي ومن جهة أنهما .

(٤) س ويقايس . (٥) أي بل العلم التصديقي هو الذي يقاس بالظن .

(٦) س واليقيني . (٧) س الأصلي .

(٨) أي بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أي مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التي تخالف الاعتقاد الذي هو العلم .

(١٠) س للشئ .

(١١) أي في الواقع لأن العقل يدرك علاقة عليّة من أجلها يجب أن يكون ضروريا .

اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقد في الموجود كذا الذي ليس <sup>(١)</sup> من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو في الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . و كل واحد من هذين بالحري أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا كونه على أنه جائز في نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز في وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس بظنا . ولكنه إن وقع بما يوجب كانه يقينا ما بالشئ على ماهو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطر بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا <sup>(٢)</sup> — فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لا بد في كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضروري ، إما على الدوام <sup>(٣)</sup> فيكون العلم <sup>(٤)</sup> على الدوام ، أو الضروري <sup>(٥)</sup> بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيقي الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تنضب : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأي فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا في الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد <sup>(٦)</sup> ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألا يعد في الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عددناه داخله في اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لا يمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب ، والثالث الذي سميناه الظن <sup>(٧)</sup> الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشارك هذه كلها في شئ واحد وهو أنه عقد <sup>(٨)</sup> في الشئ أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون <sup>(٩)</sup> كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائزا للاستحالة ، فليس ممتنعا في طباعه أن يقرن <sup>(١٠)</sup> به عقد إمكان ألا يكون الشئ — إما ابتداء وغير طاري على العقد <sup>(١١)</sup> الآخر الذي معه — وإما فاستحالة العقد الآخر الذي معه وهو الحق .

(٣) من إما الضروري على الدوام .

(٦) من المؤكدة .

(١٠) من يقترن .

(٢) خبر يكون .

(٥) م والضروري .

(٩) من لا يمكن .

(١) من ساقطة .

(٤) من العلم به .

(٧) من ساقطة .

(٨) عقد أي اعتقاد .

(١١) على العقد ساقطة في س .

وكذلك حال العقد الثانى المركب بالعقد الباطل ، و يقابل عقد صاحب العقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لا يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ، وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما العقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية إلزام<sup>(١)</sup> الأكثر، تدعو<sup>(٢)</sup> إلى ممتنع ، بل قد تدعو<sup>(٣)</sup> إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن فى هيئة العقد<sup>(٣)</sup> وفى الأمور التى العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان<sup>(٤)</sup> فى هذا الشئ علم ، ولاخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم يتدرج حتى تنتهى إليه ، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذى هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى فى تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هى عليه<sup>(٥)</sup> . وأما هذا الثانى فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خال عن<sup>(٦)</sup> الرأى الثانى ، أو يجوز لغير ما يراه لحال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشئ موجود ، ويعلم لم هو موجود ، وهذا الثانى يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . وإن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود<sup>(٧)</sup> .

وعلى الأحوال<sup>(٧)</sup> كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا — وإن كان قد يقع فى شئ واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون فى إنسان واحد ظن وعلم معا ، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لا يجتمعان : لأن قولنا العلم<sup>(٨)</sup> ، يقتضى اعتقادا ثابتا فى الشئ محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاف لهذا الثانى . وقولنا

(١) من التزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) من العقل والمراد فى صورة الاعتقاد .

(٤) من الإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكسرة بدلا من عما هى عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة فى مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلمية .

(٧) من الأصول .

(٨) أى لأننا اذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضى .



الظن ، يقتضى اعتقاداً ثانياً بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جائز التحول عما هو عليه . . . ومحال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معاً ، أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ، والظن المقابل الذى له وهو <sup>(١)</sup> فيه صادق — إن تساوى لم يكن ظن بل شك في الأمرين . وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مظنون ، أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مظنون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكناً <sup>(٢)</sup> مرة ، ويرى <sup>(٣)</sup> غير ممكن أخرى . فإذا تناول الرأى كونه غير ممكن تناولاً تاماً ، فهو علم . وإذا وقع عليه الرأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم للإنسانين <sup>(٤)</sup> : مثلاً هذا يظن أن القطر غير مشارك <sup>(٥)</sup> للضلع ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان <sup>(٦)</sup> لكنهما واحد في الموضوع .

وأما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخلقيات . إلا أنا نخدعها هنا حداً .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء . والفهم <sup>(٧)</sup> جودة تهيو لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس <sup>(٨)</sup> جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القمر وأنه إنما يضيء من جانبه الذى يلي الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بخدسه حداً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس . والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير ممهل <sup>(٩)</sup> . والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للطالب ليرجع منها إلى المطالب <sup>(١٠)</sup> . والصناعة <sup>(١١)</sup> ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

- 
- (١) من هو بدون الواو . (٢) من مرة ممكناً . (٣) من ماقطة .  
 (٤) من ولإنسانين .  
 (٥) أى مشارك في الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعى وضلعه .  
 (٦) من فيكون الظنان مختلفين . (٧) مترجمة في التحليلات الثانية بكلمة Intuition .  
 (٨) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المربع قسمه .  
 (٩) من مهمل . (١٠) م الطالب . (١١) مترجمة بكلمة Art

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة <sup>(١)</sup> بخروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدى العلم والعمل . أما في جانب العلم فإن يكون متصورا للوجودات كما هي ومصدقها بالقضايا كما هي . وأما في جانب العمل فإن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سمي المدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وإن لم يحصل خلق .

---

(١) مترجمة بكلمة dom

## المقالة الرابعة

من الفن الخامس<sup>(١)</sup>

### الفصل الأول<sup>(٢)</sup>

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية<sup>(٣)</sup> . فإن الشيء إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل  
الطلب والمطالب<sup>(٤)</sup> . وإن كان للكثير أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك ، فإنها بحسب  
ما يبحث عنه في هذا الموضع أربعة<sup>(٥)</sup> : اثنان داخلان في الحل — أحدهما هل يوجد الشيء  
أى على الإطلاق — والثانى هل يوجد الشيء شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من<sup>(٦)</sup> أجزاء  
غير متجزئة؟ . وكل واحد من مطلبي الحل يتبعه مطلب اللم ؛ ( ١١٣ ) ويتصل بذلك مطلب  
الما<sup>(٧)</sup> . وأما مطلب الأى فمن التوابع لمطلب الما .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق؛ أو علة الحكم  
بوجوده أو لا وجوده بحال . وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود  
أو لا يتعدى . والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته في الشرط .  
أما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حدا أوسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الحل تبعا ظاهرا . فإنه إذا علم أن الشيء  
موجود ، طلب ما ذلك الشيء الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد طلب

(١) س ١٠ من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهى عشرة فصول (س) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هى بعدد أنواع الأشياء التى نعلمها .

(٤) س ساقطة .

(٥) فى الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزيد  
مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) س مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن المانية أو الماهية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشيء مطلقا .

هل <sup>(١)</sup> وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى ، ثم أعطى  
مطلب هل ، اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبي  
الهل أيضا على وجه من الوجوه ، حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط .  
وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولا في كل  
علم ؛ ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أولا وجوده بالهل  
المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ؛ فبالحرى أن ذلك <sup>(٢)</sup> يقتضى إثبات المحمول العارض  
بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تبحث عن الأعراض الذاتية للموضوعات ،  
وتلك الأعراض لا توجد إلا في تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود في  
تلك الجملة منها ، صارت في جملة الممتنعات . وإذا أعطيت وجودا في شئ منها <sup>(٣)</sup> ، ثبت أنها  
في الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا :  
كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين  
وقد و لا أيضا بالتقاطع ، فهو بحث عن هليته في نفسه . فبذلك يعلم أن <sup>(٤)</sup> له إمكان وجود .  
وإذا صح للشئ هليته استحق أن يطلب له الماهية وأن يعطاها بحسب الذات . وقبل <sup>(٥)</sup> ذلك  
لا يكون استحق طلبها أو إعطاءها إلا بحسب الاسم لا بحسب <sup>(٥)</sup> الذات <sup>(٦)</sup> . فقد فرغنا من هذا  
فيما سلف .

فوقت وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، وإن كان لا مانع  
من أن يكون ما قد أفيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب <sup>(٧)</sup>  
ما بحسب الذات : فإنه يتضح حينئذ مع إيضاح الهلية .

(٣) من ساقطة .

(٢) من ساقطة .

(١) من اهل .

(٥-٥) من ساقطة .

(٤) من بأن .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطالب أربعة اثنان بهل وواحد بلم وواحد بما . والنوع الأول من مطلبي هل  
يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل يخسف القمر ؟ والثاني يسأل فيه عن وجود الموضوع في نفسه كقولنا هل  
يوجد القمر ؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثاني عن وجوده إطلاقا . والذي يسأل فيه عن الوجود  
إطلاقا هو الذي يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشئ موجود ، يسأل بعد ذلك عن  
ماهيته . والثاني من مطلبي هل هو الذي يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن علية  
الحكم — أو عن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر يخسف ، تبع ذلك السؤال لماذا يخسف القمر ؟

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ، وكلمة طلب مشكولة بالنصب في م ، ب ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون

ما يفيد جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .



وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب ما بعد الحل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل . أما بالقوة فلأن طالب الحل في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه . فيقتضى طلب الحل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ فإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى الحل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ أو ما علة القياس في أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر في نفسه . ومعنى الطلبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه <sup>(١)</sup> موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب <sup>(٢)</sup> أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هو الإن . فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة ، فيكون طلب لم هاهنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، ويكون بالفعل <sup>(٣)</sup> ، وطلب ”ما“ بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول ”الموجود بالجزء“ <sup>(٤)</sup> يعنى الموجود <sup>(٥)</sup> شيئا ما <sup>(٥)</sup> . و”الموجود بالكل“ يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا <sup>(٦)</sup> ما إما شيئا جوهريا للموضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشئ المطلوب هل نفسه موجود ؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو <sup>(٧)</sup> الآلة <sup>(٨)</sup> ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أولا حق . وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد <sup>(٩)</sup> بان من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ وإلى ما الشئ . وأن مطلب الم بحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

(٣) م الفعل .

(٢) س ويجب .

(١) م أول أنه .

(٤-٤) س ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو متصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض ؟ أو هل ينكسف القمر ؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء .

(٧) س وهل .

(٦) م ساقطة

(٨) الآلة في المخطوطات كلها . (٩) س ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس في البراهين شئ هو بحث اللام إلا وهو بحث المبالغة، ولا بحث المبالغة إلا وهو بحث اللام. وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط في البراهين هي الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو<sup>(١)</sup> عن الأوسط<sup>(٢)</sup> . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائة أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو<sup>(٣)</sup> صورة : فإن العلة الموجبة لأمر لا في أنفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب — لا صورة ولا مادة<sup>(٤)</sup> .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجده<sup>(٥)</sup> شيئا موجبا لشيء<sup>(٦)</sup> في شئ : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى في نوع<sup>(٧)</sup> الآخر ، بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط — وإن لم يكن على أن ذلك الشئ نوع الجنس المتوسط — إيجاب<sup>(٨)</sup> العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص، وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه — بتلك الصفة — جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون<sup>(٩)</sup> زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلية في جوهر الشئ ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض في الوسط للكسوف . وهكذا مماسة النار فإنها قد تجعل حدا أوسط<sup>(١٠)</sup> في إثبات احتراق<sup>(١١)</sup> الخشبة . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلة الموجبة فصولا من جهة — على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الحمى عفونة ، بل من عفونة .

(١) أى عن الماهية . (٢) أى يكون بحثا عن الوسط . س تقرأ عن ما هو هو عن الوسط .

(٣) س و . (٤) كعلة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .

(٥) م يحده . (٦) م للنسب . (٧) ب — النوع .

(٨) أى يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .

(٩) م ما ب كون . (١٠) س وسطا . (١١) ب إحراق .

وليست أجزاء فصول مقومة للذات هي أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصة<sup>(١)</sup> فقط .  
فإن العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا  
حقيقية ، أو أجزاء فصول — هي التي تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون  
عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهي الفواعل<sup>(٢)</sup> والغايات — في الحدود ، بل  
تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود  
لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لأشياء ليس تلك الحدود  
أجزاء من تلك الأمور<sup>(٣)</sup> . فإذن ليس كل حد أوسط حدا<sup>(٤)</sup> أو جزء حد ، وإن كان قد تكون  
الحدود<sup>(٥)</sup> حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسم معا فتكون  
العلل الموجبة للشيء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل في الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القليل شيء . إنما لم حينئذ  
أن يقولوا إن<sup>(٦)</sup> الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . ويلزم أيضا ما نقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى<sup>(٧)</sup> لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا .  
وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه . فإن  
كان له حد فأول ما علينا أن نفهم<sup>(٨)</sup> حده ، وإلا فرسمه فقط . فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير  
شغل في أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه<sup>(٩)</sup> كما نفهم حد المساواة لقائمتين ونضيفه إلى الأصغر —  
وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي  
الأضلاع على التناظر ، فينشرح<sup>(١٠)</sup> لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفلح بل يحتاج  
إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون  
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

(٢) س العلل الفواعل .

(١) س خاصة .

(٤) حدا أي تعريفا بالحد .

(٣) س خاصة .

(٥) أي التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أي أجزاء التعريفات . (٦) س الحد الأوسط .

(٧) يجب الحذر في هذا الفصل من الخلط بين الحد الذي هو التعريف والحد الذي هو أحد حدود القياس كالحد

الأوسط مثلا .

(٨) أن والفعل في تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ينشرح بدون الفاء .

(١٠) م ، ب فإذن .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشيء الذي من الحد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَل كلامه أنه يأتي ببرهان على [ ١١٣ ب ] وجود الحد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتي به كالحدا الأكبر ، ويكون الذي يبينه هو وجود الأكبر للأصغر <sup>(١)</sup> ، ولا يكون الأكبر <sup>(١)</sup> إلا عرضا للأصغر غير حد ، فيكون بين غير الحد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن ها هنا <sup>(٢)</sup> شيئا يجب أن نعلمه ونتيقنه ، وهو أنه لا يمكن في الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه ما لم يكن حد الشيء أو رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوبا <sup>(٣)</sup> فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك <sup>(٤)</sup> على أنه هو الحد الأوسط الكافي الذي لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل في أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جعل هذا حداً أوسطاً أنتج أن النعم متفقة ، فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة <sup>(٥)</sup> بالاتفاق <sup>(٦)</sup> هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوماً لنا أن هذه النعم <sup>(٧)</sup> موجودة <sup>(٨)</sup> لها هذا الحد ، لكننا لانشك في أنها موجودة <sup>(٨)</sup> لها الاتفاق ، ولكن في أكثر الأمور يشكّل علينا حمل الحد كما يشكّل علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط <sup>(٩)</sup> أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسيطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التي يدل <sup>(١٠)</sup> عاها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أموراً غير الحدود للمحدود . فلست ترى برهاناً قط وسط فيه حد حقيقى للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أعني الذي أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهاناً على شيء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفى ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جعلوا الأوسط حداً للأصغر ، وقلمنا يجرى ذلك في أمثلتهم .

(٢) ب نعم ها هنا . م يم ها هنا .  
(٤) م كذلك .  
(٦) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق .  
(٨) موجودة — في جميع المخطوطات .  
(١٠) م ٦ ب يدرك .

(١-١) م ساقطة .  
(٣) م مساوياً .  
(٥) م مفصل .  
(٧) م النعمة .  
(٩) م توسط .



ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة وإنما يكون بحسب الظنون لفعلت . وبالجمله يعسر عليهم أن يدلّوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محموله أعم ، بمتوسط<sup>(١)</sup> أخص . فيجب إذن أن ننصف ولا نغتر بهذه الأقاويل الملفقة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن<sup>(٢)</sup> العمل الذاتية للماهية داخله في الحد لأنها مقومة لذات الشيء ، فهي<sup>(٣)</sup> داخله في البرهان ، لأننا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفتها . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو<sup>(٤)</sup> بعد الوجه الذي ذكرناه أولا . وإذا أعطينا في<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بين الوجود للوضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

وإذا<sup>(٦)</sup> أوردنا الحد الأوسط الذي هو العلة الذاتية لإيرادا في قول الشيء فقد حدّدنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء . وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ماهية الكسوف : لأن ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر<sup>(٧)</sup> لتوسط الأرض بينه وبين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النعمة مع هذه النعمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النعم : لأن اتفاق النعم ائتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة . فالأوسط إذن داخل في الحد ها هنا دخوله في البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة درن البرهان علمنا كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن<sup>(٨)</sup> إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهانا فقد أعطينا حدا ، وإن كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم — وهو<sup>(٩)</sup> طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

- 
- |                                             |                               |             |
|---------------------------------------------|-------------------------------|-------------|
| (١) من لمتوسط .                             | (٢) م فلاّن .                 | (٣) س وهي . |
| (٤) س والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو . | (٥) في ساقطة في س .           |             |
| (٦) م وإن .                                 | (٧) س انمحاء الضوء عن القمر . |             |
| (٨) من فيجب .                               | (٩) س هو بدون الواو .         |             |

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطينا<sup>(١)</sup> برهاناً أعطينا حداً ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابي لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهته<sup>(٢)</sup> بل قد يسلب .  
وأيضاً أن كل حد فمحدوده كلي ، وليس كل برهان كلياً على مبرهته . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأيضاً فإن البرهان يعطى للشيء عرضاً ذاتياً — على ما أوضحنا مراراً — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتى غير داخل فى حد الشيء<sup>(٣)</sup> . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقاعدتين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا<sup>(٤)</sup> يعطى البرهان ألبتة حد الموضوع ولا أيضاً حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقرت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولا ذاتياً أو عرضياً فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتياً أو عرضياً ، فضلاً عن كونه حداً<sup>(٥)</sup> .

وليس إذا أعطينا حداً فقد أعطينا برهاناً : وذلك لأننا إذا أعطينا حداً فلم نوجب شيئاً على شيء ، ولم نسلب شيئاً عن شيء<sup>(٥)</sup> بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود فى المعنى الذى يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق فى كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان فى المادة ، لكن ليس ذلك دائماً : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها<sup>(٦)</sup> ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعنى الحدود المحدودة<sup>(٧)</sup> — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهاناً عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط متحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بين<sup>(٨)</sup> بغير برهان . ولو كان أيضاً برهان<sup>(٩)</sup> لم يكف إعطاء الحد مثونة إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهناً بحدده ، ولا كل مبرهن محدوداً ببرهانه .

(١) من قد أعطينا . (٢) يريد وليس كل برهان موجباً . (٣) م ك ب للشيء .

(٤-٤) من لا بدون الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقرار الأحوال بين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع فقط ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلاً عن أنه يعطى حداً ؛ فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .

(٥) قوله ولم نسلب شيئاً عن شيء ، ساقط فى م . والذى يوجب ويسلب هو البرهان .

(٦) من محدودة ولا برهان عليها . (٧) من وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .

(٨) من ساقطه . (٩) من ساقطه .

وإذا كان الحد شيئاً غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو<sup>(١)</sup> غير الحد — بما هو غير الحد — إذ<sup>(٢)</sup> كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيد البرهان — بما هو برهان بالذات — شيء غير الذى يفيد الحد — بما هو حد بالذات . وإلا لكان البرهان لا يحتاج إليه ، بل يحد : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف<sup>(٣)</sup> وهذا<sup>(٤)</sup> يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك<sup>(٥)</sup> يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فمسلم — لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى<sup>(٦)</sup> من جهة البرهان . والحد يقتضى اقتضاها ويوضع وضعاء، والبرهان يؤلف تأليفا مسبوقا إلى الغرض، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشيء مجتمعة مساوية لذاته فى المعنى وفى<sup>(٧)</sup> الانعكاس عليه معا . وتلك الأمور بيئة بنفسها للمحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن الماهية . والحد لا يعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل ، بل بتأليف تقييد<sup>(٨)</sup> واشتراط<sup>(٩)</sup> . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشيء أولا يكون<sup>(١٠)</sup> برهانا على غيره ثانيا<sup>(١١)</sup> . والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . وإن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص ويكون برهانا على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

(١) س وهو .

(٢) م أو .

(٣) أى البرهان .

(٤) م يفيد .

(٥) يريد أن البرهان يكون برهانا على شيء أولا وعلى غيره ثانيا .

(٦) أى الحد .

(٧) س فكيف .

(٨) م فى بدون و .

(٩) م ب هو الذى هو .

(١٠) س يكون أولا .

(١١) م وإشراط .

## الفصل الثانى<sup>(١)</sup>

### فى أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان وبحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر فى القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر<sup>(٢)</sup>، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما. فالأوسط لا محالة شئ من الخواص: إما خاصة مفردة<sup>(٣)</sup> أو فصل مساو، وإما رسم وإما حد. ويسمى جميع هذا فى هذا الموضع من التعليم الأول لمساواتها<sup>(٤)</sup> "خواص"<sup>(٥)</sup>.

فأما ما هو أعم من الشئ فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup> بين الشئ وبين حده. وأما الخاصة والفصل فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط<sup>(٦)</sup>، فإنك إذا [١١٤] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو، أى محدود بكذا وكذا، وأنتجت<sup>(٧)</sup> أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو، أى محدود بكذا وكذا من طريق ما هو<sup>(٨)</sup>، لزم<sup>(٩)</sup> من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا. وسواء عنت بقولك «كل ب» كل ما هو موصوف بب، أو عنت كل ب من حيث هو ب، فإن الأمر غير مستقيم. أما<sup>(١٠)</sup> على سبيل الوجه الأول فلا أنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة، وحينئذ تكون الأمور التى من أنواع مختلفة حدها واحدا — إذ تكون كلها محدودة<sup>(١١)</sup> بالأكبر، لأن<sup>(١٢)</sup> الأوسط الذى هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو<sup>(١٣)</sup> وحده محدود به.

(١) م ب ساقطه .

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبهران كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر. ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: قول الإنسان حيوان ناطق، وقول الحيوان الناطق إنسان.

(٣) أى تسمى خواص

(٤) س بمساواتها .

(٥) أى مميزة .

(٦-٦) ساقط فى م .

(٧) س فانتجت .

(١٠) س وأما .

(١٣) س وهو .

(٩) م يلزم .

(٨) هو ساقطة فى م .

(١٢) س لأن .

(١١) س ب محدودا .



وأما على سبيل الوجه الثاني — وذلك أن نعى أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية — فإن هذا القول مانع أن ينتج<sup>(١)</sup> الاقتران ويغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هذا القول متبعا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره في الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما ، فلأنما يحمل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو حدهما واحد : فحدهما حد النوع — ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون حدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته<sup>(٢)</sup> مفترق . فحد فصله جزء من حده . وحد خاصته<sup>(٢)</sup> مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط<sup>(٣)</sup> خاصة أو فصلا من هذا الوجه ؛ ولا رسماً أيضاً .

وأقول من رأس كالمعيد<sup>(٤)</sup> إن مثل هذا الوسط إما ألا يفيد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثلاً « كل ضحاك أو ناطق فهو حيوان ناطق مائت<sup>(٥)</sup> » وتسكت ، فحينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائت ، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل<sup>(٦)</sup> الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط ، بل ربما كان ذلك أوضح : فلما إنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائت ، لأننا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولاً سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائت ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شيء يوضع للضحاك<sup>(٧)</sup> وكل شيء يوضع للناطق

(١) ب لا يمنع .

(٢) م خاصيته .

(٣) م الوسط .

(٤) م فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله « وأقول من رأس كالمعيد » أقول من الأول مرة أخرى كأنني أعيد ما سبق .

(٦) م حمله .

(٥) م مئيت .

(٧) أى يكون موضوعاً في قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال في قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحك أو ذات الناطق . وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحك وكل ناطق .  
تم هذا الحد ليس حدا للضحك من جهة ماهو ضحك وذات ضحك ، ولا الناطق من جهة ما هو  
ناطق وذات ناطق ، بل لشيء ما<sup>(١)</sup> مما يعرض لذاته ضحك<sup>(٢)</sup> ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق —  
وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ماهو ضحك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثاني — وهو أن يعنى أن كل ماهو موضوع للضحك وضعاً حقيقياً ، أو<sup>(٣)</sup>  
للناطق — فهذا حده ، ويعنى بذلك الإنسان ويشير إليه في الذهن . فإن كان هذا بينا لم<sup>(٤)</sup> يحتاج  
إلى بيان بالكبرى ، بل الكبرى بالحقيقة تين إذا كان ذلك بيناً . وإن لم نشير إليه ، بل أشرنا إلى  
كل واحد واحد ، كذبنا . وإن لم نفعل شيئاً من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن<sup>(٥)</sup> الحد الأوسط في القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلاً ولا رسماً ، بل  
إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حداً آخر . أما أن الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون إلا واحداً  
فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقي ، وعرفنا أنه مساو لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة  
الحمل والانعكاس ، والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون  
صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة  
إلا واحداً . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتغال الحد الأول ،  
لما كان الأول حداً<sup>(٦)</sup> مساوياً لمعنى ذات الشيء ، ولا حداً حقيقياً بالجملة .

لكنهم كثيراً<sup>(٧)</sup> ما لم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا  
حصل التمييز وقفوا ، وإن كانت<sup>(٨)</sup> هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقي .  
فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان : مثلاً أن يُحد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين  
مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها<sup>(٩)</sup> ، وأيضا

(١) من ساقطة .

(٢) من ضحك .

(٣) من ساقطة .

(٤) من ساقطة .

(٥) م بأن .

(٦) من ساقطة .

(٧) م كان .

(٨) م ما إذا لم الخ .

(٩) من لذاته . والعبارة واردة في أرسطو .

مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حداً أوسط والآخر حداً أكبر ، كان تأليفاً ما قياسياً . إلا أنه يعرض منه شيان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حداً تاماً ، بل حداً ناقصاً وجزء حد تام . والثاني أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حملاً على الأصغر حملاً اشترط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك في حملة عليه ، أو يكون الحمل في أحدهما حملاً فقط ، ولم يُقَلَّ إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلاً إن  $a$  حد  $b$  ،  $b$  حد  $c$  فإحد  $c$  لأن حد الحد حد ، فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون  $b$  حداً  $c$  موضوع وضعا ومقتضب اقتضاباً من غير قياس . وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف <sup>(١)</sup> الجنس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون  $b$  <sup>(٢)</sup> فقد صحح أولاً أنه حد  $c$  بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معولاً فيها على قياس ، وإلا لاحتيج إلى حد ثالث يكون <sup>(٣)</sup> متوسطاً ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشيء حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين  $b$  ،  $c$  هو  $a$  ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهي <sup>(٤)</sup> إلى أوساط لأوساط لها ، فتكون حدوداً <sup>(٥)</sup> غير مكتسبة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ <sup>(٦)</sup> الأوسط حداً للأصغر ، وأخذ الأكبر حداً للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضاباً فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشيء حد الشيء أو حد <sup>(٧)</sup> لحدّه ؟ ولا يتبين أنه حد لحدّه أو يكون بينا أنه حد للشيء . فهذا أيضاً نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف ، إذ <sup>(٨)</sup> وضع أن  $a$  حد لحد  $c$  <sup>(٩)</sup> ، والمشكوك فيه أنه هل  $a$  حد  $c$  <sup>(١٠)</sup> . هذا إذا كان وضع أن  $a$  حد  $b$  حد  $c$  . وأما إذا لم يوضع  $b$  حداً <sup>(١١)</sup>  $c$  ، فلا يدري هل حده حد  $c$  أم لا . لكن يقال إن حده محمول على  $c$  ، كما أن حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حداً للنوع . ولا يفيد هذا القياس الحد إذا <sup>(١٢)</sup> لم يوضع أن  $a$  حد  $b$  : فإنه ليس إذا علم أن  $a$  موجود لحد  $b$  ، يجب أن يكون هو حد  $b$  : فليس كل لازم ومحمول ذاتي حداً .

(١) م  $b$  انكشاف بالسين . (٢)  $b$  ساقطة في س . (٣) س يكون حداً متوسطاً .

(٤) م ينهى . (٥)  $b$  حدود .

(٦) م حد : س أحد بدون قط . (٧) م حده . (٨) س إن .

(٩) م  $a$  حد  $c$  . (١٠) س حد  $c$  . (١١) م  $b$  حد .

(١٢) س إن .



وإن (١) قيل في آخر الأمر كالمستنبط من وجه هذا البيان ، إن ا حد لج ، فيكون شيئاً قد وضع وضعاً من غير أن ينتجه قياس . على أن من وسط الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لا يشعُر : كمن يقول إن النفس عدد محرك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلى . وليس يعنى به أن يبرهن على الحمل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر (٢) حد للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحده أنه عدد محرك لذاته ، حده وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعي آلى . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو (٣) كان بيننا أن الشئ الذى حده أنه عدد محرك لذاته ، المعلوم بالفعل أنه النفس لا غير ، الذى هو المطلوب ، حده هو استكمال (٤) لجسم طبيعي ، لما كان يُطلب هذا .

وليس هذا (٥) كما يكون عندما يكون الأوسط غير حد للأصغر ، لأن الأصغر هناك لا يكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد .

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر في الحقيقة إلى أن (٦) من يطلب متوسطاً بين الحد والمحدود فهو (٧) يطلب متوسطاً بين الشئ وبين حقيقة ذاته ، وهذا محال . بل لا متوسط : وإنما يكون المتوسط (٨) بين أمور وأشياء ليست هى حقائق تلك (٩) الأمور إلا بالعرض ، على ما بيننا في موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضاً أن ا حد ج . بل لا قياس بالقسمة (١٠) على شئ كما أوضحنا في الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع (١١) في القسمة وجود شئ ، بل إنما يفصل فقط فيقال :

- 
- (١) س فإن . (٢) س الحد الأكبر . (٣) س ولو .  
 (٤) هو استكمال : الجملة خبر أن في قوله فلو كان بيننا أن الشئ . (٥) م ساقطة .  
 (٦) أن ساقطة في م . (٧) م ب قد . (٨) س تكون المتوسطات .  
 (٩) س ساقطة .

(١٠) أى لا برهان عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥ ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا في الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(١١) س بوض .



إما [١١٤ ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهذا يشبه الاستقراء الدائر<sup>(١)</sup> من وجه . وذلك<sup>(٢)</sup> لأنه إذا كان مُشْكِلًا عندنا هل كل ج ب فأوضح موضح أن ذلك كذلك لأن كل ج أ ما كل أ ب ، ثم أَخَذَ يبين أن كل أ ب بأن ينظر فيقول : لأن د ب ما ه ب ما ز ب ، وهى الجزئيات التى فى رتبة ج<sup>(٣)</sup> ، ثم يقول فكل أ ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري<sup>(٤)</sup> — إن ماتحت أ ليس د ما ه ما ز فقط بل ما ج أيضا ؛ فإن سلمت أن د ما ه ما ز مما هو أ [هو] ب ، لم يلزم أن يكون كل أ ب : فعسى مالم يشاهد أو لم يُعَدَّ خلاف ما شوهد وعُدَّ ؛ فعسى إنمّا الذى هو ب بعض الألف — وهو د ما ه ما ز وأن ج الذى تنازعنا فيه مخالف<sup>(٥)</sup> . وإن أخذت<sup>(٦)</sup> فى الاستقراء أن ج أيضا هو ب حتى لم يبق جزئى لـ أ إلا وقد حمل عليه ب ، فقد صادرت<sup>(٧)</sup> على المطلوب وأخذت<sup>(٨)</sup> أن ج ب فى بيان أن أ ب لبيان<sup>(٩)</sup> أن ج ب : وهذا محال .

وكما أن مثل هذا الاستقراء لا يضع المطوب ولا يوجه بالضرورة أو يصادر على المطوب الأول ، فكذلك التقسيم<sup>(١٠)</sup> . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قسم القاسم بأن الإنسان إما حيوان وإما<sup>(١١)</sup> غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ، ثم يصنع أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما ساج وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلا أنه ماش ، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أخلّ فى إنتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلاثة :

أحدها أنه لما قسم لم يتعين له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما .

(١) هو الاستقراء الذى يؤدى إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلى الذى يتوصل إليه بالاستقراء .

(٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضرورى .

(٥) أى فرما أن ما اعتُبرَ هو بعض فقط ، وأن ج المتنازع فيه هو شئ آخر يخالف لهذا البعض .

(٦) م أخذ . (٧) م صار . (٨) م أخذ .

(٩) م بيان . (١٠) م القسم .

(١١) م ك ب أ .

والثاني أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه<sup>(١)</sup> : أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا . والثاني أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات، وهذان مذكوران في باريرمينياس<sup>(٢)</sup> . والثالث<sup>(٣)</sup> أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب<sup>(٤)</sup> المحمود الذي يجب أن يراعى في الحد ، فينظر<sup>(٥)</sup> فيه أى الفضول يجب أن يقدم وأياها يجب أن يؤخر — وذلك إذا اجتمعت عدة فصول . فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثاني، وهو<sup>(٥)</sup> الخطأ في جمع المتفرق .

وهذه الوجوه الثلاثة يؤمن<sup>(٦)</sup> عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالأوليات في القسمة على ما قد علمت<sup>(٧)</sup> : أى ما ينقسم إليه الشئ لأنه هو ، لا لأجل شئ أخص منه . إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه<sup>(٨)</sup> .

والثالث من الإخلال في إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد : فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حدا ، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد . على أنه يعسر أو يبعد ألا يقع في القسمة طفرة أو تَحَطُّ للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر ، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك : مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو متصبب القامة فيها .

وإن تكلف<sup>(٩)</sup> إبانة وقوع الاحتراز عن هذا ، فقد جاوز مقتضى القسمة . وإن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى<sup>(١٠)</sup> نقيض<sup>(١١)</sup> قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقي من الأقسام ، فجمع<sup>(١٢)</sup> أجزاء الحدود<sup>(١٣)</sup> وتعدى هذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

(١) م ك ب وهذا قد يخيل ولعلها تحريف عن يخل .

(٢) م بدون قط ، والمراد كتاب العبارة (باري إرمينياس) راجع هاتين المسألتين في الفصل الجادى عشر من هذا الكتاب .

(٣-٣) م والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ . (٤) م وينظر .

(٥) م وهذا . (٦) م يعرض . (٧) قد ساقطة في م .

(٨) م عرفته . (٩) م فإنه مكلف . (١٠) م ثم استثنى .

(١١) م بعض . (١٢) م ك ب فجميع . نج فجمع . م فيجمع .

(١٣) م الحد .

جوهرية<sup>(١)</sup> حتى حصل منها مساوٍ للشيء فقال<sup>(٢)</sup> جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساوٍ ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا<sup>(٣)</sup> حد . فما عمل شيئا حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلائنه بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بيئة بنفسها للحدود . وإذا كان حصل ذاته في الوهم مجالا وكانت الحاجة إلى تحديده<sup>(٤)</sup> ، فإن أجزاء ذلك المجمل تكون بيئة للمجمل<sup>(٥)</sup> فلا يحتاج إلى بيان . فإن ظن ظان أنه<sup>(٦)</sup> يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساوٍ له في الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان — إذا عرف ما الناطق — من أنه ليس غير ناطق<sup>(٧)</sup> . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى<sup>(٨)</sup> منها .

وأما في القياس الثاني<sup>(٩)</sup> فلم يعمل<sup>(١٠)</sup> أيضا شيئا : وذلك لأن طلبنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتين في الخفاء والوضوح . فلو<sup>(١١)</sup> كما نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حد الإنسان ألبته . بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال . فإذا<sup>(١٢)</sup> كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال ، تسليم ما يجعل حدا ، وأخذنا القول بهذه الحال<sup>(١٣)</sup> حداً أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفعل . أعني أن توسط حد الشيء حداً في القياس ربما لا يكون في مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما في هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب<sup>(١٤)</sup> وهو الخفى . فإذا ليس توسط حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل . لكن لما كانت<sup>(١٥)</sup> قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك الموضع .

(١) من جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) من قال . (٣) من وهذا .

(٤) من الحديدية . (٥) من ساقطة . (٦) من أنها .

(٧) أي إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو "ليس غير ناطق" .

(٨) من وأخفى . (٩) من من الثاني . (١٠) من يعلم .

(١١) من ولو . (١٢) من وإذا . (١٣) من الصفة .

(١٤) أي الشيء المطلوب الذي يسأل عنه . (١٥) من كان .

على أنه قد أخذ منه<sup>(١)</sup> حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ ”الحى الناطق المائت“ أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس — وهو المطلوب . فمن أين بان حد الحد للحد<sup>(٢)</sup> ؟

ثم ها هنا<sup>(٣)</sup> شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة<sup>(٤)</sup> يجب أن يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون<sup>(٥)</sup> القياس قياسا<sup>(٦)</sup> ومع ذلك يبرهن أنه قاس<sup>(٧)</sup> وأن القول الذى نظمه هو على القانون القياسى ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القياس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد<sup>(٨)</sup> بأن يقول كل قول هو<sup>(٩)</sup> كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما<sup>(١٠)</sup> أن الذى ينكر أن كذا وكذا إذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكنت أسلم أن هذا القول برهان : فإذا<sup>(١١)</sup> لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؛ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إني لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكنت أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائة الشئ<sup>(١٢)</sup> والبرهان على إنية الشئ للشئ ، وإنية الشئ غريب عن مائته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

(١) س فيه . (٢) م حد حد الحد . (٣) س إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المنطق .

(٥) الأولى أن يقول ”يجب ألا يكون“ لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) س القياس يقيس قياسا . (٧) س قياس .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) كما بدون الواو . (١١) م فإذا . والمراد وإذ أى وحيث إني .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لمائة الشئ .



## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

في أن الحد لا يقتصر أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيده القول في هذه الأبواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتأييده بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ، لأن حده ضد حد ضده ، فمثلا إذا علمنا أن حد الشر<sup>(٢)</sup> هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن حد<sup>(٢)</sup> الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر<sup>(٣)</sup> الملتئم الغير المنتظم<sup>(٣)</sup> ، فحد الخير هو أنه<sup>(٤)</sup> الأمر الملتئم المنتظم<sup>(٤)</sup> ، ثم نستثنى<sup>(٥)</sup> ، لكن حد الشر كذا ، فإذا ن حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن<sup>(٦)</sup> هذا<sup>(٧)</sup> القياس أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس ، فأشبهه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد منهما<sup>(٨)</sup> يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، ويضعه وضعا ويظن أنه بينه بقياس ضروري . وإن كان هذا إنما صادر على تقيض مطلوبه<sup>(٩)</sup> : لأنه طلب أن يبين الحد بقياس فأخذ<sup>(١٠)</sup> الحد بلا قياس .

وقد عرفنا<sup>(١١)</sup> أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [ ١١٥ ] صاحب الاستقراء كيف يعرض له أن يفعل هذا — فليتأمل من هناك .

والثاني أنه عرض لهذا شيء آخر وهو أنه جعل القانون في كسب الحد أن يوضع حد<sup>(١٢)</sup> ضد المحدود . فإذا طالبناه<sup>(١٣)</sup> بأن يبين كيف يحد الضد الآخر المبين به حد هذا الضد — وهو في هذا المثال

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢-٢) ساقط في م ٦ ب

(٥) أي نذكر القضية الاستثنائية التالية .

(٧) س لهذا .

(١٠) م وأخذ .

(١٢) س ساقطة .

(٣-٣) س هو كذا .

(٤-٤) س هو كذا .

(٦) ب يكن .

(٨) س فيهما .

(١١) س + فيما سلف .

(١٣) س طلبناه .

(٩) س + وهو عجب .

الخبر — احتاج أن يبينه لاحالة — على حكم قانونه — بحد لهذا الضد ، وهو في هذا المثال الشر .  
فع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر ، بل هو مثله في الجهالة  
والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما<sup>(١)</sup> ليس أعرف ، وإن لم يكن دورا ولا مضادزة ، فليس ببيان .

والرابع أنا لنساع ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحد ما ليس  
ضد ، أو كيف يحد الضد المطلق ، وال ضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل  
أن يقول : إنكم قد زيفتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب هاهنا<sup>(٢)</sup> ، وأما  
في ” كتاب الجدل ”<sup>(٣)</sup> فقد استعملتم هذا القانون من<sup>(٤)</sup> حيث تكلمتم في إثبات الحدود وإبطالها .  
والجواب<sup>(٥)</sup> عن هذا من وجهين :

أحدهما أن ” كتاب الجدل ” ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين ، ولكن على الكائن  
إما من تسليم الخصم لمقدمته ، وإما من الرأي المشهور . ونحن لانمنع<sup>(٦)</sup> أن يكون أحد حدى  
الضدين يتسلم من الخصم ، فحينئذ يلزمه<sup>(٦)</sup> ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد .  
ولانمنع أن يكون<sup>(٧)</sup> حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف من حد الضد  
الآخر ، يكون إنما حد<sup>(٨)</sup> بما هو أعرف في المشهور ، لا بما هو حقيقى المعرفة عند العقل الصريح  
وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التى هى خفية فى نفسها بالقياس  
إلى العقل النظرى الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هى بينة بنفسها أو مقبولة .

والثانى أن الحد المطلوب فى ” كتاب الجدل ” هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون  
الحقيقة ، فلا<sup>(٩)</sup> يجب أن يُجرى فى الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

وتقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء . وقد<sup>(١٠)</sup> تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيقى  
هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لاحدود<sup>(١١)</sup> لها على ما أوضحنا .

- 
- |                                                          |                          |
|----------------------------------------------------------|--------------------------|
| (١) من بما ، ولعلها أدق إذ يقال بين بكذا لا بين من كذا . | (٢) من وهاهنا .          |
| (٣) من وأما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .                | (٤) من ساقطة .           |
| (٥) من فالجواب .                                         | (٦-٦) ساقط فى س          |
| (٨) من أخذ .                                             | (٧) أن يكون ساقطة من م . |
| (٩) ب ولا .                                              |                          |
| (١٠) من ب قد بدون الواو .                                | (١١) أى لاتعريفات .      |

والثاني أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينتقل إلى (١) أنه حد للكل ، كما إذا وجد حكم في (٢) الجزئيات نُقِلَ إلى الكل ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يعرض من ذلك محالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حدٌ يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر ، وكان لا يمكن أن ينتقل إلى النوع كله ، أو تنتقل (٣) إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثاني أن الحد الخاص بكل (٤) واحد ، لو كان ، لما كان من الأمور الذاتية التي تشترك فيها (٥) ، بل بالعوارض التي عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم في "إيساغوجي" . والعوارض غير داخلية فيما هو الشيء (٦) . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . وبقي أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شيء من الأشخاص يدل بوجود (٧) معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا ويعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لا يمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص (٨) فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حدٌ حد لنوع الشخص الأول (٩) .

قيل : فإذا ليس (١٠) طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة (١١) ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليت شعري نعمل ، فإنه لا سبيل إلى أن يعرف بالحبس ويشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشيء — وهو الحد الحقيقي — لا يجوز أن يكون إلا لموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم (١٢) .

ومن ظن أن الحد يبين (١٣) بقياس فإما أن يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعني الحد الحقيقي . فإذا عني شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

- 
- |                                                                                                                                                  |                                         |                  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------|------------------|
| (١) من ساقطة .                                                                                                                                   | (٢) من من . .                           | (٣) أى وإلا قل . |
| (٤) من لكل .                                                                                                                                     | (٥) من فيه .                            |                  |
| (٦) أى غير داخلية في ماهية الشيء أو حده .                                                                                                        | (٧) من الوجود .                         |                  |
| (٨) من + الثالث .                                                                                                                                | (٩) من إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول . |                  |
| (١٠) أى وحيث إنه ليس .                                                                                                                           | (١١) من هو استعمال البرهان ولا القسمة . |                  |
| (١٢) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظي على شيئين مختلفين : الحد الحقيقي الذي يدل على الماهية ، والحد اللفظي الذي يشرح معنى اسم من الأسماء . |                                         |                  |
| (١٣) من يقتضى بالقياس .                                                                                                                          |                                         |                  |

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه <sup>(١)</sup> يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول . وإن غنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقى ، فذلك يقتضى <sup>(٢)</sup> أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لا يشير ألبتة إلى وجود ذلك الشئ ، وإنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا <sup>(٣)</sup> عرف الحد له أولا — لا من حيث هو حد حقيقى ، بل من حيث هو شرح الاسم حين <sup>(٤)</sup> عرف ما الشئ الذى <sup>(٥)</sup> هو الموجود ، وما يعنى <sup>(٦)</sup> باسم الشئ الذى هو موجود . فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان <sup>(٧)</sup> وجوده يئنا بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له يئنا بنفسه <sup>(٨)</sup> وإن كان غير يئنا <sup>(٩)</sup> فيكون البرهان الذى يئنا وجوده ، كما يئنا وجوده يجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح <sup>(١٠)</sup> أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا النحو لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين <sup>(١١)</sup> الوجود من حيث هو حد حقيقى بين <sup>(١٢)</sup> الوجود بيان أن الأمر موجود ، فيكون من حد الشئ ، فقد قاس على وجوده <sup>(١٣)</sup> معا من حيث حد ، هذا محال : فإن الحد إنما يئنا على أمور داخلية فى ماهية المحدود ، والموجود — كما علمت — ليس منها . فليس الوجود جنسا <sup>(١٤)</sup> ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى اللزمات التى ليست داخلية فى الحد . فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا ، أو مجهول وجوده للشئ <sup>(١٥)</sup> . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لأن ذلك يئنا بنفسه ، ولا الحد يعطى ما هو مطلوب

- 
- |                          |                           |
|--------------------------|---------------------------|
| (١) م ساقطة .            | (٢) م يفضى .              |
| (٣) م ساقطة .            | (٤) م حتى .               |
| (٥) م ساقطة .            | (٦) أى وعرف ما يعنى الخ . |
| (٨) أى أمرا يئنا بنفسه . | (٩) م + بنفسه .           |
| (١١) م يئنا . م ساقطة .  | (١٢) م ساقطة .            |
| (١٣) م وجود .            | (١٤) م ساقطة .            |

(١٤) راجع ما بعد الطبيعة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦

(١٥) أى أن البرهان يدل على وجود الشئ . إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشئ .



البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضربون سوراً بين الأمرين ويميزون مأخذ إعطاء الحدود باباً، ويقتضون الحدود اقتضاباً، ويميزون مأخذ البراهين باباً آخر، ويؤلفون البراهين تأليفاً . وإذا أعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئاً (١) بل لم يبينوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم في الاسطوانات صار حينئذ ما كان تفهيماً للاسم عند ابتداء التعليم حداً بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقي مبين لمأخذ القياس . وكذلك القول المعروف لماهية الاسم الذي ليس بحد (٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعني به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن ينازع فيه أو (٣) أو يخاصم كما لا ينازع في الاسم . وأما أن هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن أن ينازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرق .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حداً (٤) ، لكان مخاطباتنا وكلامنا حدوداً . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام (٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدوداً . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأياياس (٦) حداً لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمي البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد (٧) . ثم يكون حده تفصيل جملة .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حداً ، والحد لا يكون قياساً، ولا دلالتها (٨) على شيء واحد بعينه . فإنه (٩) لا قياس على ما يدخل فيما هو .

(١) من شيء آخر، ومعنى العبارة لم يذكر شيئاً عن وجوده .

(٢) الذي ليس بحد وصف للقول المعروف بالكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلاً من ماهية الاسم لأن المعنى للاسم والماهية للسمى . وقوله وكذلك القول المعروف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقي والحد اللفظي .

(٣) م لو .

(٤) حداً خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حداً .

(٥) من في استفهام . (٦) الألياذة .

(٧) س + كما سمي بلد بالرى وبغداد .

(٨) من دلالتها . (٩) من وأنه .

والاستقراء أيضا إنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان .  
ولا سبيل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإننا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس<sup>(١)</sup> بعض الحدود وبالعكس . ونقول  
كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد<sup>(٢)</sup>  
أن نعرف هل الشيء<sup>(٣)</sup> . ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون  
الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما .  
وقد تحصل بالذات<sup>(٤)</sup> : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحد أوسط هو سبب وجوده .  
فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي إلى معرفة بالهل حقيقة<sup>(٥)</sup> . والطريق [ ١١٥ ب ]  
الأول لا<sup>(٦)</sup> ينفعنا ألينة في اكتساب ما هو وافي اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان  
يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده  
شيئا زائدا على وجوده المطلق — وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده وإما جزء من حده<sup>(٧)</sup> .  
فحينئذ لا يبعد أن يتنبه<sup>(٨)</sup> مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده . فمثل هذا كما أنه مع التوقيف  
على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا  
وقد سلف منا البيان أن للمية الهلية ومائية الهلية مشاركة<sup>(٩)</sup> . ومثال هذا أن من قاس

(١) م حد من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التي حدودها الوسطى علل ذاتية .

(٢) س ساقطة .

(٣) أى يعرف هل الشيء . موجود إطلاقا أو موجود بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متانزان  
عن مطلب هل .

(٤) التفرقة هنا بين معرفة مرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء ، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة  
وسط هو علة في وجوده .

(٥) س ، م الهل الحقيقية . (٦) س ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق ، (وهو طريق البرهان اللى) من وجود  
الشيء ، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علة الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء . أو جزء من حده . فالبرهان  
على لم يكشف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أى يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لوسط الأرض بينه وبين الشمس .

(٨) م ينبه ، وكان الأولى أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان للحد كما شرحناه .

(٩) س تشارك .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، وإذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجري مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وأيضاً<sup>(١)</sup> أنه لم ينكسف يثبت به<sup>(٢)</sup> . وأيضاً أنه ما كسوفه<sup>(٣)</sup> — وهو زوال ضوئه بستر الأرض — يثبت به . وخصوصاً إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلة الفاعلة له<sup>(٤)</sup> . فإذا جمعت<sup>(٥)</sup> تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حداً تاماً ، مثل قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ؛ وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شيء يكون كذا<sup>(٦)</sup> فإنه لا يضيء<sup>(٧)</sup> ، بعد أن كان يضيء<sup>(٨)</sup> وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط<sup>(٩)</sup> وابتدئ من أقربها إلى المنكسف — وهو أنه<sup>(١٠)</sup> لا يضيء بعد أن كان يضيء — وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حداً للكسوف تاماً : وذلك لأن حد كسوف القمر هو<sup>(١١)</sup> أن لا يضيء القمر بعد أن<sup>(١٢)</sup> كان يضيء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر<sup>(١٣)</sup> . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب<sup>(١٤)</sup> من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص<sup>(١٤)</sup> .

وعسى المشكك<sup>(١٥)</sup> يعترض في هذا فيقول<sup>(١٦)</sup> : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشيء يعرف معرفة بالفعل ، ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها<sup>(١٧)</sup> غفلة ويحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يبرهن

(١) الواو ساقطة من م ، ب .

(٢) أى يثبت به أيضا علة الكسوف .

(٣) أى يثبت به أيضا ماهية الكسوف .

(٤) من الفاعلية له . (٥) من اجتمعت . (٦) من تفعل به الأرض كذا .

(٧) من يصير غير مضيء . (٨) من مضياً . (٩) من الوسائط .

(١٠) من أن . (١١) من فهو . (١٢) من ما .

(١٣) من ساقطة .

(١٤-١٤) من "وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول ، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب

من برهان ناقص . قارن ما أورده صاحب البصائر النصيرية في ص ١٧٤ فقيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .

(١٥) م ، ب الشك . (١٦) ب فيقال . (١٧) م فيها .

عليه البتة . فكان <sup>(١)</sup> هذا قد كان يعرف أن القمر يصيبه كذا من الشمس فغفل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر <sup>(٢)</sup> له الانتقال إلى ترتيب الحد .

وأما إذا <sup>(٣)</sup> لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللوازم ، فقليل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال ، وإذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس <sup>(٤)</sup> يصطاد من مثل هذا <sup>(٥)</sup> حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية <sup>(٦)</sup> عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طُفُوهُ <sup>(٧)</sup> بعد اشتعاله .

وكذلك إن <sup>(٨)</sup> قال قائل إن السحاب قد تطفأ <sup>(٩)</sup> فيه النار ، وإذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شيء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذي يجب أن يتأمل ويتذكر من فصل <sup>(١٠)</sup> علمناه في أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل <sup>(١١)</sup> أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لاعلى <sup>(١٢)</sup> أن كله كذلك . ولا <sup>(١٣)</sup> لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا وماخوذا من علة النتيجة <sup>(١٤)</sup> وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد <sup>(١٥)</sup> . وقد فرغنا نحن عن ذلك . فيشبه أن يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم <sup>(١٦)</sup> أن البراهين إنما هي حدود

(٣) من إن .

(٢) من يتيسر .

(١) م وكان .

(٥) من + القول .

(٤) من + له

(٦) من والعلة الحقيقية للكسوف .

( ) الفعل طفىء على وزن تعب بمعنى نحد والمصدر على وزن فعول .

(١٠) من فصل ما .

(٩) من فيها .

(٨) من إذا .

(١٣) من ولا هذا .

(١٢) من ساقطة .

(١١) من + الذي نحن فيه .

(١٥) من حده .

(١٤) من النتيجة .

(١٦) من "عند قوم" ثم يضيف حين يقولون .



وسطى هى علل منعكسة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . وإنما غرهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبين أن العلل قد تكون أخص من المعلولات فى كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشتغل ها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين <sup>(١)</sup> ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبها على الحدود ، وذلك فى الأشياء التى هى عارضة لشيء وفى شيء لعل <sup>(٢)</sup> من جنس العلل المأخوذة فى الحدود .

وأما ما لا علة له فى وجود ذاته مطلقا ، أو لشيء : لأنه غير عارض فى شيء ، أو عارض أول <sup>(٣)</sup> بلا علة — ومن جنسه مبادئ العلوم <sup>(٣)</sup> — فإنه قد يصدق به من غير قياس يعطى هلية ألبته . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأیضا كثير من المعانى يوضع فى العلوم وضعا ، مثل الوحدة فى علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده <sup>(٤)</sup> ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلى أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما ينوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحد الشيء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التى فيها شيء علة وشئ آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث فى الغمام لطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لا أحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه وإن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملته علة صورية للحدود ؛ وإن كان بعض أجزائه علة لبعض . وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . وإنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا .

(١) م البرهان . (٢) م العلة .

(٣-٣) س " بلا علة من جنسه مبادئ العلوم " وهو خلط .

(٤) أى فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوه .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسط  
الحدود وتوسط أصناف العلل

ومما ينفعنا في المقاصد التي إياها نغزو<sup>(٢)</sup> ، أن نعرف ما الحد<sup>(٣)</sup> التام وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص  
وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان ، وما الحد<sup>(٣)</sup> الناقص الذي هو نتيجة برهان ، ومن جميع  
ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات ، وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم . وجميع  
هذه ينحصر في أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك  
الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى  
الاسم موجودا معروفا الوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك  
لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ، وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح  
اسم . فإن أخذ<sup>(٤)</sup> في الابتداء على أنه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب  
معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معط للعللة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود  
المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ<sup>(٥)</sup> أولا على أنه شرح اسم ، ولا يدري من أمره هل هو موجود  
المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لا بد من أن يعطى أسباب المثلث وهي الأضلاع الثلاثة .  
فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما<sup>(٦)</sup> لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند  
إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حدا ومعطيا للعللة . وإعطاؤه  
للعللة — من جهة ما هو شرح اسم — بالعرض .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نغزوا . م ترسم قس الحروف بدون ققط ، س ترسم قس الحروف وتنقط الحرف الأول بتقطعين من فوق  
ولعلها تحريف لكلمة نغزوا أي ننظر .

(٣) م يوجد .

(٤) س أخذت .

(٥) س بالحد .

(٦) س كما .

وكذلك دلالة على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان اتحاد أجزائه شيئاً معتبراً<sup>(١)</sup> من وجه . فإذا<sup>(٢)</sup> كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبراً<sup>(٣)</sup> من وجه آخر : وذلك لأن<sup>(٤)</sup> القول إنما يكون واحداً<sup>(٥)</sup> على أحد وجهين : إما لأنه متصل الأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة<sup>(٦)</sup> أو كتاب فادونه . وإما لأن أجزائه تصير شيئاً واحداً في النفس يدل على شئ واحد في الوجود<sup>(٧)</sup> . والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه — مادام ليس مطابقاً لموجود واحد — اتحاداً بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالاً لا خيال له في النفس ألبتة ، فكيف يكون خياله وجدانياً ؟ وإن كان محالاً وله خيال في النفس ذو أجزاء لا تجتمع في الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحداً ؟ مثل تخيلنا إنساناً<sup>(٨)</sup> يطير . فإن كان هذا الخيال واحداً ، ففساه أن يكون واحداً بجهة غير الجهة التي بها تكون [ ١١١٦ ] المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن "الواحد" يقال<sup>(٩)</sup> على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشئ واحد ، بل نشير<sup>(١٠)</sup> إلى اتحاد طبيعي جوهرى . هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود<sup>(١١)</sup> واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال "حد" بوجه آخر لما يعطى علة<sup>(١٢)</sup> وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حداً أوسط فيكون مبدأ للبرهان<sup>(١٣)</sup> . وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كماله — وهو إضافته إلى المعلول —

- 
- (١) م معبرا . (٢) م وإذا . (٣) م معبرا .  
(٤) م أن . (٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التي تجمع أجزاء القول .  
(٦) م قصيدة ما . يقول "أرسطو" مثل الألياذة .  
(٧) لا أدري من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد في منطق أرسطو فهو "وإما أن يحمل فيه (أى في القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض" .  
(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة يقال . (١٠) م ، ب تشير بالسين .  
(١١) م لوجود . (١٢) م عليه . (١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدأ برهان على كسوف القمر ، وفي الوقت نفسه جزء من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أعني المحدود ، وحدًا <sup>(١)</sup> يعطى العلة ، وكماله في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهذه الأشياء الثلاثة <sup>(٢)</sup> ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌ وكُلُّ للحد <sup>(٣)</sup> : لأن المحدود والحد متساويان ، وكُلُّ الحد هو معلول الحد <sup>(٤)</sup> الذي يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضا مساو للأوليين . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقيامين .

إلا أن الأمر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد <sup>(٥)</sup> . مثال هذا : ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفوء النار في الغيم . وليكن كماله هو حدوث صوت ، فنقول : إن الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث <sup>(٦)</sup> فيها صوت ، فالغيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد ، فالغيم يحدث فيه رعد <sup>(٧)</sup> . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانيين <sup>(٨)</sup> مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثبت في نتيجة البرهان الأول وطفوء النار لا يُثبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدّي عكست فذكرت أول شئ الرعد ، ثم الصوت الحادث في الغمام ، ثم طفوء النار في الغمام : فقلت إن الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء النار فيه .

(١) م. وحد . (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) م. الحد . ويلاحظ أن "كان" في قوله وإلا لما كان محدود الخ تامة بمعنى وجد .

(٤) كمال الحد هو الذي يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جرائ الحد ومعلول لجزئه الآخر ، مثل زوال ضوء القمر في تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس . فالجزء الأول هو كمال الحد ، وهو معلول لجزء الثاني ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقدما في البرهان (الذي هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثاني من الحد مثل توسط الأرض في المثال السابق ، وما كان مؤخرا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر في المثال نفسه .

(٦) م. فإنها يحدث . (٧) م. صوت وهو خطأ .

(٨) م. برهانيين . ولكنهما برهانان فقط .



فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان<sup>(١)</sup> فصار مبدأ الحد .  
 وصار المحدود الذى كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع<sup>(٢)</sup> . ونظير هذا الحد قولنا فى حد الغضب  
 إنه شهوة الانتقام ؛ ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَّثت قدمت  
 غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . وإذا برهنت قلت : فلان يشتهى الانتقام ،  
 وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس  
 دائماً مع الحد الذى هو نتيجة البرهان<sup>(٣)</sup> .

وقد ظن قوم أن الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة<sup>(٤)</sup> ، والذى هو مبدأ  
 البرهان يكون<sup>(٥)</sup> من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذى هو المبدأ الفاعل<sup>(٦)</sup> للكسوف  
 هو علة صورية للكسوف ، وأن انمحاق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ،  
 وليس كذلك . بل تكون العلل المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذى هو مبدأ البرهان والحد الذى هو نتيجة  
 البرهان قسماً من الأقسام ، ويترك الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصاراً على فهم المتعلم ، وهو  
 بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع فى الحقيقة بعد<sup>(٧)</sup> الحد التام ، كما أشرنا إليه فى مواضع  
 وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما نجعل الرابع حد أمور لا علل لها ، وذوات لا أسباب لوجودها  
 بوجه ، وليس فى حدها التام شئ هو علة ومعلول<sup>(٨)</sup> ، فلا يكون هناك<sup>(٩)</sup> شئ هو مبدأ برهان  
 وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان<sup>(١٠)</sup> يؤدى إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان  
 لأمر عارضة خارجة عن الحد .

(١) س البرهان . (٢) أى موضوعاً للقضية التى تجمع بين جزأى الحد .

(٣) الجنس فى المثال المذكور هو " الصوت " وهو وارد فى المقدمة الكبرى فى القياس الأول من القياسين اللذين  
 ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) س + لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) س الفاعلى . (٧) س وهو . (٨) س علة معلول .

(٩) أى فى حالة حد الشئ الذى لا علة له .

(١٠) س صاقطة .

فإذا لم يُعتمد بالقسم<sup>(١)</sup> الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا — لأنه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء — بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حدا . ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا ، اللهم إلا أن يشترط في هذه أنها لا تكون أيضا إلا<sup>(٢)</sup> لأشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التي تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأنف ونحو ذلك . وكيف كان<sup>(٣)</sup> فإنه يكون قسما أو نوعا تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل في البرهان ويتناسبه .

وإذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف<sup>(٤)</sup> من وجود الأكبر للأصغر، فيجعل ذلك الشيء حدا أوسط ويكون القياس من الشكل الأول . وإذا كان الأكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فتوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . وإن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر ، وحفظنا الحد محمولا ، بينا ذلك بالشكل الثاني لا غير ، إلا أن نحرف الصورة . وإذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بينا ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نحرف الصورة .

وبهذا نستبين أن للشكل<sup>(٥)</sup> الثاني في الاستعمال غناء<sup>(٦)</sup> وللأول غناء<sup>(٦)</sup> ، وأنه ليس وإن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثاني<sup>(٧)</sup> .

وإن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندي طلب الشيء للشيء وطلبه لحدته التام ، وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حدته التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء ويريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول . وكذلك الوجه الآخر : فليس

(١) س القسم الأول الشارح . (٢) س ساقطة . (٣) س وكيفما كان .

(٤) س أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) غناء بالعين . ب هنا .

(٧) م ، ب الثاني . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أولى وأفضل من الشكل الثاني ، ألا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثاني لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بله إذا ذكر لهم الأصغر وحده<sup>(١)</sup> لم يحضرهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه — لأن الأوسط توسط في التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه ؟ . فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع في التصور بالذات ، وأما في التصديق فبالعرض . وكذلك إن كان الحد للمحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما ، كل بمحده ، لما احتجج إلى أن توسط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بيننا على الحد فإنه يكون بيننا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بيننا<sup>(٢)</sup> لم ينفع توسط الحد<sup>(٣)</sup> . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلاً ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسط حده وهو لا يشعر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده ، بل من أنه ضحك منتصب القامة ، ثم يوسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن<sup>(٤)</sup> وجوده على الضحك المنتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يجعل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة ، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق ، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسم للضحك المنتصب القامة ، لاحدا له كما عرفت في غير هذا المكان . فلذلك إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحك منتصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحك منتصب القامة ولا مناقشة في الأسماء . فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يجعل الضحك<sup>(٥)</sup> المنتصب القامة بإزاء الاسم ، بل لمعنى<sup>(٥)</sup> هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له<sup>(٦)</sup> ، فإن علم منه أنه ضحك منتصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق ، فلا يكون هذا<sup>(٧)</sup> معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هي<sup>(٨)</sup> الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائتته<sup>(٩)</sup> ، وإذا لم يكن مجهولا مائتته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا<sup>(١٠)</sup> . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

- |                               |                                        |
|-------------------------------|----------------------------------------|
| (١) م حده بحدن الوار .        | (٢-٢) م ساقط . والمراد بالحد التعريف . |
| (٣) م مبرهن .                 | (٤) م الضحك .                          |
| (٦) من لذلك الآخر .           | (٧) من ساقطة .                         |
| (٩) ب غير مقروطة . م مائتته . | (٨) م ، ب هو .                         |
|                               | (١٠) م واحد .                          |
- (٢٠)



حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [ ١١٦ ب ] ؛ وثانيا أنه لا يكون يعنى <sup>(١)</sup> بتلك الذات ما نعنى نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز <sup>(٢)</sup> أن يكون العائى يعنى بالاسم ما يجب أن يعنى به ، ولكنه يغفل أو يعجز عن التحديد ولا يتنبه له . وأما إذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه <sup>(٣)</sup> ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُجَرِّه ذلك المجرى ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا <sup>(٤)</sup> ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يغفل عنه ، لو بُدِّع عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالعا <sup>(٥)</sup> للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام في جانب <sup>(٦)</sup> الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود — بعضها وأكثرها — إنما تم بالعلل فواجب أن نعرف كم العال فنقول :

إن العال أربعة <sup>(٧)</sup> : أحدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه . والآخر الشيء أو الأشياء التى يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده <sup>(٨)</sup> إذا حملتها <sup>(٩)</sup> بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة — وهو الفاعل . والرابع الشيء الذى لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته — وهو التمام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء فى شيء فهمى واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة فى نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدثان من خطيها <sup>(١٠)</sup> والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

(١) س إنما يعنى . (٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه . (٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا فى المخطوطات الثلاثة ولعلها خالفا . وفى هذه الحالة قرأ من الصواب بدلا من للصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم ألفا لوطيقا الثانية فى مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادى عشر من الكتاب الثانى إن كلام أرسطو فى العال هنا لا يخلو من صعوبة وغموض ، لاسيما إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه فى كتابه ما بعد الطبيعة الذى ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه فى هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط فى القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التى تلزم عنها النتيجة . قارن ما أورده أرسطو فى Physics II, 195<sup>a</sup> 18, 19 حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لنتيجته . وبينما نراه فى ما بعد الطبيعة يعتبر العال الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044<sup>b</sup> 1, 1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جماع العال كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط فى البرهان العلة القرينة السامة التى تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(٨) س لصوره ووجوده . (٩) س حمله . (١٠) م خطيها .



كل منهما <sup>(١)</sup> نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهي قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح في أمثال هذه الأمثلة ، ولا يقال بل إن كونها <sup>(٢)</sup> قائمة هي العلة لكونها <sup>(٣)</sup> مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى في الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه الحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس .

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لم ياربوا أهل بلد كذا <sup>(٤)</sup> ، فيقال لهم إنما ياربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التمامية فيقال <sup>(٥)</sup> إن فلانا لم يمشى <sup>(٥)</sup> فيقال لكي يصح . فكأنه يقول : فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمشى للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لم كان <sup>(٦)</sup> البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لم يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم . والعلة في هذا <sup>(٧)</sup> كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة ، فيقال لم يموت الإنسان ؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلل التي تصلح أن تجعل حدودا وسطى ، فهي تصلح أن تتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور .

(١) من ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين .

(٢) من كونه .

(٣) من لكونها .

(٤) المثال الذي يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساروس مع الأترين ، ولأمر ما لم يشأ ابن سينا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) من مثل أنه إذا قيل إن فلانا لم يمشى ؟

(٦) أى وجد .

(٧) م ذلك .

## الفصل الخامس (١)

في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين لئتم الوقوف  
به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشى؟  
وذلك من الغاية ؛ والشدة (٢) في جواب طلب لم حم فلان (٣)؟ وذلك من المبدأ الفاعل ؛ وتضاد  
الأركان في جواب طلب لم يموت الحيوان ؟ وذلك بالمبدأ العنصرى ؛ وقيام خط على خط  
في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصورى .

ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشى (٤) ، والعفونة  
في الجواب بمبدأ (٥) الحمى الفاعلى ، واستيلاء اليابس على الرطب في الأخلاط في الجواب بالمبدأ  
العنصرى للوت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين (٦) في الجواب الصورى (٧) لكون  
زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى (٨) بالذات فكالثقل لانهدام  
الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح (٩) ، وهو (١٠) من باب المبدأ  
العنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين (١١) مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ،  
وهو من باب المبدأ الصورى ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ  
التمامى .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س وكذلك الشدة . وترسمها المخطوطات الثلاثة هكذا "الشدة" ولعل الكلمة الحقيقية هي الشره ( كما هو وارد فى  
البصائر النصيرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حرفيا ) لأن الشره علة فاعلية بعيدة للحمى لأنه يسبب كثرة الأكل  
وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) س ساقطة . (٤) س فى جواب طلب غاية المشى وقصده فى الجواب عن غاية المشى .

(٥) س فى جواب المبدأ . (٦) م ساقطة . (٧) س بالمبدأ الصورى .

(٨) س التى . (٩) يريد صقالة كصفاة المرأة التى تنعكس عليها صورة الشبح .

(١٠) س وهو مثلا . (١١) غير واضحة فى الأصل .

وأما التي بالعرض فكروال الدعامة لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعل؛ وكالحديدية<sup>(١)</sup> لعكس الشبح في إعطاء المبدأ العنصرى؛ ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازى للخط المقوم عليه قائمة، لكون الخط عمودا — في إعطاء المبدأ الصورى؛ وكالكلال للشئ قبل الطعام أو العثور على كثر: في إثبات المبدأ التامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو (٢) سبب لكون المعلول بالفعل (٣) ، وأما (٤) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك (٥) للمعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول (٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول في الزمان ، والغاية قد تكون بعده في الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة (٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تمنع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية (٧) معا ، مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحين (٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خِلقة عرضها لتمام وغاية، وهو طحن الطعام ، كما أن خِلقة حدة الأنياب لتمام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضرب به المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل فليل لم ينفذ ضوء السراج في المجارى التي هي أوسع ، إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال للطف بالأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التامة فيقال لثلا تتعثر فيه وتزلق (٩) . وكذلك إذا

(١) س وكالحديدية . (٢-٢) م ساقط . (٣) م ، ب فأما .

(٤) م كل ذلك . (٥) س جزئيا للمعلول . (٦) م ب الصور .

(٧) س والغاية . (٨) س الطواحين .

(٩) م ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد قل هنا ترجمة حرفية للنص الأرسطى فأتت سقيمة غامضة . أما النص الأرسطى فهو ” إن الضوء ينفذ في المصباح ( لسبين ) ( ١ ) أن الشئ الذى يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على اقتراض أن الضوء يتشر بالنفاذ — ( ب ) ولغاية ما وهى أننا لا نتعثر “ ( وليست ” لا يتغير “ كما قرأها الدكتور عبد الرحمن بدوى في ترجمة أبى بشر متى بن يونس ص ٤٣٣ — قارن ترجمة أكسفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠ ) . يشير بهذا الأخير إلى العلة الغائية من إضاءة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء <sup>(١)</sup> ، ويجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في أمثاله <sup>(٢)</sup> . وليست هذه الضرورة ضرورة قسّر بل ضرورة طبع .

وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة ، وكل حركة تقع في زمان <sup>(٣)</sup> وفي آخره ما ينتهي إلى الصورة . كذلك <sup>(٤)</sup> في الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحده ؛ لأن العنصر في كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج ، فربما وردت على العنصر وربما لم ترد . وإن كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء ، وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن <sup>(٥)</sup> ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا قته .

واعلم أن من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما <sup>(٦)</sup> ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول ، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المنفصلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقية وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المنفصلة فعل وانفعال . وهذه العلل ، وإن كان <sup>(٧)</sup> يخالفها ضرورة ، فهي بفعل الغاية <sup>(٨)</sup> لا بالاتفاق <sup>(٩)</sup> .

واعلم أنه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هي في الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

(١) يريد انطفاء النار في السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الرعد .

(٢) في نص أكسفورد "أو إنذارا لإلقاء الرعب في قلوب أولئك الذين يسكنون طار طاروس فيما زعم الفثاغوريون" .

(٣) من لا تقع إلا في زمان . (٤) من وكذلك الحال . (٥) من لم يكن .

(٦) ما هنا اسم موصول وهي اسم إن في قوله إن من قبيل العلة الخ . (٧) من كان قد .

(٨) من تعقل لغاية .

(٩) يعني أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .



واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده في جواب لم (٣) كان الشيء ، لا تكون تأدية سبب ، ويكون (٤) قد بقي لِمَّ مكان (٤) حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التي وجود ذواتها (٧) لا يكفيها في أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل ، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعل الأفيون من الحرارة الغريزية التي للإنسان .

فبين (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتمامها لا ينخل منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) في المعاكسة ، بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني [١١٧] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنته الحد واشتمل عليه . فإن أخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فما (١١) دل على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتمام . والغرض من (١٥) التحديد أن يحصل في النفس صورة موازية لما هية الشيء بكاملها . ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان ، كما لا يكون لشيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك ، وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها في حده . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه : لأن هذه العلل علل (١٦) لشيء لا محالة ،

- 
- |                                                                    |                 |                                                      |
|--------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------------------------------------------|
| (١-١) ساقط في س .                                                  | (٢) من تقارنه . | (٣) من ما .                                          |
| (٤-٤) من ويكون قد بقي للطالب بالكم (لعلها باللم باللام) مكان طلب . | (٥) من ويصيره . | (٦) من لذاتها .                                      |
| (٧) من ذاتها .                                                     | (٨) م ساقطة .   | (٩-٩) من فإننا قد كررنا مرارا فيما سلف .             |
| (١١) ما هنا نافية .                                                | (١٢) من ويبعض . | (١٣-١٣) من بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . |
| (١٥) من في .                                                       | (١٦) من علة .   | (١٤) من ذات الشيء .                                  |

وجود ذلك الشيء يقتضى (١) وجودها ، وبها يتحقق ويحصل ويخصص . فتكون أمثال هذه العلة المحصلة للذات فيما له وجود محصل محض ، ووجود منتشر غير مخصص ، مخصصة لأمر ما حتى تجعله محصلا . ويكون (٢) ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل (٣) فصلية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة (٤) من العلل المختلفة ، فأنت (٥) تتحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى في جنب (٦) خطها القائم على مستقيم . وتتحد حمى الغب بالفاعل فتقول : حمى تثوب غباً لعفونة الصفراء (٧) . وتتحد الخاتم بالغاية فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتتحد الفطوسة بالموضوع فتقول : تعير في الأنف . وربما (٨) جمعت الجميع في واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع (٩) به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح (١٠) جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك (١١) ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من الغاية .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ في حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، وإضافته إليها ذاتية له في جوهره . وإن (١٢) كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا (١٣) يمكن أن يُعرف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه (١٤) .

- 
- |                       |                                                |                              |
|-----------------------|------------------------------------------------|------------------------------|
| (١) من مقتضى .        | (٢) م ولكون .                                  | (٣) من والعللة .             |
| (٤) أى المولفة .      | (٥) من فإتاك .                                 |                              |
| (٦) م حيث ، من جنبه . | (٧) نج حادثة من عفونة الصفراء . (٨) من وإنما . |                              |
| (٩) من ليقفل .        | (١٠) من أو السلاح .                            | (١١) أى العلة الفاعلة .      |
| (١٢) من فإن . م إن .  | (١٣) م كاب ولا .                               | (١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه . |

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته يتم بأجزاء قوامه وما ليس خارجا منه . ويتم من جهة إنيتته بسائر<sup>(١)</sup> العلل حتى تُتَصَوَّر ماهيته كما هو موجود<sup>(٢)</sup> ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس المادية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود — وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من<sup>(٣)</sup> الوجود إياها — كفى في حدها لإيراد ما يقومها من حيث هي ماهية . وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشاركة ، فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء تُحَدُّ — لا من حيث ذواتها ، بل من حيث لها عَرَض من الأعراض ولا حق من اللواحق<sup>(٤)</sup> ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن إلا أن تذكر الغاية ، كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاءة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحتراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسودها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقائل أن يقول : ما بال القوى لا تُحَدُّ إلا بأفعالها وهي أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حدٌّ أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حدٍّ : فإنه إذا دل في القول المعروف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر<sup>(٥)</sup> تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعل كذا أولاً ، كان حداً : لأن الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التي من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعل أولاً وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة ، وأفعال وأحوال تتبعها لأمور تقترن بها لا لذاتها : لأن الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

(٢) م كما هي موجودة .

(١) م كسائر .

(٣) م ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لا بد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود — وهو هنا الوجود العقلي

لا الخارجى .

(٥) م ساقطة .

(٤) من اللواحق ساقطة في م .

للضحك والنجل والبكاء والملاحة وغير ذلك : فإن نسبتها<sup>(١)</sup> إلى مثل الفعل الأول الذى على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ، ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذى ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثانى ، لا يدخل فى حدها بل فى رسمها .

وأيضاً فإن جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها أولاً، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل فى الرسم . ولا يمكن أن يقال إن جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فلهذا ليس لقائل<sup>(٢)</sup> أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك، فصلاً له داخلاً فى حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها أولاً لا بالعرض ، بل يقترب بها<sup>(٣)</sup> مزاج ما فيتبعه قوة ضحك ، وأيضاً قوة بكاء ، وأيضاً<sup>(٤)</sup> قوة نجل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أولياً لذات القوة الناطقة .

واعلم أن العلل أجزاء للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة فى الدائرة . والصورة منها<sup>(٥)</sup> فقد تحمل فى حال : وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تحمل إذا أخذت مجردة كالناطق لا الناطق<sup>(٦)</sup> .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل<sup>(٧)</sup> وموضوع وصورة فى الأمور الطبيعية والأمر الصناعية والأمر النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غائى<sup>(٨)</sup> على النحو الذى ينتهى إليه<sup>(٩)</sup> الحركة ، كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن<sup>(١٠)</sup> كانت هناك غاية فعلى جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقياً ، والسبب المادى اتفاقياً ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شيء بالذات بل بالعرض : وذلك<sup>(١١)</sup> لأنها وإن تأدت إلى غاية ما كانت مبادئ لتلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض<sup>(١٢)</sup> : وهذا

(١) فإن نسبتها ساقطة فى س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير فى منها يعود على العطل . الصورة مجردة كالناطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حمله على المحدود — الإنسان مثلاً ، ولا يمكن حمل النطق عليه .

(٦) س فاعل .

(٧) معنى هذه الجملة الأعجمية الركيكة أنه ليس من الضرورى أن يوجد مبدأ غائى دائماً حيث يوجد مبدأ صورى .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة . (١٠) ساقط من س .

(١١-١٢) ساقط من س .



هو البخت والاتفاق ، مثل<sup>(١)</sup> أن إنسانا يمشى<sup>(١)</sup> لطلب غريمه فيعثر على كتر . فالمشى<sup>(٢)</sup> ها هنا سبب<sup>(٢)</sup> من وجه لوجود الكتر ، ولكن بالعرض لا بالذات ، والعثور على الكتر غاية من وجه للمشى ، ولكن بالعرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هي على الدوام أو الأكثر .

فينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ في حد ورسم ولا برهان .

وإذا كان المعلول مما قد كان ، فعائنه قد كانت . فيجب أن يؤخذ في البرهان على أن كذا كان ، ما<sup>(٣)</sup> كان من العلل قد كان فيما مضى<sup>(٣)</sup> ؛ ولما هو في الحال كذا ، ما كان من العلل في الحال ؛ والذي<sup>(٤)</sup> يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه في الأشياء التي عالمها<sup>(٥)</sup> تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعدُ علّة بالفعل، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك في الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فهذا هنا يجب أن تؤخذ — لا هي على معلولاتها — بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : فيقال إن<sup>(٦)</sup> السقف موجود فالحائط موجود به<sup>(٦)</sup> ؛ وإن السقف قد كان، فالحائط قد كان ، وإن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك في الأب والابن . وبالجملّة هذا يكون في القاعل والمادة، فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان علتين بالفعل ، وقد يكونان علتين بالقوة . وإذا كانتا علتين بالقوة ووضعا في حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(١-١) س مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشى . (٢-٢) س فيكون المشى ها هنا سببا .

(٣-٣) س من العلل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ في البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) س والذي : أى وينبغي أن يؤخذ المعلول الذي يريد أن يكون الخ . (٥) س علتها .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك<sup>(١)</sup> في هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون<sup>(٢)</sup> كيف يتصل إذا<sup>(٣)</sup> كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها التوائى ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن ، والآفات لا يحدث [١١٧ ب] من تألفها<sup>(٤)</sup> زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو آن آنا كما تتلو وحدة واحدة ، بل بين كل آئين زمان فيه آفات بالقوة بلا نهاية ؟ فإن أريد أن يوصل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التي تقبلها ها هنا قبولا ، وبرهن عليها في العلم الطبيعي ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعلاها اتصال كون بكون ، فعسى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو<sup>(٥)</sup> أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالتوائى الطبيعية بتوسيط الحركة بينهما . فإذا كان كون في آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا<sup>(٦)</sup> سيتعلم في الحقيقة في العلوم دون المنطق<sup>(٧)</sup> .

ومما يجب أن ينظر فيه<sup>(٧)</sup> إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلته ، فبأى علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول<sup>(٨)</sup> :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعا للأكبر، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود في مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم<sup>(٩)</sup> الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كمالات للأجناس : فإن<sup>(١٠)</sup> طبيعة الجنس تزداد في الطبائع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ، أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثرا في شيء ، وموجب شيئا<sup>(١١)</sup> في موضوع ، وهو مبين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

(١) من ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدوث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع اقتراف وجود فاصل زمني بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمني يتألف من آفات زمنية ، مما يقتضى أن توجد الطل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) من إن . هكذا في المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوالى (جمع تال الذى هو مقابل المقدم) بدلها ، لأن المقدمات والتوالى هي الطل والمعلولات . (٤) من تأليفها . (٥) من وذلك هو .

(٦-٦) ساقط في م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضا . انظر ٩٥ ب ١٠٦ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . من تقرأ علوم .

(٩) من الاسم .

(٨) من فيظن .

(٧) من أنه إذا .

(١١) م صفة .

(١٠) من فاذن .

وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور<sup>(١)</sup> .  
 مثال ذلك في العلل المادية أن الأرض ابتلت من المطر فبخرت<sup>(٢)</sup> فحدث غيم<sup>(٣)</sup> فطرت<sup>(٤)</sup> فابتلت من المطر . فإذن العلة الأولى لابتلالها<sup>(٥)</sup> من المطر هو ابتلالها من المطر . فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر<sup>(٥)</sup> ، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر ، كان برهاناً دائراً ومع دوره صادقاً لا بد منه ، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب للم : لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر ؟ فيجاب لأنها تبخر . ثم يسأل مرة ، ولم إذا بخرت ابتلت من المطر ؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحب . فيسأل : ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر ؟ فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطراً . فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول ، وأخذه<sup>(٦)</sup> حداً أوسط برهان ودليل معاً . ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع : فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر . فأما<sup>(٧)</sup> نوع الابتلال فواحد . وكذلك ليس البخار الذي كان عن<sup>(٨)</sup> السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب .

وعلى هذا القياس فإذا عبرت نوع المعنى كان البرهان دائراً ، وإذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائراً . والبرهان هنا ليس على النوع ، بل على شيء متعين من النوع . فإذن ليس الذي<sup>(٩)</sup> يبين به هو بعينه الذي يبين . فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دوراً .

هذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمر ضرورية وإما لأمر أكثرية . فالأمر الضرورية لا يابس من حالها أن الواجب في براهينها أن توسط العلة<sup>(١٠)</sup> الضرورية<sup>(١١)</sup> . فأما الأمر الأكثرية فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية : مثل أن كل ذكر من الناس فقي الأكثر يغلف ما يتحلل عنه ويكشف<sup>(١٢)</sup> جلدة ذقنه ، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية . فقد أعطى هذا البرهان علة لوجود الأمر ، ولكن أكثرية ، لأن وجود الأمر أكثرى .

(١) قارن هذا الجزء بما ورد في التحليلات الثانية لك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير .

(٢) أى الأرض . ومعنى بخرت ارتفع بخارها كما تقول بخرت القدر . (٣) من القيم .

(٤) تقول مطرت السماء وأمطرت كما تقول نبت البقل وأنبت الأول أفصح .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م واحدة .

(٧) س وأما . (٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة .

(١٠) م الطل . (١١) م ساقطة . (١٢) م ويتكشف .

## الفصل السادس<sup>(١)</sup>

### في الإشارة إلى أن<sup>(٢)</sup> اكتساب الحد هو بطريق التركيب

نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر<sup>(٣)</sup> بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج<sup>(٤)</sup> منه الحد . وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه . ولا القسمة تكسب<sup>(٥)</sup> الحد . فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد .

نقول إنا نعمد إلى الذوات والأمور التي لا تنقسم<sup>(٦)</sup> من جملة المحدود — سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا — فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها ، التي هي أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول<sup>(٧)</sup> ، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف<sup>(٨)</sup> وسائر ذلك ؛ أو الجنس الأقرب مثلا<sup>(٩)</sup> جنس يكون كالعدد للفرد . فنأخذ من جميع ذلك<sup>(١٠)</sup> ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكبر منه في العموم ، ومساو أيضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست مضمنة فيه .

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس ، أخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل ، وأولى معا . وإن أردنا أن نتجاوزه إلى تحديد الجنس ، لم تقتصر على المحمولات الكلية الأولية ، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أولى له<sup>(١١)</sup> وما ليس أوليا له .

(٢) م ساقطة .

(١) م ك ب ساقطة .

(٥) م تكتسب .

(٤) م يلزم ك م يلوح .

(٣) م لا من .

(٦) يريد بها الأفراد .

(٧) أي الصفات الكلية المحمولة على الشيء المعروف وعلى غيره ، بشرط ألا تكون أهم من الجنس الأول للعرف — وهو الجنس الأعلى — أو من جنسه الأقرب كما سيبينه فيما بعد . والضمير في قوله المحمولة عليها ، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات .

(٩) م + للفرد .

(٨) م ك ب والكيف .

(١١) م به

(١٠) م هذا



فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإننا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى <sup>(١)</sup> حد الجنس . مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ "الموجود" <sup>(٢)</sup> ، لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدّها وحدها ، أخذنا في الحد كل ما هو أولى من الذاتيات . وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص : فإن الجنس والفصل أولى للترع <sup>(٣)</sup> : فنأخذ "العدد" لأن <sup>(٤)</sup> الثلاثية عدد ، ونأخذ "الفرد" لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ "الأول" <sup>(٥)</sup> . و"الأول" له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين ألبتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد <sup>(٦)</sup> . نخمسة "أول" من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين : وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين <sup>(٧)</sup> . وأما الثلاثة "أول" من الجهتين جميعا <sup>(٨)</sup> . فالعدد محمول أول عليه <sup>(٩)</sup> وعلى غيره ، و"الفرد" محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و"الأول" محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لماهيته "أول" يحمل عليه إلا هذه . فتكون جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعني في المعاكسة وفي الماهية معا .

ويجب ألا يناقش في الأمثلة ، ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة في الأمثلة لا فائدة فيها .

(١) من قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجناس كلها . (٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم عن صفاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هى أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Prime بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا يتقسم بعدد كما تنقسم العشرة بالاثنين .

(٧) أى أن الخمسة عدد "أول" بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يعتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول<sup>(١)</sup> للثلاثية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها<sup>(٢)</sup> ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ما هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ في ماهيته معا . فإذا أريد أن يحد الجنس الذي هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية<sup>(٣)</sup> له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه ، بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن نكون قد حددنا الإنسان فناخذ<sup>(٤)</sup> في حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذفته الخواص لحد نوع نوع ، بقي اسم الجنس : مثلا إذا حذفته الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، بقي الحيوان . فحينئذ يكون الباقي اسم الجنس ، واسم الجنس ليس بحد له . فيجب أن تطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلية في ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . فحينئذ يخرج لك حد النوع<sup>(٥)</sup> وحد جنسه معا بسهولة<sup>(٦)</sup> . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الأول أن يؤخذ<sup>(٧)</sup> الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد<sup>(٧)</sup> له أنه طول بلا عرض ، والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها إياهما . والقوس طول بلا عرض ، ويمكن أن توجد<sup>(٧)</sup> فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج إليها منه تكون متساوية . والمتعذب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها<sup>(٨)</sup> جزآه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه بقي ما بقي<sup>(٩)</sup> مشتركا وكان حدا للجنس — وهو أنه طول بلا عرض<sup>(١٠)</sup> .

(١) أي هذا التعريف أو الحد : أي أن الثالث ( الثلاثية ) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إليه عليها . والهاء في عليها عائد على الثلاثية ، والمعنى وهذا في نهاية التحليل هو مجموع الصفات التي ينقسم إليها التعريف المحمول على الثلاثية .

(٣) كان الأول أن يقول ما هو أولى ، أو ما هي أولية . (٤) س ب فأخذنا ، وأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالسهولة . قارن أنا لوطيقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥ — ٢٠ (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س تبقى . (١٠) م ب + ثم قيل عرض .

ثم قيل فارجع<sup>(١)</sup> إلى المقولة التي تقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة<sup>(٢)</sup> بتلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [ ١١١٨ ] من لوازم البسائط . فأما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشيء كالخط قلت كم طول بلا عرض ، وإن كان كيف كاللون قلت كيف ينحرق<sup>(٣)</sup> المشف بما هو مشف بالفعل . وكذلك ثم إن المترجم يقول : إن معنى هذا أنك تقول في لغة العرب طول ما<sup>(٤)</sup> بلا عرض ، وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا في الجوهر . وأما في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية . فإذا أرادوا أن يقولوا<sup>(٥)</sup> سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . وإن كان لقائل أن يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض ، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس ؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للمركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل ؟ بل عسى أن يكون معنى<sup>(٦)</sup> كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الأعلى إلى المحدود ، وترتب<sup>(٧)</sup> حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسمية<sup>(٨)</sup> فيه ، فيبقى حد جنس ، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه<sup>(٩)</sup> تحت جنس فوقهما ، ويحذف غير<sup>(١٠)</sup> المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه . وكذلك حتى<sup>(١١)</sup> ينتهي إلى أعلى الأجناس الذي ليس له بالحقيقة حد . ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التي للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، ويذكر أن للقسم معونة في هذا الباب . ويمكن أن يكون غنى باللوازم العوارض<sup>(١٢)</sup> الذاتية ، وأشار بهذا<sup>(١٣)</sup> إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان ، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . ويجب إذا أريد تركيب المحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له ، وإن كان ملازما . فإن وجد شيء يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثاله إذا أخذ الإنسان أو الفرس على أنه

- 
- |                                 |                    |
|---------------------------------|--------------------|
| (١) من وارجع .                  | (٢) م كاب الخاصة . |
| (٣) من ينحرق .                  | (٤) م ما ساقطة .   |
| (٦) من من .                     | (٧) من وترتب .     |
| (٨) أى التي ينقسم إليها الجنس . | (٩) من يقاسمه .    |
| (١١) من ساقطة .                 | (١٢) من ساقطة .    |
|                                 | (١٣) من بها .      |
- (٥) من يقال وهو أدق .
- (١٠) من ساقطة .
- (١١) من ساقطة .
- (١٢) من ساقطة .
- (١٣) من بها .



أول نوع ، ابتدئ منه تركيب الحد<sup>(١)</sup> ، وأخذ له الناطق أو الصها<sup>(٢)</sup> والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنامي والمولد وذو النفس والطويل والعريض<sup>(٣)</sup> والعميق والجسم والجوهر . فيحذف من جملة هذه ” الحيوان ” أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمنان في الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية<sup>(٤)</sup> مضمن فيه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فتقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق<sup>(٥)</sup> . وتأخذ في حد الفرس ” الصها ” بدل ” الناطق ” ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالتوعين<sup>(٦)</sup> ، وما وراء ذلك مشتركا<sup>(٧)</sup> ، فتطلب اسما مفردا للجملة المشتركة . فإن وجد — كما يوجد الحيوان هاهنا — فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . وإن لم يوجد للجملة المشتركة<sup>(٨)</sup> اسم طلب لما هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل والعريض العميق اسم — وهو ” الجسم ” . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق : فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك للأصناف مفصلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسيمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر ، لأننا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس ، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين ، لم يمكننا أن نحد الحيوان بما بقي لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقد أخذنا الحساس في الحد مرتين : مرة

(١) من ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدئ منه تركيب الحد . (٢) من الصها بالسين .

(٣) من والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) من ناطقة .

(٦) م ب ساقطة . (٧) من م مشترك . (٨) من المشترك فيها .



مصرحا ومرة مضمرا . فذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضا<sup>(١)</sup> إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا . سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعهده ، بل سردنا جميع المحمولات سردا ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض في الحاجة إلى أخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره<sup>(٢)</sup> منها وعزله ، وفي رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب<sup>(٣)</sup> الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر في اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قط<sup>(٤)</sup> لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضا مما يفتقر فيه إلى القسمة أحيانا ومراعاة التركيب<sup>(٥)</sup> . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذي فعله ، وجه .

---

(١) من ساقطة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة لعدة ( أى عدد ) منها وهي قراءة مقبولة ولكني رجحت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م ب تركت بالناء . (٤) م قطع ، ولكن المراد لا قط أى أخذ .

(٥) من الترتيب .

## الفصل السابع<sup>(١)</sup>

في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك

نقول<sup>(٢)</sup> إن القسمة وإن كانت<sup>(٣)</sup> لا تقيس على الحد<sup>(٤)</sup> فهي نافعة في الحد : وذلك لأن القسمة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة : أحدها أن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فيجعل<sup>(٥)</sup> الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا في تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين إنس<sup>(٦)</sup> ، لا ذو رجلين حيوان إنس<sup>(٦)</sup> ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها المضمنات ،<sup>(٧)</sup> فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلا<sup>(٨)</sup> .

والثاني أن القسمة تدل على أن تقرن<sup>(٩)</sup> كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته ، فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطَقَر من نوع إلى جنس أبعد ، بل الجنس الذي يليه .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م ٢ ب قول .

(٣) م ٦ ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد عالجها أرسطو في التحليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن Diaiopsis ليست استدلالا .

(٥) م ٥ ب فيحصل .

(٦) م ٦ ب اقرأ إيس بالياء . م ٦ ب تقرأ لا ذو رجلين حيوان حيوان إنس .

(٧) م ٧ ب المضمنات . (٨) م ٨ ب خلل باعتبار كان تامة . (٩) م ٩ ب تقرير .

والثالث أنها إذا وفّت<sup>(١)</sup> على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن<sup>(٢)</sup> فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً، وأعطيناها بتمامها ولو عرضاً . فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس : إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة . فيجب أن يراعى هذا في القسمة عرضاً كما روعى طولاً لثلاث فصول من فصول ما<sup>(٣)</sup> ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية . والمتداخلة مثل المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق . والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس ، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها .

والقانون في مرادة الوجه الثانى والثالث حتى يحصل منه منفعة ، أن<sup>(٤)</sup> تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأنواع ، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس ؛ وهو في<sup>(٥)</sup> القسمة التى للجنس من طريق ما هو جنس . مثلاً إنما يجب أن يقسم الحيوان أولاً إلى الطائر والسابح والزاحف والماشى ، ثم يقسم الماشى إلى ذى رجلين<sup>(٦)</sup> وكثير الأرجل ، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح . فإن أخل بهذا رقسم الحيوان أولاً إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح ، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر . وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان ، بل من جهة ما هو ماش .

فيجب أن ينظر أولاً أن الجنس هل يحتاج إلى أن تصير له طبيعته زائدة على طبيعته الجنسية [ ١١٨ ب ] حتى يقبل هذه القسمة ؟ أو لا يحتاج ، بل وهذه<sup>(٧)</sup> القسمة له أولاً ، فتقدم القسمة التى تكون أولاً وتؤخر القسمة التى ليست أولاً . فإذا قسمت قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى ، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد ، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب . فإذا قسمت شيئاً مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهداً وتنظر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة : فإن<sup>(٨)</sup> وجدت قسمت أيضاً حتى تستوفى القسمة<sup>(٨)</sup> طولاً وعرضاً فتستوفى جميع المحمولات . ويجب أن تكون الفصول المقسمة<sup>(٩)</sup> ذاتية . وقد بينا كيفية ذلك في الفن الأول .

(١) س وفيت . (٢) م تضمن . (٣) م ساقطة .

(٤) م وهو أن الخ . (٥) في ساقطه في س . (٦) م الرجلين .

(٧) م إلى هذه بدلاً من بل وهذه .

(٨) ساقط في م . (٩) م المقسمة وهو خطأ .

ثم قيل في التعليم الأول : لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحاد <sup>(١)</sup> في تحديده إلى أن يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم <sup>(٢)</sup> إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . وإذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر <sup>(٣)</sup> كل فصل للمحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . وإذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . وإن ما لا يخالف الشيء فهو هو بعينه ، وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وإن وافق في النوع ، كسقراط <sup>(٤)</sup> لأفلاطون بل سقراط للإنسان <sup>(٥)</sup> . والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ، ويحتاج كل إلى فصل عن كل . ويشبه <sup>(٥)</sup> أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ، وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها <sup>(٦)</sup> .

فأجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلا أنه ليس كل مباينة توجب أن يكون الشيء مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد . والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالي حينئذ يحد النوع بذلك <sup>(٧)</sup> الاختلاف في العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ، ونظرنا المحدود أنه في أي الطرفين يقع منهما ، فوقع مثلا في الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التي تحت غير الناطق في أنها غير ناطقة . ولا نحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

(١) من المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأرسطي أدق وهو أن التحديد والتقسيم (أي كليهما) لا يستلزمان معرفة الوجود بأمره . أنظر ٩٧ أ

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٥) نسخ النسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقراط الأفلاطون بل بقرات للإنسان " والمراد كخالف سقراط

لأفلاطون وأن واقعته في النوع .

(٥) من وسبه : منسبه .

(٦) إلى هنا ينتهي اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شيء .

(٧) من وبذلك . والمراد ولا يبالي عند حد النوع بالاختلاف في العرض .



وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس<sup>(١)</sup> يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتاج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

و يجب أن يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة في الماهية — أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأنواع . ويجوز<sup>(٢)</sup> أن يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب المجمع الجدل<sup>(٣)</sup> حيث نذكر مواضع هل الشئ جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ<sup>(٤)</sup> من ذلك ما كان ليس مينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التي تدل على أن الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثاني أن يستفاد من القسمة الترتيب : فما هو في ترتيب القسمة أول ، فيجعل<sup>(٥)</sup> في ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وأخر ما هو أشبه بالغاية . وإن<sup>(٦)</sup> لم يختلفا في هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتأخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشئ المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهى إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي<sup>(٧)</sup> ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك<sup>(٨)</sup> إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة في ما هو ، فميز المشتركة منها المتشابهة في أنواع كثيرة ، وميز الخواص بنوع نوع<sup>(٩)</sup> لتحد الجنس ،

(١) ليس ساقطة من م و ب .

(٢) س ويجب .

(٣) عاجل أرسطو هذا الموضوع في كتاب الجدل (طويقا) في الجزئين الثاني والرابع .

(٤) س يوجد .

(٥) س نجعله .

(٦) س فإن .

(٧) م ساقطة .

(٨) س إذا إذا .

(٩) م ساقطة .

فرتبه (١) أولاً ثم أردفه بالفصول . فإن وقع في يدك شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى مشتركا ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن (٢) تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تجد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل في التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت ألقبيادس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس (٣) ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضا لوسندرس (٤) الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففي الطبقة الأولى تجد واحدا قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخرا اعتقد (٥) حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه ، والآخر قاتل شديدا (٦) لطلب النار من وقوع الضيم . وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه حير عظيم فلم يعبا به بسبب أنه كان من البخت ، والآخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبا به لأن وروده عليه كان بسبب البخت (٧) . فإذا حذفنا خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد (٨) يبقى لهم شيء مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفنا خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذا نكبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التي تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفنا خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شيء (٩) مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا ، بل اسما فقط . ولم (١٠) يمكنك في مثل هذه أن تمنع في التركيب ، بل

(١) م ٦ ب قرتبه . (٢) م فإن .

(٣) م وانس ، م وليس ، والمراد آيس Ajax . (٤) م سیدرس .

(٥) م أعقد . (٦) الكلمتان غير منقوطين في المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال في التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا "لو اعتبرنا القيادس Alcibiades وأخيلس Achilles وأجاكس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التي يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هي التي دفعت القيادس إلى الحرب وأخيلس إلى الانتقام وأجاكس إلى الانتحار . فإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان في عدم المبالاة بالخطأ خير . من تقرأ بسبب كان من البخت .

(٨) م وقد .

(٩) م شينا .

(١٠) م ولا .

ينقطع بك العمل وتجدد الاستخفاف بالبخت، والامتعاض للضميم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كلياً لهما. وإنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكل واحد لا للتفريق الجزئية. فإن الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية، لا من حيث هي صحة صحة، ويبرهن على شفاء العين، لا شفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء تقع فيه وأجره أياً إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم<sup>(١)</sup> الخفى. فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس، أمنا الوقوع في اشتراك الاسم لأن تضليل اشتراك الاسم في الكليات أكبر<sup>(٢)</sup>. وكما أن الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهراً للتصديق الخفى، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهراً لتصوير الخفى وأن يكون في غاية الوضوح. وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك. وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة<sup>(٣)</sup>: فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل، فإن أتى من جانب الشبه أمكن أن يغلط ويظن أنه معنى واحد، وخصوصاً إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية. وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر<sup>(٤)</sup> أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلاً<sup>(٥)</sup> يساوى زواياه زوايا شكل آخر<sup>(٥)</sup> وتناسب أضلاعهما على التناظر، ثم نظر أى لون شبيه بلون<sup>(٦)</sup> فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منها واحداً. وإذا حذفت<sup>(٦)</sup> الخاصيتين من الشبهين لم يبق شيء مشترك، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم. وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية<sup>(٧)</sup>.

فبين أن الابتداء في التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط.

(١) يريد الاشتراك الخفى في الاسم كأن يطلق اسم الشبه بالاشتراك اللفظي على الشبه في الألوان والشبه في الأشكال كما سيأتى بيانه.

(٢) من أكثر. (٣) أى المفردة، ولو قال الآحاد لكان أدق. (٤) من فينظر.

(٥-٥) م، ب شكلاً يساوى زوايا شكل آخر. (٦) م حذفت الخاصتين، س حذفت الخاصتان.

(٧) أى وكذلك الحال في كلمة الحاد فإنها يقال بالاشتراك اللفظي إذا أطلقت على الحاد من الأصوات والحاد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة).



## الفصل الثامن<sup>(١)</sup>

في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتام الكلام في توسيط العلل المنعكسة  
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال : ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة  
التي للكل إلى الجزئي [١١٩] بل ومن التشریح<sup>(٢)</sup> الذي للكل إلى الأجزاء : مثل تشریح الحيوان  
والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية ، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة ، ثم الثالثة كالأخلاط<sup>(٣)</sup>  
وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغي أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء  
والجزئيات أنه ما الذي يلزم كل واحد ، أو كل عدة من المحولات والعوارض ، وأيضا أي  
الأجزاء تلزم أي الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم<sup>(٤)</sup> وتحت ذى النفس ، فكذلك استنبطنا  
من التشریح أن الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم  
الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصلم<sup>(٥)</sup> يبيض ، وأن كل حيوان طائر منفصل الجناح  
يبيض ، ومتصل الجناح<sup>(٦)</sup> لا يبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أسنان على فكه الأعلى .  
وعلمنا أن ذلك لأن المادة تذهب في قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لا يجيد المضغ ،  
فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) كلمة التشریح تعطي المعنى الحرفي لكلمة ἀνατομή التي يستعملها أرسطو . يقول ناشر التحليلات الثانية  
في مجموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك  
تمهيدا لعملية القسمة التي توضح الصفة الحقيقية للجنس ، وهي الصفة التي من أجلها نحمل الخواص المذكورة على الموضوع .  
ويعتبر Bonitz الكلمة مرادة لكلمة القسمة διαίρεσις . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر في استنباط عناصر  
الحدود والأقيسة على تحليل الكلي إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٥) أي لا أذن له وهو ذو الصماخ .

(٤) من الحساس .

(٣) م كالأعضاء .

(٦) وهو الوطواط .



وأمثال هذه المستنبطات وعالها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ما ذكرناه إعطاء علة ، فإنه <sup>(١)</sup> إذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل : إذ قد لا يوجد لذى رجل آخر ، ولكن <sup>(٢)</sup> لأنه ذو قرن - إذ كل ذى قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش ، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ؟ فقلنا لأنه <sup>(٣)</sup> له قرن ، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش ؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه <sup>(٤)</sup> إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى <sup>(٥)</sup> بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك مأخوذا من طريق التناسب <sup>(٦)</sup> مثل أن الحرف <sup>(٧)</sup> للسحفاة كالشوك للسماك والعظم للإنسان .

وقد تتحد <sup>(٨)</sup> مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة ، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وانزراقه <sup>(٩)</sup> إلى الزرارة وانجذاب الجلد في المحجمة ، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء . وعند فلاطون <sup>(١٠)</sup> جذب المغناطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فيتبعه <sup>(١١)</sup> انتقال ما هو فيه . أو <sup>(١٢)</sup> كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس - وهو أنه انعكاس محسوس <sup>(١٣)</sup> . لكن ذلك انعكاس صوت ، وهذا انعكاس لون .

وقد تختلف مسائل مشتركة في <sup>(١٤)</sup> سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة <sup>(١٤)</sup> واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة ، بل هي لهذا أقرب ، ولذلك أبعد <sup>(١٥)</sup> . ولكن في الجملة تكون

(١) م فله : م فانا . (٢) م ولكنه .

(٣) م لأن . (٤) م في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما س فذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السحفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « صدقة » في الترجمة العربية لهذا الجزء ( أنظر نشرة بدوى ص ٤٥٣ ) فليس بعيد أن تكون هي الأصل وأن النساخ حرفوها .

(٨) م بدون ققط . م تتخذ . (٩) م انزراقها من . (١٠) م أفلاطون .

(١١) م فيتبعها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة علمها وليست له صلة بكلامه عن أفلاطون .

(١٣) م لمحسوس . (١٤-١٤) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط ( العلة ) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة<sup>(١)</sup> بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل فليل لم صار النيل عند المحاق أشد سيلانا؟ فيقال<sup>(٢)</sup> لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء<sup>(٣)</sup> . فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء ؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخين<sup>(٤)</sup> الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا ؟ كان الجواب لأن الشمس — وهو الذي يفيد الضوء — صارت محاذية لجانبه الأعلى الذي لا يلينا<sup>(٥)</sup> .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع<sup>(٦)</sup> ، إلا أنها مختلفة في القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق<sup>(٧)</sup> عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو للانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش<sup>(٨)</sup> الرطوبة الماسكة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه<sup>(٩)</sup> إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شئنا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق . وهذا دور ظاهر . فيقال في جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخلو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا في مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسطه الكسوف ، لم يكن دورا إلا أن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

(١) ب ، م قرينة . (٢) س فقال

(٣) السبب الذي يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر في نهاية الشهر » .

(٤) س التسخين . (٥) م ، ب لا يكتسب . ب خ لا يلينا .

(٦) أي محاذاة الشمس للجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أي ورق الشجر . والمثال الذي أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أي يسقط — لأنه عريض .

ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . قارن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انقشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أي ييس .

(٩) س فانا .

المتوسط<sup>(١)</sup> ، فإن<sup>(٢)</sup> الكسوف مجهول<sup>(٣)</sup> . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسيطه المتوسط<sup>(٤)</sup> ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه . وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما ، وتوسط آخر — لا ذلك بعينه — يدل على كسوف آخر — لا ذلك الأول بعينه — فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان في هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا . ويثبت بالتوسط : وهو<sup>(٥)</sup> مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان اللم للكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط . ألا ترى أن التوسط علة للكسوف فيؤخذ في حد الكسوف<sup>(٦)</sup> ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ في حده ؟

ونقول إنا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر<sup>(٧)</sup> . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المُنْفِية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المادية : فإن<sup>(٨)</sup> كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشيء<sup>(٩)</sup> مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة<sup>(١٠)</sup> يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة . فواضح أن توسط المادة صالح<sup>(١١)</sup> لإنتاج وجود الهيئة ، وكذلك توسط الفاعل ، وكذلك توسطيهما مجتمعين . لكنه إذا وسط أيهما ، كان وحده يضمن في القوة توسط الآخر : لأن المادة لا تنخرج إلى الفعل إلا بفاعل ، والفاعل في ذوات المادة لا يفعل إلا في مادة . فيكون التوسط التام هو<sup>(١٢)</sup> مجموعهما جميعا<sup>(١٣)</sup> إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع<sup>(١٣)</sup> ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكسف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمته في القوة السبب القابل من الكسوف — إذ المتوسط يستر قابلا للضوء — فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

- 
- (١) م المتوسط . (٢) س كان . (٣) س مجهولا . (٤) س ساقطة .  
 (٥) أى المتوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »  
 (٦) م فيوجد بحد في الكسوف . (٧) كلها موجودة في س مع اختلاف في الترتيب .  
 (٨) م بأن . (٩) س الشيء . (١٠) م ساقطة .  
 (١١) م صالحا . (١٢) س وهو . (١٣-١٣) ساقط في م .



حال القابل ، وإن أعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء ، وجعلت كرية<sup>(١)</sup> وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية في أمر ، فقد ضمننت الفاعل والقابل فيه ، وإلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد<sup>(٢)</sup> ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفعل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط<sup>(٣)</sup> والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام ، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا<sup>(٤)</sup> وسطى أنها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة : لأن الإعطاء ما لم يشر إلى مجموعهما<sup>(٥)</sup> لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل<sup>(٦)</sup> أنه لا يجوز أن يوسط في مطلوب واحد إلا سبب واحد ، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذي بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا في وجه واحد : وإياه قصد في التعليم الأول<sup>(٧)</sup> : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر في ما هيته معلولة لطبيعة معينة<sup>(٨)</sup> ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا<sup>(٩)</sup> كان المعلول علته<sup>(١٠)</sup> واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها ، مثل ريح في سحاب أو طفوء نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد<sup>(١١)</sup> الهواء بنفسه ، وكذلك الحرارة<sup>(١٢)</sup> المنتشرة من القلب في الأعضاء

(١) من وجعلته كرية . (٢) من المفيد للضوء . (٣) من + بالفعل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يتحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التحليلات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل نجمد المصاراة النباتية التى هى علة فى انتشار ورق الشجر . (٩) من وإذا .

(١٠) م علة . (١١) من برد . (١٢) من ساقطه .



التي هي الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فأى هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أنتجت المعلول وهي <sup>(١)</sup> أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقائل أن يقول إن سخونة الروح ليست سببا للحمى كله بل لحمى ما ، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . وإنما ليس له ذلك لأن المحمول في الكبرى ليس هو أيضا الحمى <sup>(٢)</sup> كله بل حمى ما . فلنا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما <sup>(٣)</sup> . ويكفى <sup>(٤)</sup> في إثبات الحيوانية له <sup>(٥)</sup> أن يثبت <sup>(٦)</sup> أى حيوانية كانت . وليس يكفي في سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما في البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل في الحد ، وتلك مساوية لاحتمال — كانت مادة أو فاعلة — وبعضها يكون أخص من طبيعة الشيء ، وربما كانت أعم . فالأخص لا يدخل في الحد لأن طبيعة الشيء لا تتضمنه من جهة ماهو هو <sup>(٧)</sup> حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب <sup>(٨)</sup> بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على أن توجد سخونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آخر كانت <sup>(٩)</sup> . فإذا كانت الأسباب التي هي أخص — مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللب للنتيجة — ليست أسبابا <sup>(١٠)</sup> لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل في الحد . وهذه الأسباب تكون عللا للنتيجة بالذات ، ولحد <sup>(١١)</sup> الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر — بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التي هي علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد <sup>(١٢)</sup> الأكبر ، مثل السخونة التي في الروح فإنها علة لوجود الحمى في هذا البدن — لوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهذه العلل التي هي أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشيء المعلول منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص عللا <sup>(١٣)</sup> لذلك العام . ولا يجب

(١) من وهو .

(٢) من الحمى أيضا .

(٣) من ساقطة .

(٤) من فيكفى .

(٥) من ساقطة .

(٦) من أن يكون أريثيت .

(٧) هو الثانية ساقطة في س .

(٨) من غير متوقفة على سبب .

(٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء .

(١١) م والحد .

(١٢) من ساقطة .

(١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها وبين العام عام آخر فذلك محال . بل تقف عند عام هو<sup>(١)</sup> لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما ألينة من العلل . مثاله : أن السحاب وإن كانت تجمع الله كلها في شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلاً العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين<sup>(٢)</sup> البخار المتصاعد والبرد . ولا يجوز أن يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام آخر ، وإن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ في حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد<sup>(٣)</sup> للهواء العالى مأخوذة في حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعني داخلية في الحد — فهي منعكسة .

---

(١) م وهو .

(٢) في المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(٣) م ، ب حدا

## الفصل التاسع<sup>(١)</sup>

في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه  
مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذي يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول لئلا تعرض الشكوك فنقول:

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه وإن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سببين : مثل أن يحكم به على ج ، هـ بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففي مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من<sup>(٢)</sup> علته التي هي أخص أي علة كانت واتفقت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — وإن كان لابد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين ما يتعين بسبب . وقد<sup>(٣)</sup> يمكن أن يوجد ما هو بخلاف هذا ، وتكون<sup>(٤)</sup> العلة فيه لا توجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد<sup>(٥)</sup> . وليكن المطلوب في المسألة كليا وعلته كلية ، ويطلب لشيء كلي له العلة أولا ، وإن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد<sup>(٦)</sup> لأشجار شتى من التين والخروع<sup>(٦)</sup> والكرم ، ولكن يوجد أولا لشيء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عريض الورق ، أو كل شجر متثر الورق ، فإن رطوبته تجمد . وإذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية الماسكة فانتثرت . فيكون الانتثار هو<sup>(٧)</sup> الأكبر للمعلول ، وجمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذي له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته<sup>(٨)</sup> ، ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

(١) م ب ب ساقطة . (٢) م عن (٣) م فقد (٤) م أو تكون

(٥) م + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة مملوءة بالتحريف في م هكذا « يوجد للأشجار من التين والخروع » ويلاحظ أن في المثال الذي ذكره أرسطو واقتبسه ابن سينا أربعة حدود (١) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذي يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق في الشجر الذي تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجمد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا في أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سببين » . ويلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البنية » في النص العربي الذي نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي (أقصر ص — ٤٦٠ م ٣) .

(٨) م لا في ذاته

(٧) م هو هو

مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما في أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل لمعنى يجمعها كلها ، وهى <sup>(١)</sup> علة له لا في وجوده في موضوع موضوع <sup>(٢)</sup> فقط ، بل لوجوده مطلقا ، ففى مثل هذه ما يجب أن تكون العلة داخلة في حد الحكم المساوى لها . وذلك أن العلة هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر المعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذن مثل هذه العلة داخلة في الحد ، فهى حد مبدأ برهان ، والأوسط في مثل <sup>(٣)</sup> هذا الموضع <sup>(٤)</sup> هو الذى يكون منعكسا لافى كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضايق فى هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعى ، وإنما الانقشاش والجمود <sup>(٥)</sup> للرطوبة أيهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة ، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتشار بالعرض — بمعنى منزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعرى هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة <sup>(٦)</sup> — أى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة — لافى موضوع موضوع؟ ثم قيل أما <sup>(٧)</sup> العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن ، لأنها تكون حدا مبدأ برهان <sup>(٨)</sup> كما أوضحنا . وأما علة القياس <sup>(٩)</sup> كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات ، لاعلة خاصة <sup>(١٠)</sup> بموضوع <sup>(١١)</sup> موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول ، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لا يمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(٢) س ساقطة .

(١) س وهو

(٥) س أو الجمود

(٤) م الموضوع

(٣) س ساقطة

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بعينها فى كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ١٩٩ ، ١ — ٥)

(٧) م إنما

(٨) س حد مبدأ . والمراد بالحد الذى هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م للقياس (١٠) س خاصة (١١) س لموضوع



له . وإن كان المعلوم جنسا لمعولات نوعية ، كانت العلل جنسية لعلل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد (١) الحد الأوسط في ذلك (٢) على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون ما يوجبه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هي (٣) علة ، معنى محققا محصلا (٤) غير مبهم ، فيجب أن يكون ما يجب عنها معنى بإزائها محققا محصلا (٥) غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها (٦) فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا (٧) أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة ينحصر بالعدد . وهناك حد أوسط (٨) وينحصر بالمقادير (٩) ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا لكم بما هو كم . والحد الأوسط هو الشئ المشترك للحدين الأوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين (١٠) ، وهو النحو من التزيد المجهول علة . وذلك أيضا أولا لكم ، لكنه كما عرض للحدين الأكبرين والأصغر إن خصصا بجنس واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه ، وفي الحساب على وجه ، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه ، وفي الشكل على وجه ، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في المشابهة المطلوبة في المسألتين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

(١) م متحد (٢) س هذه

(٣) س هو (٤) س محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م ساقطة

(٧) س وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) وينحصر بالمقادير ساقطة في م .

(١٠) أي علم الحساب والهندسة . ولنضرب للنسبة المتبادلة المثال الآتي ه إلى ١٠ = الخط س إلى الخط ص فإننا نستطيع أن نقول إن الخط س إلى الخط ص = ه إلى ١٠ . وعلة الحكم في النسبة العددية مختلفة من ناحية ومتفقة من ناحية أخرى مع علة الحكم في النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلا أن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها متفقة فلا أنها في كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرفي العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التزيد المجهول علة . وهذا التزيد المجهول علة من خصائص الكم من حيث هو كم أولا ، ثم يعرض له أن يطبق على الأعداد أو على المقادير الهندسية . »

فيهما واحدة بالاسم ، ومخالفة في الحد : فإن حد المشابهة في اللون هو اشتراك<sup>(١)</sup> في حس<sup>(٢)</sup> ، وفي الشكل<sup>(٣)</sup> تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة ، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠] الصحي والطبي والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر في مثل هذا الباب . وأما نسبته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أخذ ما الحد الأوسط والعلة له<sup>(٤)</sup> أولا — مثل عرض الورق — بجعل هو الحد الأصغر فقليل : كل شجر عريض الورق . فأما إن أخذ ما هو له ثانيا ، فجعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول ، لم<sup>(٥)</sup> يجب أن ينعكس ألبتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتثار الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعني بالكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فلأنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال : إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة ، وهي مع كثرتها أخص من المعلول ، وتكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة<sup>(٦)</sup> : مثل أن علة طول العمر : أَمَا في الناس وذوات الأربع فعظم<sup>(٧)</sup> المرارة ، وأما في الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التي تعطى بالتام على نحو ما قلنا في الصدر<sup>(٨)</sup> .

(١) س اشتراكه .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا في الترجمة العربية التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي حيث قرأ « فبأى يكون الجنس واحدا » : وهي « فبأن يكون الجنس واحدا » ( أنظر بدوي ص ٤٥٩ س ٦ ) والكلام في علة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العلة له . والمراد في الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالتوع .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هي التي يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .

ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كان للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء<sup>(١)</sup> ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء<sup>(٢)</sup> : وفي أحدهما علة تكاثف<sup>(٣)</sup> الهواء هو البرد ، وفي الآخر تكاثف البخار : فأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الأول<sup>(٤)</sup> ، وأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني<sup>(٥)</sup> ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعني البرد<sup>(٦)</sup> ؛ وبالثاني الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

وبالجملة فإن العلل للموضوعات الخاصة هي العلل الخاصة . والعلة للموضوع العام هي العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل ،

وأیضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة للبعض ، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها ، لأنه<sup>(٧)</sup> علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول . والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن<sup>(٨)</sup> الأول هو علة النتيجة<sup>(٩)</sup> : فإما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثاني هو علة الأكبر وحده . ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها .

(١-١) ب ، س هوا . (٢) س تكثيف . (٣-٣) ساقط في م . (٤) م بالبرد .

(٥) م لأنه منها لأنه علة الخ من لأنها علة الخ . (٦) م فإن (٧) س النتيجة

## الفصل العاشر<sup>(١)</sup>

### في خاتمة الكلام في البرهان

قد<sup>(٢)</sup> بينا من قبل أن العلم بمبادئ<sup>(٣)</sup> البرهان يجب أن يكون أكد من العلم بنتائج البرهان .  
فالشك أن يشك أنه هل كلاهما علم ، ولقوة<sup>(٤)</sup> واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة  
أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا<sup>(٥)</sup> ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ،  
فكيف يكون عندنا علم وكما لا نفطن له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهاني  
لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ وإن كنا نعلم ثم<sup>(٦)</sup> نسينا ، متى كنا نعلم<sup>(٦)</sup> وفي أى وقت  
نسينا ؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال ونسائها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند  
الاستكمال . فإذن الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولا ، ثم إنا نصيبها<sup>(٧)</sup> ونحصلها ، فكيف  
نحصل مجهولا بغير برهان ؟ وإن كان يبرهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا<sup>(٨)</sup>  
محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما<sup>(٩)</sup> بلا تعلم  
وبمعاونة أعوان تكون معونتها على جهة غير جهة المعاونة في التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس  
الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله أو أكثره . فإن الحس الظاهر وإن وجد  
في الحيوان كله فإن الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس إلى النفس ربما لا يوجد<sup>(١٠)</sup> لكل حيوان ،  
أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها<sup>(١١)</sup> لفعلة ثبات مثل حالها في الدود والذباب  
والفراش التي<sup>(١٢)</sup> تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فترجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى  
عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيئين : أحدهما  
صورة المحسوس وخاقلته تخلق الذئب الضار لها ، وخلقته المحسن لها من الناس . وإنما تأخذ هذه  
الصورة بالحس وتخزنها<sup>(١٣)</sup> في الخيال<sup>(١٤)</sup> وهو<sup>(١٥)</sup> في مقدم الدماغ . والثاني معنى المحسوس مثل

(١) م ، ب ساقطة (٢) م فقد (٣) م المبادئ (٤) القوة هـ معناها الملكة .

(٥) هذا التعبير الذي لا وجود له في أرسطو (٦-٦) ساقط في ب ، م وموجود في نج ، س .

(٧) ب قتنها . م قنيتها (٨) م هذا بدون الوار (٩) م أسبابا .

(١٠) م لم (١١) م بعض الحيوانات (١٢) م الذي يفراخ (١٣) م وبحريها . ب غير منقوطة

(١٤) م الحال (١٥) م ما ب وهي



منافاة الذئب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ، وتسمى وهما ، وتخزنه (١) في قوة أخرى تسمى ذكرا (٢) ، وهى في مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان (٣) أقوى ؛ وخاصة قوة الذكر والحفظ (٤) والوهم . والحس (٥) والوهم يؤكدان ما يجرى (٦) في المصورة ، وفي الحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع (٧) هذه الأوهام الباطنة فتميز الشيء والمخالف وتترع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شيء تصور البسائط ، ثم تركيب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة ، وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها في تلك المعاني تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما (٨) من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا (٩) وسط ، علمته (١٠) وجربته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفي (١١) كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فإذن السبب في أنا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن لم تكن لها مبادئ من جهة التصديق فلها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هى مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

وكما أن الحفظ يتأكد بمجسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بمحفوظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن تقتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان ، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم (١٢) . ونكون إنما جهلناها (١٣) قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهي الذي لا ينفصل عنه المستعد .

(١) م وتجريه (٢) م ذكر

(٣) م فإنها في الإنسان (٤) م ساقطة (٥) م فالحس (٦) م ما يخزن .

(٧) م لتطالع (٨) م ساقطة (٩) م ، ب فلا (١٠) م علة

(١١) م في الأصل الواو ساقطة (١٢) م س التعليم والتعلم (١٣) م حللناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة وإما بوسط<sup>(١)</sup> إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سببا الجهل — وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة . والأوائل البينة بنفسها سبقها أحد السببين<sup>(٢)</sup> : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصدته<sup>(٣)</sup> آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بفعل واحد واحد يعود ، انتظم الصف ثانيا ، فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترسم في النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قدفتها<sup>(٤)</sup> . وذلك أيضا لأن الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك ما يؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراط وإنسانا : إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض<sup>(٥)</sup> لا إنسان صراح . ثم إن العقل يُقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط أفلاطون . ولو أن الحس لم يكن أدرك<sup>(٦)</sup> الإنسان بوجه ما ، لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضا يميز ذلك ؛ بل الوهم . وإن كان الوهم إنما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر .

وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمته إلى آخر اصطادات بهما معنى كليا آخر . وهذا المأخذ الطبيعى في إدراك النفس للأمر الأولى ، شبيه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول في اقتناص الحدود — وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلتنظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإننا نقول : إن للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة ظانة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [ ١٢٠ ب ] لنا فى القوى<sup>(٧)</sup> الباطنة قوة دراية غير هذه . ثم الظانة والمفكرة والمتوهمة لا يُعتد بها ، ولا حكمها صادق دائما ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

(١) س يوسط (٢) س السببين (٣) م يقصده

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم . ولم تبق قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هي قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول<sup>(١)</sup> العلم فهو العقل بالملكة . وسيعرفان في "كتاب النفس" . وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت<sup>(٢)</sup> القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة<sup>(٣)</sup> فتتمت آلات العقل .

واعلم أن النظر في المواضع المعينة في الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان إذا تعقبت منه المواضع البرهانية . ونحن ننتقل من هاهنا إلى ماهنا لك . فإذا وُضِعَ موضع برهانى دللنا عليه<sup>(٤)</sup> .

تم<sup>(٥)</sup> البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس والله الحمد<sup>(٥)</sup> .

---

(٢) م القبول (٣) م قوت (٤) هكذا فى كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦-٦) ساقط فى س





## فهرس الأعلام والكتب

- (١)
- آيس Ajax ٣١٦  
إبراهيم مذكور (الدكتور) ١  
ابن رشد ٧ ، ١٠ ، ١١  
ابن النديم ٤ ، ٥ ، ٨  
أبو بشر متى بن يونس ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧  
أبو ديقطيقا = أنالوطيقا الثانية = التحليلات  
الثانية = البرهان ١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣  
١٣ ، ١٦ وما بعدها ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠  
أبو عثمان الدمشقي ٨  
أبو يحيى المروزي ٥ ، ٧  
أخيلوس ٣١٦  
الأرجانون (كتاب) ٨ انظر التعليم الأول.  
أرسطو : مذكور في كل صفحة من صفحات  
المقدمة تقريبا . انظر المعلم الأول .  
إسحق بن حنين ٤ ، ٨  
اسطقسات الهندسة (كتاب) ٦٩  
الإسكندر (الأفروديسي) ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧  
الإشارات (كتاب) ١١ ، ١٣  
أفلاطون ٢٠ ، ٧٥ ، ١٨٨ انظر  
فلاطون  
القيادس ٣١٦
- أنالوطيقا الأولى ١٢٠ ، ٢٣٩  
أوقليدس (كتاب) ١١٤ ، ٢٠٠  
أوميروس ٢٨٣  
إيساغوجي (كتاب) ١٢٨ ، ١٣٠ ، ٢٨١  
إيلياس (الإلياذة) ٢٨٣  
(ب)  
باريرمنياس (كتاب) ٢٧٦  
برايسون ٣٢ انظر بروسن  
البرهان (كتاب) ٥٣ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٢  
بروسن ١٧٤  
(ت)  
التحليلات الأولى (كتاب) ٣ ، ٥  
تراسوماخوس ٢٢٥  
ثامسطيوس ٥  
(ج)  
الجدل (كتاب) ٣ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٢ ، ١٥١ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣  
جرارد الكريمني ٤  
الحجج الجدلية ٣١٥ انظر كتاب الجدل  
(خ)  
الخطابة (كتاب) ١٨

(س)

سقراط ٣١٦ ، ٢٢٥ ، ٧٤

(ش)

الشرح (شرح أرسطو) ١٦ ، ١١ ، ٤

٤١ ، ٣٥

الشفاء (كتاب) ٢ ، ١

(ط)

الطبيعة (كتاب) ٢٤

الطبيعات (كتاب الطبيعة) ١٠٩

(ع)

العبارة (كتاب) ٨ ، ٥ ، ٣

عبد الرحمن بدوي (الدكتور) ٤

(غ)

الغزالي ١٣

(ف)

الفارابي ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٣

فالتسر (ريتشارد) ٤

فلاطون ٣١٩ انظر أفلاطون

فيثاغورس ١٩٨

(ق)

القفطي ٧ ، ٥

القياس (كتاب) ٧٥ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٤

١٥٢ ، ١٥١ ، ١٣٥ ، ١٢٣ ، ١٢٢

انظر التحليلات الأولى

(ك)

الكندي (أبو يعقوب) ٥

(ل)

لوسندوس ٣١٦

(م)

مانن Menon ٧٥ ، ٧٤

المجسطى (كتاب) ٢٠٧

المدخل (كتاب) = إيساغوجي ١٥ ، ٣ ، ٤

٢٣ ، ١٧

مرايا (مترجم غير معروف) ٤ هامش

المعلم الأول = أرسطو ١٠٩ ، ٥٤ ، ٤

٢١٠ ، ٢٠٩ ، ١٣٤ ، ١٢٦ ، ١١٥

٢٤٨ ، ٢٤٢ ، ٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢١١

٢٩٧ ، ٢٩١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٦٣

٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٤

٣٣٢ ، ٣٢٨

المغالطة (كتاب) ١٨

المقولات (كتاب) ٨ ، ٥ ، ٣

منطق أرسطو (طبعة بدوي) ٧ ، ٤ ، ٤

٢٦ ، ١٠ ، ٩ ، ٨

مينو بالويانو ٥

مينون (محاورة) ٧٤ ، ٢٠ ، ٤ هامش

(ن)

النفس (كتاب) ٣٣٣

النيل (نهر) ٣٢٠

(ي)

يحيى بن عدي ٧

يحيى النحوي ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٣ ، ٤

## فهرس الموضوعات والمصطلحات

(١)

الاتفاق ٩٥  
أجزاء القياسات (تناهيا) ٢٢٨ وما بعدها  
الأجناس ٩٩ وما بعدها  
أحكام القوة الوهمية ٦٤  
الأخص ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها  
الأسباب (العلل) ٨٠ وما بعدها ، ١٨١  
الاستقراء ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ،  
٩٣ ، ٩٥ ، ٢٢٣  
الاستقراء التام ٦٠  
» المغالطى ١٤٨  
» الناقص ٢٣ ، ٦٠  
» اليقيني ٧٩  
الاستقراءات البرهانية ٥٥  
الاستقصاء (في العلوم) ٢٤٥ — ٢٤٦  
الاسطقسات (كتاب) ١٦٨  
أصل موضوع ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،  
١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦  
أصول موضوع ٦٧ ، ١٨٤ وما بعدها ،  
٢٣٤  
الإضافة ٨٩  
الأعراض الذاتية ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،  
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،  
١٣٩ ، ١٤٠

الأعراض الغريبة ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤  
الأعرف ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩  
الأعم ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها  
الأقدم ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩  
الإقناع الجدلي ١٠٦  
الأقوال الموضوع ٨ ، ١٩  
الأقيسة البرهانية ٣٧  
الأقيسة الجدلية ٣٧  
الأكثرى (البرهان عليه) ٢٤٨ ، ٢٤٩  
الأكثرى = القضية الأكثرية ٣٩  
الأنواع المتوسطة ٤٦  
إنية الشيء ٤٤  
الأولى ٢٨ وما بعدها ، ٦٤ ، ١٢٧ ،  
١٣٥ وما بعدها ، ١٤١ ، ١٤٢  
الأوليات ١٨

(ب)

البخت = الاتفاق ٣٠٣  
البرهان (غيريته للحد) ٢٦٧ — ٢٦٩  
» (منفعته في حدس الحدود) ٢٨٤  
» (نتأجه) ٣١  
» (نقله) ٣١

(ت)  
 التجربة ٢٣ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،  
 ٩٦ ، ٩٧ ، ٢٢٣  
 التحليل ٣٥  
 التحليل بالعكس ١٩٨ وما بعدها  
 التركيب ٣٥  
 » (في الحد) ٤٥  
 » (في عملية الحد) ٢٢٢  
 » (مقابل التحليل) ١٩٩  
 التزيد ٢٠٠  
 تسلسل المحمولات والموضوعات ٣٧  
 التشریح = تقسيم الكل إلى أجزاء ٣١٨  
 التصديق ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ،  
 ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٥  
 التصديق الإقناعي الظني ٥١  
 التصديق الشبيه باليقيني ٥١  
 تصديق المعقولات (بالحس) ٢٢٢ وما بعدها  
 التصديق اليقيني ٥١  
 التصور ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ،  
 ٦٩ ، ٧٥  
 » (أنواعه) ٥٢  
 التصور بالمعاني الذاتية ١٧  
 » العرضية ١٧  
 » التام ٥٢  
 التصورات الحقيقية ٥٣  
 التعريف (مقابل التعليم) ٥٨

برهان الإن ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،  
 ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ،  
 ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ،  
 ١٧٤ وما بعدها ١٧٧ ، ١٨٠ وما بعدها  
 ٢٠٢ وما بعدها  
 البرهان الإني ٣٢  
 البرهان الدوري ٢٧  
 برهان ليم ٣٦ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ٢٠٢  
 وما بعدها  
 برهان ليم (بالفعل والقوة) ٢١٠  
 برهان اللم ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،  
 ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ،  
 ٩١ ، ١٧٤ وما بعدها ١٧٧ وما بعدها ،  
 ١٨٠  
 البرهان اللمى ٣٢  
 البرهان المستقيم ٣٨  
 » » (أفضليته) ٢٤٤ — ٢٤٥  
 البرهان المطلق ٧٨ وما بعدها  
 البرهان الموجب ٣٨  
 » » (أفضليته) ٢٤٢ — ٢٤٤  
 البرهان الكلى ٣٨  
 » » (أفضليته) ٢٣٨ — ٢٤٢  
 البسائط ٢٥  
 البيان بالدور ١١٩ — ١٢١  
 البيان الدوري ٣٢٠  
 البين بنفسه ١١٨



التعلم ٥٧

» الحدسي ٥٩

» الفهمي ٥٩

» الفكري (مقارنته بالذهني) ٥٩

التعليم (مقابل التعلم) ١٨ ، ٥٤ وما بعدها

التعليم الأول = منطق أرسطو ٥ ، ٦ ، ٩٠

٨ ، ٩ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٩٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٨

١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٦

١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٧

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦

٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠

٢٧٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٢

التعليم التأديبي ٥٧

» التنبه ٥٧

» التقليدي ٥٧

» التلقيني ٥٧

» الصناعي ٥٧

التعاليم (الرياضة) ٦٩

التقسيم = تشرح الكل ٤٦

التكرار (في التجربة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧

التمثيل ١٨ ، ٦٠

توسيط العلى ٤٧

(ج)

الجلد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥

١٦٥ وما بعدها ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١

الجلد (صناعة الجلد) ١٩٢

الجسم والجسمية ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣

الجنس ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١

» (حده) ٣٠٨

جنس الجنس ٢٣

الجهل (أنواعه) ٢١٤

» (البسيط) ٣٦

» (ضد العلم) ٣٤ ، ١٩٦

» (المركب) ٣٦

(ح)

الحد = التعريف ٣ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٣١

٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٢

٥٢ ، ١١٠ وما بعدها ، ١٣٠

الحد (أنواعه) ٢٨٨

» الذي هو مبدأ برهان ٢٨٩

» الذي هو نتيجة برهان ٤٣ ، ٢٩٠

٢٩١

» ليس أصلاً موضوعاً ولا مصادرة ١٨٦

» لا يكتسب بالبرهان ٢٧٠ وما بعدها

» لا يصطاد بالاستقراء ٢٨٠

» لا يقتنص بالقسمة والاستقراء ٢٧٩

الحد لا يقتض بالقياس الشرطى من حدضده

٢٧٩ وما بعدها

» فى كتاب الجدل ٢٨٠

» كقول يشرح الاسم ٢٨٨

» والقياس ٢٨١

» لا يحتاج إلى معرفة كل شئ ٣١٤

» يكتسب بالتركيب ٣٠٦

حد الاسم ٤٣

الحد بحسب الاسم ١٩ ، ٦٩

» » الذات ١٩ ، ٢٨٩

» التام ٤٣ ، ٤٤

» » (اشتماله على العلى) ٢٩٩

» الأصغر ٩٠ ، ٩١

» الأوسط ٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،

٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٩٠ وما بعدها ،

١٧٧

الحدود = التعريفات ٢٣١

الحدس ٤٠ ، ٤٢ ، ٢٥٩

الحس ٣٦ وما بعدها ، ٣٩ وما بعدها

» ليس برهاناً ٢٤٩

» (نفعه فى كسب المعقولات) ٢٢٠ وما بعدها

الحسى ٥٨

الحق ٢٩ ، ٥٤

الحكم الأولى ٢٨

» الخلق ٦٥

الحكمة ٤٠ ، ٢٦٠

الحمل الضرورى ٢٢

(خ)

الخيال ١٩٦ ، ١٩٧٤

(د)

الدليل = برهان الدليل ٧٩ ، ٨٠

الدور ٤٦

» فى البرهان ١١٨

(ذ)

الذاتى ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٣ وما بعدها ،

١٢٥ — ١٢٩ ، ١٣٥ ، وما بعدها ،

١٣٧

الذكاء ٤٠ ، ٢٥٩

الذهن ٤٠ ، ٢٥٩

الذهنى ٥٨

(ر)

الرسم (التعريف بالرسم) ٥٢

(س)

السبب (سبب المحمول فى الموضوع) ٩٣ ،

وما بعدها

» (الموجب لليقين) ٨٥ ، ٨٦

السبق ٥٨

السوفسطائية ٣١ ، ١٦٥ وما بعدها

(ش)

الشخص = الجزئي (لا برهان عليه ولا حد له)

١٧٠ — ١٧٢

الشكل الأول ٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١٩٨ ،

٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الأول (أفضلية) ٢١٠ وما بعدها

» » (وقوع الخدعة فيه) ٢١٦ ،

٢١٨

الشكل الثاني ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،

٢٩٢ ، ٢٣٦

الشكل الثالث ٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦

(ص)

الصناعة ٤٠ ، ٢٥٩

صناعة الجدل ٥٦

» الخطابة ٥٦

» الشعر ٥٦

الصنائع القياسية ١٣٤

الصناعات العملية ٥٨

الصور ٩٩ وما بعدها

» الأفلاطونية ١٨٧ وما بعدها ،

٢٣٣

الصور المفارقة ٣٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩

(ض)

الضرورة ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٢٠ ،

١٢٣

الضرورة الباطنية ٦٤

» الظاهرية ٦٣

» في مقدمات البرهان ١٥٠ وما بعدها

» في نتيجة القياس ١٥٣

ضرورة مقدمات البرهان ٢٩

الضروري ٢٧ ، ٣٩

الضروريات ١٨

» الوهمية (القضايا) ٦٧

الضمير (قياس) ٥٨

(ط)

الطبيعة الكلية ١٤٤ ، ١٤٥

(ظ)

الظن ٤٠ ، ٦٠ ، ٦١

» مقابل العلم ٢٥٦ وما بعدها

(ع)

العدد (علم) ١٣٠

العرض الخاص ١٣٩

» اللازم ٩٣ وما بعدها

العوارض الذاتية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،

١٥٧

العوارض الخاصة ١٣٧

العقل بالملكة ٣٣٣

» الفعال ٢٢٣

العلة ٩

العلم غير المكتسب ٥١  
 « المتعارف ١١٠ ، ١١٥  
 « (مقابل الظن) ٤٠ ، ٢٥٦ وما بعدها  
 « المكتسب ٢٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٧٨  
 « اليقين ٧٨  
 « اليقيني ٨٥ ، ٩٣  
 علم أحكام النجوم ١٠  
 « تأليف اللخون ٩ ، ١٠  
 « الحيل ٩ ، ١٠  
 « الطب ٣٥  
 « (العلم الطبيعي) ١٧٨  
 « ظاهرات الفلك ١٠  
 « العدد ١٠ ، ١١  
 « ما بعد الطبيعة (تبين فيه مبادئ العلوم)  
 ١٩٤  
 علم المجسمات ٩ ، ١٠  
 « المناظر ٩ ، ١٠ ، ٣٥  
 « النفس ١٠ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٢٢٢  
 « الهندسة ٩ ، ١٠ ، ١٣٠  
 « الهيئة ١٠  
 العلوم ٢٨ ، ٣٠  
 « الاتراعية ١٨١  
 « البرهانية ٣٥  
 « التعليمية ١٩  
 « الجزئية ١٣٢ وما بعدها  
 « الرياضية ٣٤ ، ١٩٦ — ١٩٨

العلة (انعكاسها على المعلول) ٢٢  
 « الحقيقية ٤٧  
 العلل ٤٤ ، ٤٥  
 « (أصنافها) ٢٩٦  
 « (توسيطها) ٣٢٥  
 « (لا تتحل على المحدود) ٣٠٢  
 « الأربع ٣٢  
 « (تحدود وسطى) ٢٩٤ وما  
 بعدها  
 « بالعرض ٢٩٦ — ٢٩٧  
 « البعيدة ٩١ ، ٢٩٦  
 « الذاتية ٤١ ، ٢٩٦  
 « القريبة ٦ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٩١ ،  
 ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٩٦  
 العلل والمعلولات ٢٩٧ — ٢٩٨  
 « في الأمور الطبيعية ٣٠٥  
 « المنعكسة وغير المنعكسة ٤٦  
 العلم (مطلق العلم) ١١٠  
 « الإلهي ١٣١ انظر العلم الأعلى  
 « الأعلى = العلم الكلي = ما بعد الطبيعة  
 ٣٠  
 العلم بمان الشيء ٢٠٦  
 « بلم الشيء ٢٠٦  
 « بالقوة ١٨ ، ٦١  
 « بالفعل ١٨ ، ٦١  
 « السابق ١٨ ، ٦١



العلوم الكلية ١٣٢ وما بعدها

» اليقينية ٥٣

(ف)

الفصل ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤

فصل الجنس ٢٣

» النوع ٢٣

الفصول ٩٩ وما بعدها

» المقسمة ١٣٧

فضيلة بعض الأشكال ٣٦ ، ٢١٠

الفكرة ٦٠ ، ٢٥٩

الفلسفة الأولى ٣٠ ، ٨٧ ، ١٦٥ وما

بعدها ١٧٨ . انظر علم ما بعد الطبيعة .

الفهم ٤٠ ، ٢٥٩

(ق)

القسمة الأولية ١٤١

» (في الحد) ٤٥ — ٤٦

» (لا تحتاج إلى معرفة كل شيء) ٣١٤

» المستوفاة ٢٨ ، ١٤٠

» المنطقية ٤٢

» » (صلتها بالحد) ٢٧٤ وما

بعدها

القسمة (النافعة في التحديد) ٣١٢ ، ٣١٥

القضايا (أقسامها) ١٩

» المتعارفة ١٩

القول المفصل ٥٢

القوى ٤٥

» حدها ٣٠١ وما بعدها

القياس الاستثنائي ١٨ ، ٢٢ ، ٦٠ ،

٩٠

القياس البرهاني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦

» الجدلي ٥١

» الجزئي ٣٧ ، ٢٢٣

» الجملي ١٨

» الخطابي ٥١

» (قياس الخلف) ٢٢ ، ٩٠

» السوفسطائي ٥١

» الشرطي ٤٢

» الشعري ٥٢

» (قياس الغلط) ٢١٠

» المطلق ١٧ ، ٢١ ، ٥٥ ، ٥٦

» المقسم ٧٩

القياسات البرهانية ٥٥

» الشعرية ٦٣

(ك)

الكلية ١٣٥ وما بعدها ، ١٤٥ — ١٤٧

» الأولى ١٤٤ وما بعدها

» (الحكم عليه) ٧٢

كلية مقدمات البرهان ١٧٠ — ١٧٢

الكلية المطلقة ٩٧

» المقيدة ٩٧

الكليات الخمس ٢٣

(ل)

اللغة اليونانية ٣٠٩

اللوازم العرضية ١٣٢

(م)

مائة = مائة ٦٩

المادة (المقابلة للجنس) ١٠١

الماهية ٤٤ ، ٥٢

الماهية والوجود ٣٠١

المبدأ الأول (= مبدأ التناقض) ١٩٠

مبدأ برهان (الحد الذي هو) ٤٣ ، ٤٤

مبدأ البرهان ٢٥ ، ١١٠ وما بعدها

مبدأ الثالث المرفوع ٣٣ ، ١١٧ وما بعدها

المبادئ ٣٣

مبادئ البرهان ٢٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ١٢٠

» » العلم بها ٣٣٠ وما بعدها

المبادئ الخاصة ١٥٦ — ١٥٧

المبادئ العامة ٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،

٢٥٢

مبادئ العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٩ ،

١١١ ، ١٥٥ وما بعدها ، ٢٤٧

وما بعدها

مبادئ العلوم لا تبرهن ١٨٥ وما بعدها

» » نوعان ٢٥٤ — ٢٥٥

» القياسات ١٨ ، ٦٣ ، ٦٧

» المقاييس (ليست متفقة) ٢٥١

مثال (واحد المثل) ٣٣

المجهولات ٧٢ وما بعدها

المحال الوجود ٧٢

المحسوس ٤٨

المحمول بالحقيقة (بالذات) ٣٧ ، ٢٢٥ —

٢٢٧

المحمول بالعرض ٢٢٥ — ٢٢٧

محمولات التعاليم ٣٤

المحمولات الذاتية ٢٧ ، ٣٢

» » في البرهان ٢٧ ، ١٢٥

وما بعدها ، ١٣١

المخيالات (القضايا) ٦٣

المسألة ١٥٧

» الامتحانية ١٩٣

» العلمية ٣٤ ، ١٩٢

» الهندسية ٣٤

المسائل ٣٣ ، ٤٦ ، ١٩٠ وما بعدها

» قد تكون مسألة واحدة ٣١٩

مسائل العلوم ٢٩ ، ١٥٥

المساواة ١٤٠

المشبهة (القضايا) ٦٦

المشترك (الاسم) ٣١٦ ، ٣١٧

المشهورات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧

المصادرة ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥

المصادرة على المطلوب ٤٢

مقدمات البرهان ٢٤ — ٢٨ ، ٣٢ ،  
 ١٠٦ ، ١٣٥ وما بعدها  
 المقدمة الجدلية ١١٠  
 » العرضية ٢٩ ، ١٥٣  
 مقدمة غير ذات وسط ١١٠  
 » فطرية القياس ٦٤  
 المقدمات المغالطية الجدلية ٢٦  
 المقول على الكل ١٢٣ ، ١٣٥  
 المقولات العشر ٢٣٣  
 الملزوم ٦٠  
 ملكة البرهان ٥٦  
 المواد ٩٩ وما بعدها  
 » البرهانية ٥٥  
 » الجدلية ٥٥  
 الموجهات ٢٧  
 موضوع العلم ٣٣ ، ١٥٧  
 موضوعات العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ١٥٥  
 وما بعدها  
 موضوعات العلوم — اختلافها ١٦٢ وما بعدها  
 ١٦٢ وما بعدها

(ن)

النتيجة (قديرون عليها بأسباب مختلفة) ٣٢١  
 نتيجة برهان ٤٤  
 نتائج البراهين ٢٥٣  
 النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٢٣ ، ٨٥  
 نظرية المثل الأفلاطونية ٣٣

المصادر ١٨٤ وما بعدها  
 المضاف ٩٠  
 مطلب أي ٦٨  
 » ما ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦٢ وما بعدها  
 » لم ٤١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٢٦١  
 وما بعدها  
 مطلب هل ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦١ وما بعدها  
 المطالب ١٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٨ وما  
 بعدها ٢٦١ وما بعدها  
 المطلوب ٧٥  
 المطلقات (القضايا) ١٢٣  
 المظنونات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧  
 المعاني (المركبة) ٦٩  
 » (المفردة) ٩٩ ، ٧٠  
 المعرفة (نظرية) ١١  
 المعقولات ٣٦  
 المعقول (الكل) ٢٢٠ وما بعدها  
 المعلول ٤٤  
 » صلته بالعلة في الزمان ٣٠٣ — ٣٠٤  
 المغالطة ٥٦  
 المغالطات (البرهانية) ٢٦ ، ١١٦  
 » (الجدلية) ١١٦  
 المقبولات (القضايا) ٦٦  
 المقدمة الأولية ٢٨ ، ١٣٧  
 المقدمات البرهانية ١١٦  
 » البرهانية (مناسبتها لمطالبها) ١٧٤  
 وما بعدها

	نقل البرهان ١٦٩
(ى)	النوع ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١
اليقين ٧٩ ، ٨٨—٨٩ ، ٩٥ ، ١٥٠	(هـ)
وما بعدها	الهندسة ٣٣ ، ٣٥ انظر علم الهندسة
اليقين الحقيقي ٩٤	(و)
» الدائم ٩٠	وجوب النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٨٥
اليقينية ٧٩	الوسائط (بين حدى الإيجاب) ٢٢٩
	الوضع = القضية الموضوعة ١١٠ ، ١١١



تم طبع هذا الكتاب في ١٢ رمضان سنة ١٣٧٥  
(الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٥) م

حسن سعيد الموجي  
مدير المطبعة الأميرية







IBN SĪNĀ

# AL-SHIFĀ'

LOGIC

V.—DEMONSTRATION  
(AL-BURHĀN)

REVISED  
Dr. I. B. MADKOUR

EDITED BY  
Dr. A. E. AFFIFI

PUBLISHED BY  
THE MINISTRY OF EDUCATION  
on the occasion of the Millenary of IBN SĪNĀ

GOVERNMENT PRESS, CAIRO,  
1956

Bibliotheca Alexandrina



0410703